وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس _المدية_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

العنوان :

متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص :محاسبة ومالية

إعداد الطالب: خلف الله بن يوسف المشرف: د سماي علي

نوقشت واجيزت علنا يوم 12 جانفي 2017

أعضاء لجنة المناقشة		
أ. د سعداوي موسى	جامعة الدكتور يحي فارس المدية 02	رئيسا
د. علي سماي	جامعة الدكتور يحي فارس المدية 02	مقررا ومشرفا
أ.د عزاوي عمر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
د.مزيود ابراهيم	جامعة الدكتور يحي فارس المدية 02	ممتحنا
د.مولاي لخضر عبدالرزاق	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
د.عجيلة محمد	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا أُوتِيتُم مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

الإسراء الآية 85 .

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

حديث رواه(احمد،ابوداود والترميذي)

الحمدالله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاه والسلام على رسول الله ومن تبعه باحسان الي يوم الدين عرفانا منا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج بهذا العمل الى النور اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للاستاذ الفاضل: الدكتور **سماي علي** الذي قبل تواضعا وكرامة الاشراف على هذا العمل ، فقد اخلص تحية واعظم تقدير على كل ما قدمته لي من توجيهات وارشادات ،وعلى كل شئ خصني من جهد ووقت اطول واشراف على هذا العمل؛

اتقدم بالشكر الجزيل الى الاساتذة الافاضل : مراد عبد القادر، نورالدين طالب احمد، عبد المجيد تيماوي مولاي لخضر عبد الرزاق ؛

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب اوبعيد ،من اسداني يد العون ولو بكلمة طيبة ؛

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا اجازة العمل لهذه المرحلة وخصص كل استاذ من اساتذتنا وقت لقراءة وتقييم العمل.

بكل ولاء اقول شكرا جزيلا.....

خلف الله بن يوسف

الإهـداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى من قال في شانهما الله عزوجل

وقَضى ربُّكَ ألاّ تعبُدُوا إلا إيّاه وبالوالدَيْنِ إحسَانا

والدي الكريمين اطال الله في عمرها ؛

اللذان بذل كل ما في وسعهم للارضائي وبلوغ مبتغاي؛

كل افراد اسرتي : محمد ،جيلالي ،قادة ،هشام، محمد ،هدى،منال، صديق ؛

اهداء الى شريكة حياتي زوجتي حفضها الله واطال الله في عمرها ،دون ان انسى جدتي العزيزة خضرة ؛

الى كل احبائي :مولود ،لمين ،معاش ،مصطفى ،دون ان انسى شيخي

" **الجابري السالت**" ؛

زملائي بجامعة غرداية واخص بالذكر قسم العلوم المالية والمحاسبة ، وجميع الاساتذة الذين درسوني

وعرفتهم كل زملائي بقسم العلوم التجارية بجامعة المدية ، والمشرف بصفة خاصة .

خلف الله بن يوسف

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

الاختصار	المصطلح باللغة الانجليزية	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين العموميين
APB	Accounting principles Board	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
CAP	Committee On Accounting Principles	لجنة الإجراءات المحاسبية
CNC	Conseil National de la Comtabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
COB	Commission des Opérations de Bourse	لجنة معاملات البورصة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accpted Accounting principles Accpted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما
IAS	Internationl Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IFAC	Internationl Federation Of Accountants Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Finacial Reporting standards	معايير التقارير المالية الدولية
PCN	Plan Comptable national	المخطط الوطني المحاسبي
SCF	Systéme comtable Financier	النظام المالي المحاسبي
SPSS	Statistical package of social sciences	برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية

ملخص الدراسة

الملخص:

يعالج هذا البحث النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بهدف إلقاء الضوء على هذا الموضوع الذي شرع في إعداده منذ سنة 2010 ومن المزمع أن يدخل حيز التطبيق مع بداية سنة 2010 ،وقد جاء هذا النظام لتعويض المخطط المحاسبي الوطني ، وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي **SCF** لما تتطلبه الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حيث يدخل هذا الإصلاح في إطار التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر ،خاصة مع التقارب الاروبي والاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة ،حيث أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية .

وتتناول هذه الدراسة في بداية عرضها أساسيات حول معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها منطلق النظام المحاسبي المالي،ثم تأتي الدراسة التحليلية حول النظام المحاسبي المالي باعتبار أن النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إنتاج المعلومات المالية والمحاسبية ومساهمتها على الاندماج في الاقتصاد الجزائري.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة قام الطالب بتصميم استمارة استبيان ،تم استخدامها مع ممثلي الادارات المالية ورؤساء اقسام المحاسبة والمالية لبعض الؤسسات الاقتصادية شملتها الدراسة الميدانية للبحث ،حيث بينت نتائج تحليل استمارة الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي **SPSS**

كما شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات هيكلية وتنظيمية متسارعة وعميقة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة والتي أرادت من خلالها النهوض بالاقتصاد الوطني وتهيئة الدخول في معترك المنافسة الدولية واقتصاد السوق ،وكون الممارسات المحاسبية تشكل دورا فعالا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال أدائها للالتزامات المحاسبية المفروضة عليها سوف تنجم عنها حتما صعوبات وأثار تتعرض لها الوظيفة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

كما توصلت الدراسة بان امكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليست بالسهولة التي يفترضها او يضنها البعض الا ان تطبيقه يعتبر ملائم حسب اراء اطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وان تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول حيز التطبيق منذ سنة 2010

الكلمات الدالة:

محاسبة، تقييم محاسبي، قوائم مالية ،سياسات محاسبية ، ممارسات محاسبية، إفصاح محاسبي،نظام محاسبي مالي.

Résumé

La présente étude traite le système comptable financier au sein des entreprises économiques algériennes, en vue de jeter la lumière sur ce sujet, qui a entamé son élaboration depuis 2010, et son entrée en vigueur est prévueau début de l'année 2010, ce système à pour remplacer le système comptable national, la problématique de l'étude consiste sur l'étendue de la convenance du système comptable financier « «SCF », avec les exigences de pratiques comptables au niveau de l'entreprise économique algérienne, oùcette réforme s'insère dans le cadre des transformations économiques et politiques vécues par l'Algérie, notamment avec l'approche européenne et l'intégrationà l'économie mondiale et l'intégration proche à l'Organisation mondiale du commerce, attendu que le système comptable financier est inspirée par les normes comptables internationales.

Cette étude porte au début de sa présentation, des notions de base sur les normes des rapports financiers internationaux, en tant que plaque tournante du système comptable financier, puis vient l'étude analytique du système comptable financier, considérant que le système comptable financierrépond aux besoins des entreprises algériennes dans la production de l'information comptable et financière et leur contribution à l'intégration de l'économie algérienne.

Afin d'atteindre les objectifs de cette étude, l'étudiant a conçu un questionnaire, lequel a été utilisé avec les représentants des administrations financières et chefs des départements de comptabilité et des finances de certainesinstitutions économiques couvertes par l'étude sur le terrain, ainsi les résultats d'analyse du questionnaire ont été montrés à travers un logicield'analyse statistique «SPSS».

Les entreprises économiques algériennes ont connu ces dernières années, des transformations structurelles et réglementaires rapides et profonds à la suite des réformes économiques engagées par l'État, qui veut à travers laquelle de promouvoir l'économie nationale, et de préparer l'entrée dans le champ de la concurrence internationale et l'économie de marché, du fait que les pratiques comptables constituent un rôle efficace pour les institutions économiques algériennes à travers l'exécution des obligations comptables imposées, qui vont forcément engendrer des difficultés et des effets sur la fonction comptable des institutions économiques algérienne.

L'étude a également constaté que la possibilité de l'application du système comptable financier à l'heure actuelle, n'est pas aussi facile à constater que le pensent certains, cependant, son application est considérée convenable selon les points de vue des cadres et responsables des finances et de comptabilité des entreprises interrogées, et que sa mise en œuvre a permis d'augmenter la compétence du travail comptable d'une manière élevée, depuis son entrée en vigueur en 2010.

Mots clés:

Comptabilité, l'évaluation de comptablité, états financiers, politiques comptables,les pratiques comptables, la divulgation comptable, système de comptabilité financière.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الغلاف الخارجي

بسملـــة

كلمـة شكـر

الإهـــداء

قائمـة المصطلحات

الملخـــص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الملاحق

المقدمـة العامـة :..... أ

الفصل الأول مدخل عام حول معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولي *IAS/IFRS*

تمهيد الفصل الأول: ***11***

المبحث الأول : عموميات حول معايير الابلاغ المالي الدولي: ***12***

المطلب الأول : مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولي :..... ***12***

الفرع الأول: اهمية معايير الابلاغ المالي الدولي :..... ***12***

الفرع الثاني :تجربة الدول المتقدمة في إعداد وضع معايير محاسبية :..... ***14***

المطلب الثاني :مزايا تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي:..... ***15***

الفرع الأول: مزايا وفوائد معايير الابلاغ المالي الدولي:..... ***16***

الفرع الثاني: محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:..... ***18***

المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:..... ***20***

الفرع الأول :مفهوم مجلس معايير المحاسبة الدولية:..... ***20***

الفرع الثاني :أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:..... ***21***

المبحث الثاني :الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية:..... ***26***

المطلب الأول :مفهوم إعداد عرض القوائم المالية:..... ***26***

الفرع الأول : طرق عرض القوائم المالية:..... ***26***

الفرع الثاني :أهمية القوائم المالية:..... ***28***

الفرع الثالث : القوائم المالية ذات الاستخدام العام:..... ***30***

المطلب الثاني: الفرضيات الأساسية التي تبنى عليها إعداد القوائم المالية:..... ***32***

الفرع الأول: فرضيات إعداد القوائم المالية:..... ***32***

الفرع الثاني :الخصائص النوعية للقوائم المالية:..... 33
المطلب الثالث :القيود المتعلقة بالمعلومات المالية:..... 38
الفرع الأول :محددات المعلومة المالية:..... 38
الفرع الثاني : عناصر القوائم المالية:..... 39
الفرع الثالث :الاعتراف بعناصر القوائم المالية:..... 42
المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 44
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول الإفصاح:..... 44
الفرع الأول: تعريف الإفصاح:..... 44
الفرع الثاني : أنواع الإفصاح المحاسبي:..... 45
الفرع الثالث:. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS) :..... 46
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي:..... 48
الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي وأهميته:..... 48
الفرع الثاني :مكونات القياس المحاسبي:..... 51
الفرع الثالث :القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة :..... 51
المطلب الثالث: القياس المحاسبي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي :..... 54
الفرع الأول :طريقة التكلفة التاريخية:..... 54
الفرع الثاني :القيمة العادلة:..... 57
الفرع الثالث : المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:..... 60
خلاصة الفصل الأول:..... 65

الفصل الثاني : الاطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد:..... 65
المبحث الأول: المدخل التشريعي حول النظام المحاسبي المالي في:..... 66
المطلب الأول: العلاقة المتبادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الابلاغ المالي الدولي:..... 66
الفرع الأول: الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة المالية:..... 66
الفرع الثاني: الغرض من الإطار الفكري للمحاسبة المالية:..... 67
الفرع الثالث: هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري:..... 67
المطلب الثاني: تعريف المحاسبة المالية ونطاق تطبيقها:..... 70
المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية في شكل القوائم المالية:..... 74

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية: **78**
المطلب الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر: **78**
الفرع الأول: مفهوم النظام المالي المحاسبي (SCF) **78**
الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF) **80**
الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي (*SCF*) **81**
المطلب الثاني: الإنتقال إلى النظام المالي المحاسبي (SCF) **82**
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) **88**
الفرع الأول: التعاريف والإطار المفاهيمي وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) **88**
الفرع الثاني: التنظيم المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي الجديد (SCF) **90**
الفرع الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) **90**
الفرع الرابع: سير وخريطة الحسابات وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) **91**
المبحث الثالث: القاعدة العامة للقياس في ظل النظام المحاسبي المالي: **92**
المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي: **92**
المطلب الثاني: أثر الإصلاح المالي المحاسبي على قواعد التقييم المحاسبي: **97**
الفرع الأول: قواعد عامة للتقييم: **97**
الفرع الثاني: قواعد خاصة للتقييم: **99**
خلاصة الفصل الثاني: **108**

الفصل الثالث:تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

***تمهيد*:** **110**
المبحث الاول : ماهية التحليل المالي **111**
المطلب الأول : تعريف التحليل المالي ومجالات تطبيقه **111**
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي **112**
المطلب الثالث : المستفيدون من التحليل المالي **115**
المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي ومؤشراته **116**

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF **130**
المطلب الأول : التحليل المالي للميزانية **130**
المطلب الثاني:إعداد جدول التمويل وفق النظام المحاسبي المالي **148**
المطلب الثالث: حدود تحليل محتوى القوائم المالية **152**
الفرع الأول: تحليل مخرجات التقارير المدروسة **152**

الفرع الثاني تحليل النتائج :..... 153
الفرع الثالث : تقييم مخرجات القوائم المالية..... 153
المبحث الثالث :الاداء المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF..... 154
المطلب الأول: مفهوم الأداء المحاسبي..... 154
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المحاسبي..... 156
المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المحاسبي..... 160
خلاصة الفصل الثالث:..... 169

الفصل الرابع : دراسة حالة عينة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:..... 171
المبحث الأول: الدراسة الميدانية الطريقة والإجراءات:..... 172
المطلب الأول: طرق الدراسة..... 172
الفرع الأول: أدوات الدراسة..... 172
الفرع الثاني: تحضير الاستبانة..... 173
المطلب الثاني: صدق وثبات الإستبيان..... 176
المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج..... 186
المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة..... 186
المطلب الثاني : تحليل محاور الدراسة..... 191
المبحث الثالث :تحليل واختبار الفرضيات..... 212
المطلب الأول :تحليل اتجاه التباين في اتجاه واحد لافراد العينة من خلال مايلي..... 212
الفرع الأول: بالنسبة للوظيفة..... 212
الفرع الثاني : بالنسبة الخبرة..... 220
المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة..... 226
الفرع الأول:إختبار الفرضيات..... 226
الفرع الثاني: اختبار الفرضيات استخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson 230
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression 234
خلاصة الفصل الرابع :..... 241
الخاتمة:..... 243
قائمة المراجع:..... 250
قائمة الملاحق:..... 267

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	جدول يوضح المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية	***60***
(1-2)	جدول يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية	***75***
(2-2)	جدول يوضح مبدأ الأهمية النسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***92***
(3-2)	جدول يوضح مبدأ استقلالية السنوات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***93***
(4-2)	جدول يوضح مبدأ الحيطة والحذر وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***94***
(5-2)	جدول يوضح مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***95***
(6-2)	جدول يوضح مبدأ المطابقة بين الميزانية الاختتامية والميزانية الافتتاحية)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***95***
(7-2)	جدول يوضح مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على شكل القانوني)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***96***
(8-2)	جدول يوضح مبدأ عدم المقاصة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).	***96***
(9-2)	جدول يوضح الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).	***99***
(10-2)	جدول يوضح الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	***100***
(11-2)	جدول يوضح المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	***101***
(12-2)	جدول يوضح طريقة التقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي بالنسبة للمؤجر	***102***
(13-2)	جول يوضح طريقة تقييم المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	***104***
(14-2)	جدول يوضح بعض العناصر الأخرى وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	***106***
(1-3)	جدول يوضح الميزانية المالية لسنتي 2013-2014 (جانب الأصول)	***130***
(2-3)	جدول يوضح الميزانية المالية لسنتي 2013-2014 (جانب الخصوم)	***131***
(3-3)	جدول يوضح الميزانية الوظيفية لسنتي 2013-2014 (جانب الاستخدامات)	***132***
(4-3)	جدول يوضح الميزانية الوظيفية لسنتي 2013-2014 (جانب الموارد)	***133***
(5-3)	جدول يوضح ميزانية مختصرة	***135***

(6-3)	جدول يوضح حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة	138
(7-3)	جدول يوضح حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية	140
(8-3)	جدول يوضح حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية	140
(9-3)	جدول يوضح حساب رأس المال العامل الوظيفي	141
(10-3)	جدول يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	141
(11-3)	جدول يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	142
(12-3)	جدول يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي	142
(13-3)	جدول يوضح جدول يوضح حساب الخزينة الصافية الإجمالية	143
(14-3)	جدول يوضح حساب الخزينة الصافية الإجمالية	143
(15-3)	جدول يوضح رأس المال العامل الصافي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة	144
(16-3)	جدول يوضح جدول الاهتلاكات	145
(17-3)	جدول يوضح جدول المؤونات	145
(18-3)	جدول يوضح جدول الاستثمارات	146
(19-3)	جدول يوضح جدول الديون	146
(20-3)	جدول يوضح جدول توزيعات الأرباح	147
(21-3)	جدول يوضح حساب القدرة على التمويل الذاتي	147
(22-3)	جدول يوضح الجزء الأول من جدول التمويل	148
(23-3)	جدول يوضح حساب التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	149
(24-3)	جدول يوضح الجزء الثاني من جدول التمويل	150
(1-4)	جدول يوضح درجة أهمية بنود الاستمارة.	175
(2-4)	جدول يوضح درجة مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	175
(3-4)	جدول يوضح الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	176
(4-4)	جدول يوضح نتائج إختبار ثبات وصدق الإستبيانة.	177
(5-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته	178
(6-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي	179

	لفقراته.	
(7-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته	***180***
(8-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته	***181***
(9-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بنٌ كل فقرة من فقرات المحور الخامس الخاص بالإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)) .	***182***
(10-4)	جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس والمعدل الكلي لفقراته.	***184***
(11-4)	جدول يوضح يبين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.	***185***
(12-4)	جدول يوضح توزيع عينة دراسة حسب الجنس	***186***
(13-4)	جدول يوضح توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية	***187***
(14-4)	جدول يوضح توزيع عينة دراسة حسب نوع الشهادة	***188***
(15-4)	جدول يوضح توزيع عينة دراسة حسب نوع المنصب	***189***
(16-4)	جدول يوضح توزيع عينة دراسة حسب الخبرة	***190***
(17-4)	جدول يوضح الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	***191***
(18-4)	جدول يوضح قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.	***193***
(19-4)	جدول يوضح إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية	***195***
(20-4)	جدول يوضح الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي	***197***
(21-4)	جدول يوضح الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي	***199***
(22-4)	جدول يوضح التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.	***201***
(23-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الأول	***202***
(24-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الثاني	***204***
(25-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الثالث	***205***
(26-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الرابع	***207***
(27-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الخامس	***209***
(28-4)	جدول يوضح الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور السادس	***210***
(29-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الوظيفة.	***213***
(30-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على	***213***

	مجالات درجة المحور الأول.	
(31-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الوظيفة	***214***
(32-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثاني.	***215***
(33-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث حسب الوظيفة	***216***
(34-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثالث	***216***
(35-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الوظيفة	***217***
(36-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع	***217***
(37-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس حسب الوظيفة.	***218***
(38-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الخامس	***218***
(39-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس حسب الوظيفة.	***219***
(40-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور السادس.	***219***
(41-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الاقدمية والخبرة	***220***
(42-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الخبرة على مجالات درجة المحور الأول.	***221***
(43-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الخبرة.	***221***
(44-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثاني	***222***
(45-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث حسب الخبرة.	***222***
(46-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على	***223***

	مجالات درجة المحور الثالث	
(47-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة	***223***
(48-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع	***224***
(49-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة	***224***
(50-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الخامس	***225***
(51-4)	جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة	***225***
(52-4)	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور السادس	***226***
(53-4)	جدول يوضح دراسة المعنوية لمحاور الإستبيان	***226***
(54-4)	جدول يوضح اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***230***
(55-4)	جدول يوضح ختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***231***
(56-4)	جدول يوضح اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***232***
(57-4)	جدول يوضح اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***232***
(58-4)	جدول يوضح اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***233***
(59-4)	جدول يوضح اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson	***234***
(60-4)	جدول يوضح تحليل التباين للمعنوية الكلية للنموذج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط	***235***
(61-4)	جدول يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي	***236***
(62-4)	جدول يوضح اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression بالنسبة للبعد الأول	***237***
(63-4)	جدول يوضح اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات	***238***

	التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression بالنسبة للبعد الثاني	
(64-4)	جدول يوضح اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression بالنسبة للبعد الثالث	***239***

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	شكل يوضح رقم هيكل مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB	***23***
(2-1)	شكل يوضح الخصائص النوعية للقوائم المالية	***37***
(3-1)	شكل يوضح أثر الفكر الاقتصادي على وظيفتي القياس والاتصال في المحاسبة في فترة الرأسمالية التجارية	***49***
(4-1)	شكل يوضح الإطار العام لقياس القيمة العادلة	***53***
(5-1)	شكل يوضح أهمية القياس في المحاسبة وأثره في الدورة المعلوماتية والعملية الإتصالية مع البيئة الخارجية	***55***
(1-2)	شكل يوضح تصوير هيكل النظام المحاسبي المالي	***68***
(2-2)	شكل يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي	***68***
(3-2)	شكل يوضح الشكل العام للانتقال من المخطط المحاسبي PCN الوطني إلى النظام المحاسبي المالي SCF	***83***
(4-2)	شكل يوضح مراحل إعداد الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).	***85***
(1-3)	شكل يوضح رأس المال العامل موجب	***120***
(2-3)	شكل يوضح رأس مال العامل معدوم	***120***
(3-3)	شكل يوضح رأس مال العامل سالب	***120***
(4-3)	شكل يوضح التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الاستخدامات 2013)	***136***
(5-3)	شكل يوضح التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الاستخدامات 2014)	***136***
(6-3)	شكل يوضح التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الموارد 2013)	***137***
(7-3)	شكل يوضح التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الموارد 2014)	***137***
(8-3)	شكل يوضح التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة	***139***
(9-3)	شكل يوضح التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل الإجمالي، والخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة	***144***
(10-3)	شكل يوضح التمثيل البياني لجدول التمويل	***151***
(1-4)	شكل يوضح توزيع عينة دراسة حسب الجنس	***186***
(2-4)	شكل يوضح توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية	***187***
(3-4)	شكل يوضح توزيع عينة دراسة حسب نوع الشهادة	***188***
(4-4)	شكل يوضح توزيع عينة دراسة حسب المنصب	***189***
(5-4)	شكل يوضح توزيع عينة دراسة حسب الأقدمية في مؤسسة	***190***

(6-4)	شكل يوضح مناطق الرفض وقبول الفرضية	***214***
(7-4)	شكل يوضح مناطق الرفض وقبول الفرضية	***215***
(8-4)	شكل يوضح دراسة معنوية نموذج الانحدار من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التفسير والمتغير التابع	***234***

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**نموذج عرض الاستبيان باللغة العربية**	270
02	**نموذج عرض الاستبيان باللغة الفرنسية**	277
03	**نموذج قائمة المعايير المحاسبة الدولية IFRS**	284
04	**نموذج يوضح قائمة SIC تفسيرات اللجنة الدائمة**	285
05	**نموذج يوضح قائمة *IFRIC* تفسيرات لجنة التقارير المالية في مجلس معايير المحاسبة الدولية**	289
06	**نموذج عن الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي**	291
07	**نموذج عن حساب النتيجة حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي**	294
08	**نموذج عن حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي**	296
09	**نموذج عن حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي**	298
10	**نموذج عن جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة ، الطريقة الغير مباشرة المباشرة) وفق SCF**	299
10	**نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي**	301
11	**نموذج عن جدول الاهتلاكات وفق النظام المحاسبي المالي**	303
12	**نموذج عن جدول خسائر القيمة في الأصول الثابتة والأصول المالية غير جارية وفق SCF**	304
13	**نموذج جدول المساهمات (فروع ومؤسسات مشاركة) وفق النظام المحاسبي المالي**	305
14	**نموذج المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي**	305
15	**نتائج مخرجات التحليل الإحصائي SPSS**	306
16	**الملاحق المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية (كوسيدار)**	341

مقدمة

أ/ توطئة :

لقد أظهر البعد المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة وسيلة أساسية للاتصال تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، مما يؤثر على وظيفتي القياس والاتصال الأساسيتين للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية، خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

حيث ترتب عن ذلك ازدياد الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات، التي تخدم المهتمين من رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل، ولكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات السالفة الذكر لابد أن يتوفر فيها شرطين أساسيين هما : أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بقدر معقول من المصداقية، ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مركزها المالي.

اهتمت الكثير من المنظمات والهيئات بموضوع التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين كالأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، ونتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة انتهت وانصهرت جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبية الدولية، وهذا بالرغم مما قيل عن هذه المعايير وبرغم التجاذب الذي حدث بشأنها، كون هذه المعايير هي نتاج للثقافة المحاسبية الأنجلوسكسونية نتيجة للهيمنة الأمريكية والدور الحيوي للشركات المتعددة الجنسيات ومكاتب المراجعة والمحاسبة الدولية في هذا المجال.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية خلية أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني ،حيث تتفاعل باستمرار في ظل محيط اقتصادي جد معقد،فتجاوب المؤسسة مع هذا المحيط لكونها عون اقتصادي ،ومن خلال المعلومات ذات الأهمية المتبادلة،وبقدر ما تحتاجه المؤسسة من معلومات حول هذا المحيط فان الأطراف الخارجية تستفيد من المعلومات التي تنتجها المؤسسة الاقتصادية،وهذا ما يؤدي إلى تزايد أهمية المعلومات التي يحتاجها المسيرين والمتعاملين الخارجين خاصة مع تزايد أهمية الأسواق المالية والانفتاح على الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،وتتكفل المحاسبة باعتبارها أهم نظام معلومات في المؤسسة يصف ويترجم الأحدث والمعاملات المالية والاقتصادية المتعددة والمتنوعة التي تحدث في حياة المؤسسة ،بحث يمكن استعمالها والاستفادة منها من قبل الناشطين والمهتمين بحياة المؤسسة من المسيرين والمستثمرين والموردين والزبائن والدولة ،وتزداد أهمية المحاسبة كونها تساير التحولات الاقتصادية وتجيب على طلبات مختلف المعلومات من قبل فئات مختلفة من محيط المؤسسة، وتسعى المؤسسة الاقتصادية للمحافظة على مكانتها وسمعتها والزيادة في الثقة بها وبمنتجاتها وخدماتها ولتحقيق ذلك ينبغي لها أن تنتج معلومات عن أنشطتها تتميز بالشمولية والدقة والوضوح ،بناءا على أسس ومبادئ علمية ،فالمؤسسة الاقتصادية مطالبة بمسك المحاسبة باعتبارها

أولا كوسيلة لإثبات التدفقات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة،ثم عليها أن تستعمل مخرجات العملية المحاسبية كأداة اتصال مع المستثمرين ومختلف المتعاملين الاقتصاديين،ويكون ذلك من خلال نظام محاسبي يحدد الإطار الذي تمارس فيه مهنة المحاسبة من اجل الوصول إلى الهدف من العملية المحاسبية أولا ثم تحقيق أهداف المؤسسة والمستثمرين.

وعلى اعتبار انه هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية،كان من الواجب أن تكون المعلومات الصادرة عنها تتصف بنوع من التجانس سواء من حيث الشكل النهائي للمعلومة المحاسبية،وكذلك بالنسبة إلى الطرق والقواعد التي تتصف بنوع من التجانس سواءا من حيث الشكل النهائي للمعلومات المحاسبية ،وكذلك بالنسبة إلى الطرق والقواعد التي طبقت عند تسجيل واثبات وقياس تلك الأحداث الاقتصادية لكونها ستحدد فيما بعد نتيجة نشاط المؤسسة،هنا يظهر دور المهنيين والمحاسبين والمراجعين في إيجاد مقاييس ومعايير يعتمد عليها في متابعة وتطبيق العملية المحاسبية،لكن وجود الدولة كسلطة منظمة سيجعل من ذلك الإطار المحاسبي نظاما شاملا يوفق بين المصالح التي قد تكون متعارضة،ويطبق على جميع المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين بما يحقق الأهداف المختلفة للمهتمين بالمحاسبة بما فيهم الدولة.

تمارس المهنة المحاسبية في كل دولة في إطار نظام محاسبي معين،بصفته يشكل الإطار النهائي الذي تصاغ فيه المعلومة المحاسبية، فبقدر ما يكون النظام المحاسبي متناسقا ومحكما في مبادئه وخصائصه وشكله بقدر ما تكون المعلومات التي يقدمها مفيدة وفعالية مع احتياجات مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي المالي،والأنظمة المحاسبية للدول تختلف باختلاف البيئة التي تنشط فيها المؤسسة،سياسيا واقتصاديا وثقافيا،والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عاشت في ظل تطورات متعددة الجوانب ،ومن المفروض إن ينعكس ذلك على الممارسة المحاسبية.

أتت التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر داخليا،وظهور العولمة الاقتصادية وانضمامهاالمرتقب للمنظمة العالمية للتجارة من جهة وإلحاح الممارسين لمهنة المحاسبة على ضرورة إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني من جهة أخرى،خاصة وان دولا عديدة إقليميا قامت بإصلاح أنظمتها المحاسبية ،هذا ما استدعى من المسؤولين على المستوى الأعلى تدارك الوضع وإصلاح النظام المحاسبي على غرار الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات مثل:القانون التجاري،قانون النقد والقرض،تحرير التجارة...الخ.

وفي نهاية التسعينات تقرر الشروع في إصلاح النظام المحاسبي بما يتماشى مع المستجدات التي افرزها التحول نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على العالم الخارجي،وبعد مدة من قرار الإصلاح وفي سنة 2007 صدر القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية الذي سيدخل حيز التطبيق بداية من سنة 2010،ومن المتوقع أن يكون هذا ملائما ومناسب لتطلعات المهنيين وكل مستخدمي النظام المحاسبي،وبالخصوص المؤسسة الاقتصادية كونها المنتج الحقيقي للمعلومة المحاسبية

ب/ إشكالية الدراسة:

إن التساؤل الجوهري لهذه الدراسة هو:

- **ما مدى استجابة النظام المحاسبي المالي(SCF) لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟**

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، جملة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة أساسا في مايلي:

أ– هل تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق قواعد التقييم المحاسبي والافصاح عنها في اطار قياس عناصر القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي SCF ؟

ب– الى اي مدى يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

ت– هل تلتزم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق السياسات المحاسبية المستخدمة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؟

ث– هل اختلفت كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية؟

ج– هل يعد النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للافصاح عن واقع الاحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

ج/ فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث فإننا نصيغ الفرضيات التالية:

1. تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قواعد التقييم والافصاح عنها في اطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي ؛

2. يساهم النظام المحاسبي المالي SCF بشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ؛

3. المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بتطبيق السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي؛

4. كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛

5. يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للافصاح عن واقع الاحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

د/ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل للنظام المحاسبي في الجزائر ،وهذا بتبني فكرة المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي جاء ليطور نظام المحاسبة ويقربه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية ،هذا من جهة ومن جهة أخرى

فان الأساس المعتمد في إصلاح النظام المحاسبيPCN في الجزائر حيث كان موجه أساسا لخدمة النظام الضريبي لا لخدمة متطلبات المؤسسات الاقتصادية والأسواق المالية من حيث الإفصاح والاتصال ،مما أدى الاعتماد على نظاما محاسبيا أكثر ملائمة لهذا الواقع .

ولهذا كان من الضروري تشخيص واقع الإصلاح المحاسبي ومدى أهميته بعد مرور سنوات من تطبيقه ،وذلك من منظور مدى تأثيره ومساهمته في تفعيل الممارسات المحاسبية في المؤسسات.

- تحديد الآثار والصعوبات التي تواجه البيئة المحاسبية الجزائرية من خلال اعتمادها النظام المحاسبي المالي؛
- معرفة متطلبات تفعيل النظام المحاسبي بعد دخوله حيز التطبيق في الجزائر؛
- الوقوف على رأي المهنيين والممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر فيما يخص تأيدهم (من عدمه) للنظام المحاسبي المالي بعد تطبيقه لمدة06 سنوات ؛
- كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة أراء المهنيين داخل المؤسسات الاقتصادية والصعوبات التي تواجههم ميدنيا؛
- معرفة واقع النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية من خلال تقارب مجالات الوظيفة والخبرة من خلال الدراسة.

هـ/ أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي في إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، يسعى الطالب إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على واقع الممارسة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،ومدى الاختلاف في هذه الممارسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- ✓ الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات الافصاح وقواعد التقييم المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ؛
- ✓ التعرف على مدى نجاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق القوانيين والتشريعات التي جاءت في اطار مسك محاسبة مالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية ؛
- ✓ التعرف على مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات الاقتصادية في تطبيق قواعد الافصاح والتقييم المحاسبي ومدى تمكن المؤسسات من تجسيدها على ارض الواقع ؛
- ✓ التعرف على مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لمعالجة الاحداث والعمليات المالية لعينة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ؛
- ✓ ابراز ملامح النظام المحاسبي المالي ،بعرض الظروف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ،اهميته ،وبنيته ثم محاولة ابراز مدى توافق النظام المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية.

و/مبررات اختيار الدراسة:

من خلال الاستطلاع الاولى للطالب حول المواضيع المتعلقة بعملية الاصلاح المحاسبي ادت الى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى نمن المعايير المحاسبية الدولية ،سواءا بالرجوع الى الادبيات والاطروحات الفكرية التي تناولت موضوع النظام المحاسبي المالي ،فمن خلال التطبيقات العلمية لهذه المؤسسات من خلال ممارسة الطالب لمهنة المحاسبة والاحتكاك الكبيير بمهنى هذا المجال الذي استمد منهم الكثير في الاحاطة باهم القضايا والمسائل المحاسبية المطروحة في الجانب العلمي ،بالاضافة الى ذلك فان هذه الدراسة تزامنت مع بداية التطبيق للنظام المحاسبي المالي من خلالالوزارة الوصية (وزارة المالية) والمتمثل في التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 اكتوبر2009 والمتضمنة اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي مع بداية سنة 2010 .

جاءت هاته الدراسة لالقاء مزيد من الضوء على مرحلة ما بعد انتقال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الى تجربة تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ومعرفة مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق المفاهييم المتعلقة بهذا النظام والممارسات المحاسبية والافصاح عنها وفق النظام المحاسبي وصولا الى اعداد القوائم المالية اكثر موضوعية تعكس الصورة الصادقة لوضعيتها المالية من قبل مستخدميها.

ز/ منهج الدراسة:

بغية تحقيق اهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية لمعالجة جوانب الموضوع الدراسة ،اما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة اراء افراد العيينة من مدراء وموظفي مهنة المحاسبة من اطار مالي جبائي ،محاسب في مدى توفيق المؤسسات الاقتصادية في الجزائرية في تنشيط تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الاحداث والعمليات المالية ضمن قوائمها المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ،وفي هذا الاطار تم جمع البيانات اللازمة من خلال اجراء مقابلة مع عينة من المدراء الماليين لهذه المؤسسات باستخدام استبيانات

(les questionnaires) ثم اعدادها لهذا الغرض ،وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج التحليل الاحصائي SPSS، وبالتالي هذه الدراسة ستكون دراسة استكشافية من خلال البحث والاطلاع على جميع القوانيين والتشريعات التي تتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومحاولة اكتشاف واقع استخدامه والتزام به من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،والتى استهدفت بعض الفئة التي تم تقسيمها الى ثلاثة فئات من خلال الدراسة الى اطار مالي واطار جبائي واطار محاسبي.

اما حدود الدراسة فتشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي ،اما فيما يخص البعد الزمني فيتوافق سياق التحليل في هذه الدراسة مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ويقتصر مكانها على عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتتمثل في المؤسسة الاقتصادية لضخ الغاز بحاسبي رمل الاغواط،فرع سوناطراك واد نومر بغرداية ، والمؤسسة الاقتصادية لصناعة الانابيب ALFA PEIPI .

ح/ الدراسات السابقة:

في حدود علم الطالب، فإن الدراسات السابقة حول موضوع هذا البحث تتمثل فيما يلي:

1. **مداني بن بلغيث :**

«أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر»

ويعتبر هذا البحث من الدراسات الرائدة حول الموضوع، وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004 م، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، والسبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر، مرورا بدراسة التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر.

2. **شعيب شنوف :**

«الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي »

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2007م تدور إشكاليتها حول دراسة ضرورة إيجاد توافق دولي من أجل استعمال لغة محاسبية موحدة لتسهيل قراءة القوائم المالية، بما أن القوائم المالية المقدمة غير متجانسة وتختلف باختلاف الأنظمة المحاسبية، وهو ما شكل عائقا أمام الشركات متعددة الجنسيات ولقد حاول الباحث كذلك إبراز المقاربة بين النظام المحاسبي المعمول به في المؤسسات والنموذج المحاسبي الدولي.

3. صلاح حواس :

«التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة المدقق »

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2008م حيث تطرق الباحث فيه إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، و تأثير هذه المعايير على مهنة المدقق ، بالإضافة إلى القيام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة المدقق.

4. **توفيق جوادي :**

مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية – دراسة

«اختباريه دولية مقارنة»

البحث عبارة عن أطروحة مقدمة في جزأين لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة الجنان، طرابلس لبنان، سنة 2009 م، تطرق فيها صاحبها لمدى توافق النظام المحاسبي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية وخلصت الدراسة إلى أن توافق البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، انطلاقا من النظام المحاسبي المالي الذي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع المعايير المحاسبية الدولية نتيجة اعتماده على الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية، رغم وجود بعض الفوارق التي يجب تصحيحها وتداركها، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.

5. أ السعيد قاسمي و أفرحات عباس ،النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المركز الجامعي واد سوف –الجزائر– العدد الاول 2010

الدراسة عبارة عن مقال وكانت الإشكالية تتمحور حول ،ما هو النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تكمن أهمية وهدف الدراسة إبراز أهمية التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي من خلال المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية ،خصائصها ،مبادئها وكذا إبراز ولو بشكل مختصر وبسيط من الناحية الفكرية والتطبيقية للنظام المحاسبي بالإضافة إلى متطلباته وانعكاساته في البيئة الجزائرية ،لاسيما الانعكاسات الجبائية المترتبة عن تطبيقه وما نجر عنها من تغيرات سواءا في الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو الكشوف المالية

6. د احمد لعماري ، المعلومات المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المركز الجامعي واد سوف –الجزائر– العدد الاول 2010.

تكمن أهمية هاته الدراسة في مدى انسجام بين الأدوات المستخدمة في القياس المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي ما آل عليه الاجتهاد العالمي في المحاسبة وكذلك التعرف إلى أي مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتقريب الممارسات المحاسبية في النظام المحاسبي خاصة عند تبني فكرة المعايير المحاسبية الدولية خصوصا عند إعداد القوائم المالية ،وجاءت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل الممارسات المحاسبية؟ وكانت الدراسة عبارة عن تقيم تجربة النظام المحاسبي بعد مرور أربعة سنوات حيث كانت الفئة المستهدفة عبارة عن موظفين واكاديمين لهم الخبرة حول تجربة النظام المحاسبي،اهمية المعلومات المحاسبية في صنع القرار ومن ثم فهي تساهم في ترشيد وسلامة القرارات اذا كانت هذه المعلومات صحيحة وصادقة وملائمة .

الدراسات الاجنبية :

7- Le normes internationales de comptabilité (IAS/IFRS) et leur appliction en Algérie –cas du systém comptable et financier algérien (SCF)

مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،من اعداد الباحثة لخضر خلاف جامعة الحاج لخضر باتنة 2013

وهدفت هاته الدراسة بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر الى الممارسات الدولية ،وذلك بتبنها النظام المحاسبي المالي الصادر في نص القانون 11/07/ المؤرخ في 2007/11/25 ،بعد تطبيق النظام المحاسبي أكثر من 03 سنوات على بداية التطبيق للنظام المحاسبي ،وظهرت إلى الواجهة مجموعة من الصعوبات وذلك من وجهة نظرا الباحثين والمحاسبين لمهنة المحاسبة ،وكانت مشكلة الدراسة تتمحور حول ،ما مدى فعالية وصعوبة اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 03 سنوات من بداية التطبيق ؟ وبما أن الممارسات المحاسبية أصبحت إجبارية من الفاتح جانفي 2010 فان الممارسة المحاسبية تجاوزت ثلاثة سنوات من بداية التطبيق فلهذا يجب عليا القيام بعملية التقييم والدراسة بمدى تطبيق النظام ومواجهة التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي.

8-Psentation des états financiers dans le Nouveou Systéme Financier et comptable Algérien 2009

الدكتور سعيدي يحي والدكتور برهومة عبد الحميد، مقال يصدر عن مجلة الدراسات المحاسبية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المركز الجامعي واد سوف – الجزائر– العدد الاول2010

البحث عبارة عن مقال ،هدفت هاته الدراسة للإحاطة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية والتعرف على كيفية إدماج الحسابات على ضوء النظام المحاسبي المالي كما تطرقت الدراسة التعرف على أهم ما تتضمنه المعايير المحاسبية الصادرة والمتعلقة بتجميع الحسابات وترسيخ المعرفة النظرية والتطبيقية لكيفية إعداد القوائم المالية المدمجة ،وكذا الوقوف على واقع الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حول كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة ومدى استعدادها للتكيف مع الممارسات المحاسبية الدولية.

كما تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع ظهر في ظل النظام المحاسبي وانفتاح السوق الجزائرية أما المستثمر الأجنبي وذلك بظهور ما يسمى بالشراكة والتي تستوجب القيام بإنشاء فروع وشركات تابعة ،فجاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية والتي تمكن من مستخدمها من اتخاذ القرارات .

9-The New Financial Accounting System in Algeria ;The Horizons and challenges.

الدكتور سليمان سفيان، مقال يصدر عن مجلة الدراسات المحاسبية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المركز الجامعي واد سوف –الجزائر– العدد الاول2010

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في دور المحاسبة المالية و النظام المحاسبي المالي وتحسين الممارسات في مؤسسات الجزائرية ؟ وقد جاءت هذه الدراسة نتيجة لما عرفه النظام المحاسبي المالي، تطور نتيجة للبرامج الاقتصادية المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية في إطار الإنعاش الاقتصادي والسياسات التمويلية المباشرة فيها لأكثر من عقدين حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة ان تطور المحاسبة المالية في الجزائر إلى جملة من النتائج أهمها،تطبيق النظام المحاسبي المالي للطرق المحاسبية في عقود الإنشاء والمساهمة في ضبط العملية الاقتصادية ورفع من جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية لهذه المؤسسات ،وبالتالي خلق قيمة مضافة في علاقة هذه المؤسسات مع بيئتها الخارجية من خلال تحسين الممارسات المحاسبية في المؤسسات وكذا المعالجة المحاسبية ومحاسبة العقود الإنشائية وكانت تتمحور الإشكالية هل يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين الممارسات المحاسبية في مؤسسات الأشغال العمومية كنتيجة لتبني الطرق المحاسبية التي تتميز بكفاءتها في ملائمة الطبيعة الاقتصادية لهذا القطاع والرهانات المستقبلة التي تواجه هذا النظام في الجزائر.

10-le role d iasb(International Accounting Standards Board) dans le dévloppement d IFRS et son application en Algérie 2009

أ سردوك فاتح، أ ابي خالد ، أ شاهد الياس ، مقال يصدر عن مجلة الدراسات المحاسبية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المركز الجامعي واد سوف –الجزائر– العدد الثاني 2011

تهدف هذه الدراسة لدراسة الحاجة للمعايير المحاسبية الدولية من اجل امكانية المقارنة بين البيانات المالية عبر البلدان وكي تكون بمثابة اساس الافصاح وشفافية المعلومات المالية لاصحاب المصلحة ،على مستوى المنشات وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والتي تقلل من تكلفة راس المال بالنسبة للمستثمرين ،وتوفر لغة مشتركة للمحاسبة تتيح لهم افضل مقارنة للبيانات المالية وتيسير اتخاذ قرارات الاستثمار،كما تطرق الباحثين الى لمحة تاريخية حول معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية) قد اصبحت لغة دولية للمحاسبة .

الشركات في اكثر من 100 دولة اما المطلوبة او المسموح بها لاستخدام المعايير الدولية سنة 2011 ووفق مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوقع زيادة العدد الاجمالي الى 150 دولة

ك /ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة نجد أن هنالك نشابه فيما يخص واقع الإصلاح المحاسبي من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات السابقة بحيث كانت جل الدراسات تعتمد على الجانب الوصفي والاعتماد على أسلوب التحليل ،لكن الشيء الذي يميز الدراسات الحالية من خلال النتائج المتوصل إليها سوءا التي كانت على مستوى المؤسسة أو على المستوى العام فكانت حول اتجاه وأراء العينة المستهدفة من خلال إتباع منهجية الاقتصاد القياسي وتطبيقاتها على الدراسات الاقتصادية فهذا جانب مهم وهذا ما يمز أوجه الاختلاف والتشابه بالدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

م/ مساهمة الطالب:

من خلال الأبحاث والتقارير التي تمكنت من الاطلاع عليها ،يمكن تصنيفها في الابعاد التالية ،برزت بعض جوانب النقص في دراسة وتحليل تطبيق النظام المحاسبي خاصة الحالة الجزائرية حيث نرغب في استكمالها بهذه الدراسة ويمكن إيضاح مساهمة الطالب في هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

تستعرض جل الدراسات السابقة بواقع النظام المحاسبي المالي في الجزائر بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة ،وتجرى مقارنات بالاعتماد على القيم المطلقة لمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي ومن ثم تستخلص هذه الدراسات أن حصة الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة في مجال التنظيم المحاسبي ضعيفة جدا . ونرى أن هذه المقارنة المعتمدة على القيم المطلقة لآليات تطبيق النظام المحاسبي المالي غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها بالنظر لاختلاف الكبير بين البيئة الجزائرية و بيئة الدول المتقدمة في مجال المحاسبة.

1- تناولت الدراسات السابقة النظام المحاسبي بالاعتماد على القوانين والتشريعات ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلي بعض المؤشرات الخاصة بمناخ تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ،ولكن نجد أن الفترات الزمنية قصيرة ولا تتجاوز 04 سنوات في كل الدراسات التي اطلعت عليها ،وهي مدة لا تسمح بوضع استنتاجا صائبا يخص مدى تحسن واستقرار أو تراجع تفعيل المنظومة المحاسبية في إطار التشريعات خاصة بعد قانون 10-01 بل ينبغي استعراض هذه التشريعات لمدة لا تقل عن 05 سنوات.

2-بخصوص أثار تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ،تشير الدراسات السابقة التي اطلعت عليها إلى بعض الآثار معتمدة على إحصائيات غير كافية أحيانا وتحمل مغالطات تحليلية أحيانا أخرى، مثل قواعد التقييم والقياس والممارسات المحاسبية بشكل عام ،لهذا حاول الطالب في هذا العمل على استنتاج الآثار التي تعمل على تطوير مهنة المحاسبة واثر ذلك على الاقتصاد الجزائري من خلال أراء الفئة المستهدفة بدقة وتعبيرا على الواقع الميداني في مجال المحاسبة.

3- شملت هذه الدراسة الفترة 2012-2016 ،وهي الفترة التي نراها مناسبة في الوقت الراهن بعد تطبيق النظام المحاسبي بعد عامين ،إذ أن الجزائر لم يفتح لها المجال في الإصلاح المحاسبي إلا في سنة 2010 حيز التنفيذ والتطبيق للنظام المحاسبي بشكل واسع ولم تتلقى أي قيود تمنعه من الدخول في عصر العولمة المحاسبية خاصة بعد صدور قانون الإصلاح المحاسبي 10-01 بترقية وتطوير وتنظيم مهنة المحاسبة.

ومن المعلوم أن توطين تفعيل النظام المحاسبي تستدعي وقتا طويلا ونجد أن الفترة الممتدة من 2010/2007 تعتبر حاسمة لإصلاح المنظومة المحاسبي والمالية في الجزائر وخاصة التوجه الجزائر إلى اقتصاد السوق وواقعيتها وانسجامها مع بقية التوجهات العامة وفي شؤون السياسة والاقتصاد للسلطة العمومية ،وهو الشئ الذي ساهمت فيه الدراسة ولو بالتسيير وكيفية تفعيل وواقع النظام المحاسبي المالي بعد مرور تجربة مدتها 06 سنوات.

4- إما الحدود المكانية :فشملت الدراسة على بعض المؤسسات لأخذ أرائهم اتجاه تطبيق النظام المحاسبي وتمثلت على بعض المؤسسات الاقتصادية ،مؤسسة لصناعة الأنابيب بغرداية،الشركة الكبرى لضخ الغاز بحاسي الرمل و كذا فرع سونطراك واد نومر بغرداية، وشملت الفئة كل من الإطار المالي ،المحاسبي الجبائي.....الخ.

م/ تقسيمات الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية، فقدتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى آفاق البحث في الموضوع.

- **الفصل الأول: مدخل عام حول معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية*IAS/IFRS*** :

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول معايير التقارير المالية ،كما تطرقنا في المبحث الثاني الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه متطلبات العرض والافصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية .

- **الفصل الثاني: الاطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي** : حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي تناولنا في المبحث الأول :المدخل التشريعي النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS ،أما المبحث الثاني تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF) ،أما المبحث الثالث تناولنا فيه القاعدة العامة للقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.
- **الفصل الثالث :تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** : حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول: التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي ،أما المبحث الثاني تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وتطرقنا في المبحث الثالث الأداء المحاسبي ومتطلبات قياسه في ظل النظام المحاسبي المالي .

- **الفصل الرابع : دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** : حيث تناولنا في هذا الفصل مدى أهمية النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة حالة حول عينة استهدفت بعض المؤسسات الجزائرية حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي تناولنا في المبحث الأول منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة أما المبحث الثاني تناولنا فيه وصف ومناقشة الدراسة أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى اختبار الفرضيات والتأكد منها.

الفصل الأول

مدخل عام حول المحاسبة الدولية

ومعايير الابلاغ المالي الدولي

IAS/IFRS

تمهيد :

من اجل العمل والبحث على إيجاد وصياغة معايير تضمن توحيد العمل المحاسبي دوليا تأسست سنة 1973 لجنة معايير محاسبية دولية (IASC) مقرها لندن ،اتخذت شعار التوحيد المحاسبي تأخذ أهم مهامها الأساسية ولقد شهدت العشرية الأخيرة من عمر المجلس (IASB) انجازات باهرة حيث أعاد النظر في كثير من المعايير فاخضع بعض التعديلات جوهرية ،والغي بعض وأسس معايير أخرى تتجاوب مع البيئة الدولية كما تتميز أعمال المجلس بمسايرة الواقع المهني وما تمليه من تحديات تصبغها الظروف الإقليمية والدولية والمتغيرات المتجددة.

إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة التجارة العالمية التي أصبحت واقعا تسيره وتدبره مجموعة من القوانين موحدة عالميا ،فان الممارسات المحاسبية أصبحت بدورها تتجه نحو الشمولية والاحتواء ،فمجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق عن لجنة معايير محاسبية الدولية كان في بدايته مجرد مشروع تسوق له مجموعة قليلة من الدول ذات خصائص اقتصادية وسياسية وثقافية متشابهة ،فأصبح الآن حقيقة وذلك بصمة أكثر من مائة دولة تؤثر وتتأثر بأعماله وانجازاته وتنبثق منه المصداقية والشفافية في توظيف واستخدام أموالها .

والى غاية 2011 تمكنت من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيرية والأعمال التنظيمية والإجرائية التي ساهمت في إرساء قواعد نظام محاسبي دولي موحد يتميز بمعلوماته المالية والمحاسبية بالحجم الكافي المدروس وبالنوعية العالمية،وبالتالي أصبح لزاما على المحاسبة أن تلبي الاحتياجات الضرورية للمنظمات والهيئات وجمع المصلحة والذين يهتمون بالمعلومة وتطوير الاتصال المالي كأحد أهم الجوانب الرئيسية التي تسعى إلى هيئات التوحيد على المستوى العالمي وسيعود بذلك إلى اتخاذ القرارات السليمة على أساسها من خلال إعداد القوائم المالية التي تؤدي إلى توصيل المعلومات إلى متخذي القرارات المالية ،ومنه تصبح المؤسسة في خدمة الاقتصاد.

وبناءا على ماسبق يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي

- **المبحث الأول: عموميات حول معايير الابلاغ المالي الدولي ؛**
- **المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ؛**
- **المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير معايير الابلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS)**

المبحث الأول : عموميات حول معايير الابلاغ المالي الدولي

إن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى دراسة المحاسبة تتمثل في مدى أهمية الاستفادة من البيانات المتولدة من الأنشطة الاقتصادية والأحداث التجارية ،وكذلك كيفية إعداد القوائم المالية ،الأمر الذي يؤدي إلي توصيل المعلومات المفيدة إلى متخذي القرارات ،وبالتالي تصبح المحاسبة في خدمة الاقتصاد ،لكن التطور المستمر في قطاع الأعمال الذي إلى ظهور موضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطور النظم والقواعد المحاسبية في ظل العولمة المحاسبية .

المطلب الأول : مفهوم معايير الابلاغ المالي الدولي:

لا يمكن أن تترك أي مهنة دون تنظيم أو ضبط وفق إجراءات أو قواعد أو قوانين يكون لها من القوة ما يوجب احترامها بتطبيقها، وليس من شك بأن تسعى كل دولة ذات سيادة إلى تنظيم كافة الأنشطة فيها وفقا لما هو سائد في بيئته الاقتصادية، وبما يحقق الحد الأدنى من الفوائد المتوخاة من ضبط الأعمال والأنشطة الاقتصادية ومنها المحاسبية، وخاصة فيما يتعلق بالدور القديم الذي تضطلع به الحكومات والدول والمتعلق بضبط إيراداتها ونفقاتها خاصة عند جباية الضرائب وتنظيم أعمال الموازنة وإدارة المخازن وما يتعلق بذلك من وظائف مالية ورقابية للتأكد من تنفيذ ما هو مخطط له.

سابقا وأمام عدم وجود تنسيق دولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة، فقد سعت كثير من الدول إلى حل مشكلة التنسيق الداخلي الذي هو أولى بلا شك من التنسيق الخارجي مع باقي دول العالم، عن طريق توحيد الإجراءات والقواعد والأسس المحاسبية التي تطبق فيها، حيث أن التنسيق الدولي ليس من السهولة بمكان تحقيقه باعتبار اختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية بين دول العالم[1].

فمن الطبيعي إذن أن يكون هناك اختلافات في التصرفات والتعليمات والقواعد والأسس والقوانين بين الدول والمرتبطة بمعالجة البيانات المحاسبية وعرض القوائم المالية، والتي بدورها تؤذي إلى عدم إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية المعدة وفق أسس مختلفة، كذلك عدم إمكانية قراءة المعلومات التي تعد في دولة معينة استنادا إلى أسس خاصة بها بذات درجة الفهم للمعلومات المالية المعدة في دولة أخرى[2].

الفرع الأول: المداخل الرئيسة لوضع معايير الإبلاغ المالي

وباستقراء واقع البيئة التشريعية للقواعد المحاسبية، فقد كان هناك مدخلان رئيسيان لوضع أطر للإبلاغ والتقرير والمالي ساهما في نشوء وتطور النظرية المحاسبية وهما:

[1] أمين السيد احمد لطفي ،**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2008 ص 251.

[2] جمعة حميدات ،محمد أبو نصار ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية** ،دار وائل ،عمان 2008 ،ص423 .

(1) **المدخل الأول**: مدخل القانون العام: وهو عبارة عن مجموعة من الأعراف والتقاليد يتم ترسيخها من قبل جهات مهنية خاصة تقوم بدراستها وإعادة صياغتها لتمثل قواعد وأسس ومبادئ ومعايير يتم العمل بموجبها في مهنة المحاسبة وأدى ذلك إلى دور أكبر للبلدان التي اتبعت هذا المدخل في نشوء وتطور النظرية المحاسبية وانتشر هذا المدخل في كل من بريطانيا وأمريكا ودول الكومنولث[1].

(2) **المدخل الثاني**: مدخل التشريع الحكومي المكتوب: ووفق هذا المدخل فقد تدخلت الحكومات في وضع تشريعات منظمة لكافة الأنشطة في الدولة ومنها الأنشطة المحاسبية لخدمة أغراض كثيرة ومنها الضريبية الأمر الذي أدى إلى دور أقل للقطاع الخاص في صياغة وتطوير النظرية المحاسبية، وانتشر هذا المدخل في فرنسا حيث تم صياغة قانون نابليون الذي تطرق إلى بعض الأمور المحاسبية، وكذلك ساد هذا المدخل في ألمانيا إضافة إلى بعض الدول العربية مثل سوريا حيث تم وضع نظام محاسبة خاص بإدارة بعض الأجهزة الحكومية مثل إدارة الجمارك والذي تم وضعه عام 1937 باللغة الفرنسية، وتمت ترجمته إلى اللغة العربية عام 1968 [2]

وأمام هذه الاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية التي كانت تؤذي إلى نتائج محاسبية مختلفة وأحيانا متعارضة، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجوب التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، ومن هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية[3].

ولقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، حيث أنه لغاية تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية كان هناك عضوان بارزان في وضع المعايير المحاسبية الدولية وهما مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي وتولت تطبيق المعايير الصادرة عن هاتين الجهتين الدولتان اللتان يتبعها المجلسان وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول التي ترتبط معهما باتجاهاتها السياسية والاقتصادية مثل دول الكومنولث التي تتبع التاج البريطاني ولم يكن عبثا أن يعترف لهاتين الدولتين بخاصة في دورهما الكبير في تقدم علم المحاسبة ويعود ذلك للأسباب التالية[4]:

---

[1] حيدر محمد بني عطا ،**مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ،الطبعة الأولى،دار الحامد ،عمان 2007،ص38

[2] حسين القاضي،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،الطبعة الثانية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011 ،ص55

[3] محمد مبروك أبو زيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،الطبعة الأولى،ايتراك للطباعة والنشروالتوزيع القاهرة ،2005،ص15

[4] SAADI Tayeb ,**contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normrs IFRS le cas de lla France**, Manuscrit auteur,publié dans " crises et nouvelles problématiques de la valeur" ,nice.2010 .p.95

- ✓ تبني الفكر الرأسمالي والذي يتوافق مع الطبيعة البشرية ويشجع على إيجاد كل ما من شأنه تنظيم الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ويسجل التاريخ تأخر المجتمعات الاشتراكية عن وجود جهود مماثلة في مهنة المحاسبة عن تلك الموجودة لدى المجتمعات الرأسمالية.
- ✓ ارتفاع مستوى التعليم ؛
- ✓ توفر القوى العاملة المؤهلة والمدربة؛
- ✓ انتشار الشركات الكبيرة متعددة الجنسية؛
- ✓ الإيمان بمسؤولية الإدارات للقيام بدور الوصاية نيابة عن الملاك؛
- ✓ التأكيد على مبدأ الإفصاح التام.

الفرع الثاني :تجربة الدول المتقدمة في إعداد وضع معايير محاسبية

وبعد زوال الموجة الاستعمارية لهاتين الدولتين كان لا بد من جهة تعمل على وضع معايير محاسبية ليست خاصة بمهنة المحاسبة في أمريكا أو بريطانيا بل تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع دول العالم، حيث أن ما يتم وضعه من معايير محاسبية من قبل مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB أو مجلس معايير المحاسبة البريطانية ASB هي معايير تتم وفقا للمعطيات الاقتصادية الموجودة في البيئتين الأمريكية والبريطانية، والتي تختلف حتما عن بيئة كل دولة من الدول الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى اختلاف درجة التقدم والتطور ونوعية المعاملات السائدة في السوقين الأمريكية والبريطانية عن تلك السائدة في الدول الأخرى، فكان لا بد من وجود جهة تعنى بوضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المجلسين المذكورين، فجاء تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام 1973م[1] .

ولعل المعايير المحاسبية الدولية أخذت تغزو حتى البلدان التي لديها معايير محاسبية خاصة بها في عقر دارها بل وتكون لها النصرة والغلبة من أجل الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأمور والأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين، وهذا ما دعا دول الاتحاد الأوروبي إلى التأكد على ذلك من خلال إلزام كافة الشركات المدرجة وعددها ما يزيد عن 7000 شركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة، كذلك تعديل التوجيهات Directives المتعلقة بتقييم الأدوات المالية لتتوافق مع ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتحديد القيم العادلة Value Fair لهذه الأدوات[2] هذا بالرغم من تطور مهنة المحاسبة ووجود معايير محاسبية دولية على مستوى معظم الدول الأوروبية مثل: المعايير المحاسبية

[1] نور الهدى بهلولي، **صناعة المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية –مشروع التقارب بين المعايير الأمريكية US-GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS (2002-2013)** ، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014،ص 78

[2] SAADI Tayeb ,**contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normrs IFRS le cas de lla France**, Manuscrit auteur,publié dans " lacomptabilité contrôle Audit,Strasbourg.2009,p.67.

البريطانية، المعايير المحاسبية الفرنسية، المعايير المحاسبية الألمانية، وغيرها وكذلك وجود توجيهات تحكم عمل مهنة المحاسبة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي[1].

وأيضا بالرغم من عراقة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع معايير محاسبية من خلال عديد من الجهات مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ولجنة الأسهم والبورصة الأمريكية إلا أن المعايير المحاسبية الدولية أيضا أخذت حيزا كبيرا من التطبيق في أمريكا، ونجد هناك تشجيعا على تطبيق المعايير المحاسبي الدولية في بعض الجهات التي لا تزال متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ ذلك على سبيل المثال من تشجيع معهد المدراء الماليين التابع للجنة البورصة والأسهم المحاسبية الدولية كبديل وحيد للمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما [2] .

كذلك يلاحظ أن الدول السبعة الكبرى وصندوق النقد الدولي قد شجعت ودعمت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتقوية البنيان المالي الدولي[3].

هذا بالإضافة إلى توجهات كثير من الدول المتقدمة مثل كندا واليابان اللتين شجعتا على تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.[4]

ويلاحظ أن هناك ازدياد في التنسيق المشترك بين الجهات التي تعنى بوضع معايير محاسبية دولية، حيث يوجد حاليا مشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB

حول الإطار ألمفاهيمي المشترك للمحاسبة وخلاصة القول أن حاجة إلى معايير محاسبية دولية كانت وليدة الظروف والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، بحيث أصبح لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المحاسبية المتشابهة، هذا بالإضافة إلى قيام دول كثيرة وخاصة الدول النامية بتبني هذه المعايير مباشرة بسبب عدم وجود معايير محلية لديها في الأصل، وكما يقال فقد قدمت لها خلاصة جهود جمهرة من علماء المحاسبة على طبق من ذهب.

المطلب الثاني :مزايا تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي:

لم يكن ليتم تطبيق معايير تقارير مالية دولية موحدة على مستوى دول العالم لو لم يمن لهذا التطبيق الموحد مزاياه وفوائده، ويمكن التعرف على هذه المزايا على النحو التالي:

---

[1] HELLMAN Niclas,**Accunting conservatism under IFRS.Accounting in Europe**,vol,5, lssue2.2008,p.p70.98

[2] خالد جمال الجعارات،**معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS** ،الطبعة الأولى،مكتبة الجامعة ،الشارقة ،2007 ص 87.

[3] محمود السيد الناغي ،**اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة ،المكتبة العصرية** ،المنصورة ،2007،ص63

[4] لخضر علاوي ،**معايير المحاسبة الدولية ،الاوراق الزرقاء** ،البويرة ،2012،ص18

الفرع الأول: مزايا وفوائد معايير الابلاغ المالي الدولي:

1) **التناسق والتناغم:** ويعني ذلك قيام المنشآت بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية[1].

2) **قابلية المقارنة:** ونظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة والمفاضلة على أسس واضحة بعيدا عن الاجتهاد والارتجالية، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة[2].

3) **مواكبة متطلبات العولمة:**فالعالم الذي نعيش أصبح صغيرا لتطور وسائل الاتصالات وازدياد عمليات التبادل بين الدول واتساع حجم التكتلات السياسية والاقتصادية، والاعتماد على الاقتصاديات ذات الحجم الكبير إضافة إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار المنظمات المهنية العالمية التي تعنى بتنسيق الأمور على مستوى دولي فيما يتعلق بموضوع معين كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية وكذلك المنظمات التي تتبع الأمم المتحدة، كل ذلك كان لا بد أن تطال العولمة مهنة المحاسبة بإنشاء منظمة مهنية تعنى بشؤون المحاسبة على المستوى عالمي، للاستفادة قدر الإمكان من مزايا العولمة والابتعاد عن شبح مخاطرها الرهيب، الأمر الني انتبهت له بعض التكتلات السياسية والاقتصادية مثل دول الاتحاد الأوروبي التي ألزمت الشركات المدرجة كما تم الإسلاف له اعتبارا من الأول من كانون ثاني (يناير) 2005 بوجوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية[3].

4) **تلبية المتطلبات القانونية:** حيث أن كثيرا من الدول تنص صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مثل الجزائر مستقبلا التي أقرت بموجب قانون الشركات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولا تملك شركة تسعى إلى تحقيق وجودها وتحقيق الفعالية والكفاءة على المستوى الوطني إلى الانصياع إلى القانون، لأن المنشأة باعتبارها نظام مفتوح يتفاعل مع من حوله ولا يمكن أن يظل منعزلا، ولا خيار أمام المنشآت إلا تطبيق القوانين، وعلاوة على ما يمكن أن تتعرض له المنشأة من عقوبات نتيجة لعدم تطبيق ما تنص القوانين على تطبيقه[4].

5) **تلبية المتطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود:** حيث أن الشركات لا يمكن أن تعتمد على نفسها دون غيرها، فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها ولا يمكن للمؤسسات التمويلية

---

[1] سعود جايد العامري ،**المحاسبة الدولية :منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**،الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، 2010،ص66

[2] رضوان حلوة حنان ،**مدخل النظرية المحاسبية** ،الطبعة الأولى ،دار وائل ،حلب ،2005،ص70.

[3] احمد عبد العزيز وآخرون ،**الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية** ،مجلة الاقتصاد والإدارة ،مجلة ثلاثية ، العدد، 85 ،جامعة المستنصرية ،الثلاثي الرابع 2011،ص ص 114-116.

[4] الصادق محمد ادم عاري ،**اثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية** ،بحث مقدم في الندوة الثانية عشر حول مهنة المحاسبة في المملكة السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون ،كلية إدارة الأعمال،جامعة الملك سعود،الرياض 18و19 ماي 2010،ص10

أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمنشأة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة، وينص على ذلك بصراحة في التقرير السنوي ورأي الجهة التي قامت بتدقيق الحسابات المنشأة مصدرة القوائم المالية، حيث يجب على جهة التدقيق عند خروج المنشأة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية أن تنص على ذلك صراحة في رأيه المرفق بالتقرير السنوي وبذلك فلا تملك المنشأة إلا تطبيق هذه المعايير للحصول على تمويل خارجي أضف إلى ذلك أن المفاضلة بين المؤسسات التمويلية قد تخطت الحدود السياسية والجغرافية وذلك للبحث عن التمويل منخفض التكلفة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة يؤذي إلى تخصيص رؤوس الأموال بفاعلية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين والممولين[1].

6) **الأسواق المالية الدولية:** وتقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية والدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة، ولا يمكن للشركات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه في هذه الأسواق، وإلا ستبقى الشركات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضييع فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل أصبح ينظر الآن إلى تكاملية الأسواق المالية على المستوى العالمين والتنسيق بينها حول شروط الإدراج[2].

إضافة إلى زيادة المخاطر المتعلقة بتداول الأسهم والاستثمار بها، واحتلالها جزء كبير من النشاط الاقتصادي العالمي وزيادة الثقافة المتعلقة بالأسهم والأدوات المالية ولعل النكسات التي أصيبت بها الأسواق المالية الدولية كانت لأسباب أهمها المعلومات المحاسبية واختلاف أساليب إعدادها الأمر الذي أدى إلى تطور متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية[3].

7) **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية:** إذ أن القوائم المالية لتي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي أعدت القوائم المالية على غرارها، وبالتالي غموض القوائم المالية وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات وهذا يتنافى مع الهدف الرئيس من المحاسبة والقوائم المالية وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في إتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية[4].

---

[1] تقيم الأداء في الشركات متعددة الجنسيات ، **http//fadibachir.blogspot.com** , le11/04/2013 à 21:0

[2] أمين السيد احمد لطفي ،**التحليل المالي لأغراض تقيم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ،الدار الجامعية الإسكندرية 2006 ص214

[3] إبراهيم الجزراوي ،عامر الجنابي ،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ،دار اليازوري العلمية ،عمان ،2009،ص 32

[4] احمد بسيوني شحاتة ،عبد الوهاب نصر علي،**المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2005 ص ص214-2016

8) **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** مثل أسعار صرف العملات فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد خاصة المقارنة ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير المحاسبية الدولية[1].

الفرع الثاني: محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

لعله من وجهة النظر التي تمت الإشارة إليها من أن المعايير المحاسبية الدولية قد تأثرت إلى حد كبير بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية باعتبار سبقهما لوضع معايير محاسبية محلية خاصة بها خرجت من نطاق حدود البلدين إلى كثير من الدول التي ليس لديها معايير محاسبية الدولية، ويمكن إدراجها فيما يلي[2]:

1) عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة لتي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية، حيث كما سبق وأن تمت الإشارة إليه فإن المعايير المحاسبية الدولية في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بعامة وفي أمريكا وبريطانيا خاصة، لأن لهما اليد الطولي في تطور علم المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، ولا يمكن إنكار دور هاتين الدولتين في صياغة علم المحاسبة الحديث، وبالتالي عدم إمكانية وضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المعايير المحاسبية الأمريكية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB وكذلك المعايير المحاسبية البريطانية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية البريطانية ASB.

2) الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى، ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وليس ثمة مشكلة لو كان الأمر يتعلق بالعرض ولا يؤثر على النتائج المحاسبية، بل تكون المشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤذي إلى نتائج مختلفة مثل: أساليب تقييم المخزون وفقا للمعيار IAS 2 المتعلق بالمخزون، وأساليب الاهتلاك وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 16 المتعلق بالممتلكات المنشآت والمعدات وبدائل أخرى تتضمنها معايير أخرى.

3) يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها ولذلك: الجانب السيادي المتعلق بوضع وتعديل القوانين والمراحل التشريعية

[1] DANJOU Phlippe, **une mise au point concernant les internatinal financial reporting standards** (norms IFRS) fervier 2013,page,08. **www.ifrs.org/features/Documents/Mise-au-point-concerant-les-** normes-IFRS-Februay-20013;pdf 17/05/2014.

[2] Ducasse Eric et autres, **Normes comtables internationals**,Edition De boeck Unversité ,Bruxelles,2005.page 12.

التي يتطلبها وضع أو تعديل القوانين أضف إلى ذلك إل أنه يمكن في بعض الأحيان عدم إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية الاختلاف الإجراءات السائدة كما هو الحال فيما يتعلق بالمعيار 12 IASالمتعلق بالضرائب الدخل حيث أنها مسألة ينظر إليها بين الدول على أنها مسألة محلية بحتة كذلك المعيار 19 IAS المتعلق بمنافع الموظفين.

4) إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغيير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، حيث أن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها* ، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وأمر آخر يتعلق بالظروف والمستجدات والصعوبات التي تتولد وتظهر عند تطبيق المعايير، إضافة إلى التطور المستمر في البيئة الاقتصادية وأخيرا فإن المعايير من صنع البشر ويعتريها ما يعتري البشر من قصور النظرة العلمية الثاقبة أحيانا، وعدم إمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير وإذا تم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية نجد أن 16 معيارا منها قد تم تعديلها مؤخرا، وكان تريخ سريان آخر تعديل لها 2007/1/1 .*

5) اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر صعبا للمطبقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير المحاسبية الدولية، نجد أن الأمر ليس من السهولة بمكان للمطبقين في الدول النامية، ضف إلى ذلك اعتبار اللغة حيث تبذل جهود كبيرة لترجمة المعايير المحاسبية الدولية إلى عديد من اللغات كون وضعها يتم باللغة الإنجليزية.

وفي دراسة أجريت في بعض الدول العربية كإحدى الدول النامية تبين بأن هناك مجموعة من الصعوبات تواجه تطبيق المحاسبية الدولية في الجزائر وهي[1]:

- ✓ تتميز البيئة الاقتصادية الجزائرية بأنها صغر وأقل ديناميكية من تلك التي تسود في معظم الدول المتقدمة.
- ✓ عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية في بعض المجالات المحاسبية.
- ✓ وجود كثير من الشركات والمؤسسات الصغيرة في الجزائر.

6) الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير المحاسبة الدولية وتعديلها، فلا يمكن أن تبقى مهنة المحاسبة بمعزل عن خضم التطورات والضغوطات السياسية، وهذا ليس بجديد، بل كما سبق وأن تمت الإشارة إليه فإن المعايير المحاسبية الأمريكية كانت مطبقة في الدول التي تتبع المعسكر الأمريكي ولا تزال بعض هذه الدول ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعايير المحاسبية البريطانية حيث أنها لا تزال مطبقة في دول الكومنولث التي تتبع التاج البريطاني ولعل التدخل السياسي أحيانا له ما يبرره مثل قانون أوكسليساربانس [2] الأمريكي

*انظر الملحق رقم 02 المتعلقة بالتفسيرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية IFRC
*انظر الملحق رقم01 المتعلق بالمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS
[1] مداني بلغيث ،**إشكالية التوحيد المحاسبي ،تجربة الجزائر** ،مجلة الباحث ،العدد 1، جامعة ورقلة 2002،ص59
[2] Detloitte**, Guide de reference sur les ifrs**, Edtdion 2013,p 97

الذي صدر عقب انهيار شركة انرون وكل ذلك يرمي في التوجه نحو تسييس المعايير المحاسبية الدولية باعتبار أن التوجهات السياسية أصبحت تتحكم في غيرها من الأنشطة والتوجهات

7) تعدد التعاريف لذات المفهوم في المعايير المحاسبية الدولية، مثل تعريف القيمة العادلة حيث ورد لها أكثر من تعريف في أكثر من معياروهي[1]:

✓ وفقا لما ورد في المعيار IAS 32 المتعلق بالأدوات المالية: العرض والإفصاح والمعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، فقد تم تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة لتي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام به بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية.

✓ أما وفقا لما في المعيار IAS36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول فقد تم تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بيع الأصل بها في عملية تفاوضية بين أطراف راغبة وذوي معرفة.

✓ وقد ورد تعريف ثالث للقيمة العادلة في المعيار IAS 40 المتعلق بالممتلكات المستثمرة، حيث تم تعريف القيمة العادلة بأنها القيمة إلي يمكن مبادلة الممتلك بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية.

✓ وتعريف آخر للقيمة العادلة بموجب المعيار IAS 26 المتعلق بالمحاسبة والإفصاح عن خطط المنافع المحددة (منافع التقاعد) حيث تم تعريفها بأنها القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة في السوق وتعدد التعاريف يضع المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية الدولية أمام حقيقة عدم ظهور المعايير المحاسبية الدولية بالزي الموحد المتوقع أمام المستخدمين.

ويرى البعض أن المعايير المحاسبية الدولية: قد تشكل أحيانا عبأ ثقيلا، حيث يفترض بالوحدات الاقتصادية أن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الصعوبة بمكان الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافة أكثر تعقيدا وتتطلب تكلفة لتنفذيها، وذلك يبرر إلى أرض الوجود الاختلاف والتعارض بين المتطلبات الدولية والمتطلبات المحلية وعدم إمكانية تحديد الأولويات أمام الكم الهائل من المعلومات والمتطلبات التي تتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية[2].

المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

الفرع الأول :مفهوم مجلس معايير المحاسبة الدولية :

لقد تم تأسيس لجنة المعايير لمحاسبة الدولية في عام 1973 وذلك بموجب إتفاقية وقع عليها ممثلو الجهات المحاسبية المعنية في تسع دول هي*[3] واتخذت من بريطانيا مقرا لها وتولت اللجنة وضع المعايير المحاسبة الدولية حيث أصدرت

[1] حسين القاضي ،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،الطبعة الثانية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 2011،ص104

[2] أمين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005،ص 390

* **أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية**

41 معيارا لغاية نهاية عام 2000 ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيارا.

ويتبع لجنة المعايير المحاسبة الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها لجنة التفسيرات معايير المحاسبة الدولية ويطلق على كل تفسير حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيرا منذ تأسيسها في عام 1977 لغية نهاية عام 2000، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة[1].

وفي عام 1982 تم زيادة عدد أعضاء اللجنة ليصبح 17 عضوا، منهم 13 عضوا ممثلين عن دول جول معينة يتم تعيينهم بواسطة اتحاد المحاسبين الفدرالي الدولي (IFAC) وأربع ممثلين عن منظمات تعنى بالتقارير المالية[2].

وفي عام 1984 تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة لمعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام 1998 زيادة عدد أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى 140 عضوا تمثل جهات محاسبية من 101 دولة، كذلك تم تعديل اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)وتم كذلك تعديل مسمى المعايير المحاسبية الدولية (IAS) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) [3]وقد تم إصدار سبعة معايير تقارير مالية دولية لغاية عام 2007 وكذلك تمت مراجعة 17 معيارا المحاسبة الدولية (IAS) كذلك أعيد تسمية لجنة التفسيرات (SIC) لتصبح لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية :IFRIC

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فالدول بين مطبقة للمعايير بالكامل وبين مجيزة لتطبيقها وأخرى تمنع تطبيقها، على أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتناقص سنويا بالتدرج، ولا بد في النهاية إن أردت الانخراط في المجتمع الدولي من تطبيق المعايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثاني :عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

أولا : أهدافه :

لقد تم تحديد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بموجب دستور لجنة المعايير المحاسبة الدولية كما يلي[4]:

1) إعداد ونشر معايير محاسبة ذات غرض عام تراعى عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول فيها والعمل بموجبها على مستوى العالم .

[2] حسين القاضي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 107.
[3]. احمد حلمي جمعة ،**معايير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية** –دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الطبعة الأولى 1436-2015 ، ص 31
[4] جمعة،احمد حلمي،**نظرية المحاسبة :النموذج الدولي الجديد** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2010،ص38
[4] جمعة،احمد حلمي ،**الريادة في المحاسبة والتدقيق** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2011،ص223.

2) العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق التعليمات والمعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي.

وقد تم تحديد إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على النحو التالي[1]:

1) تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطها تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية.

2) تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها.

3) دعوة دول أخرى لديها بعض المعايير المحاسبية الوطنية والتي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد وتخفيض وقت وتكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية..

4) مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبية الدولية المماثلة والبحث عن إلغاء أي فروقات جوهرية.

5) السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدولة التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها.

ثانيا : التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية[2]:

إن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها، فهي إذن بعيدة عن جمود شأنها في ذلك شأن مواضيع العلوم الإنسانية الأخرى.

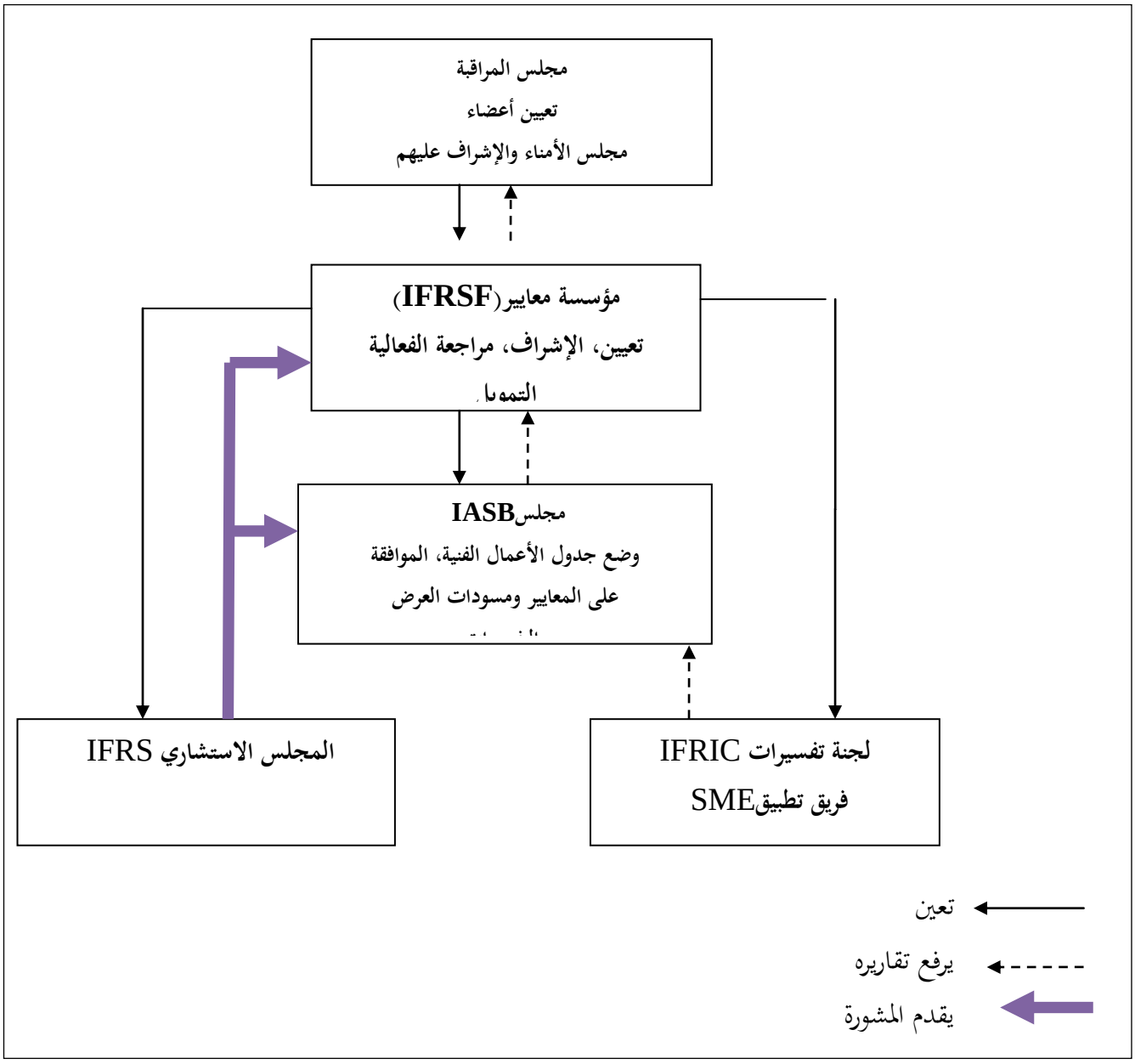
وقد يحدث التغير في المعايير المحاسبية الدولية بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية والمعايير الأمريكية تعالج بعض الأمور المستجدة كما حصل الأمر بالانخفاض في قيمة الأصول ومعالجة الشهرة باستبدال الإطفاء بالانخفاض استنادا إلى أسلوب إعادة التقييم، حيث كان السبق في طرح هذين الموضوعين للمعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي *FASB* تبعها في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* بطرح هذين الموضوعين، ويمكن كذلك أن تسير الأمور بصورة عكسية، أي أن يكون السبق في طرح مواضيع محاسبية جديدة أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، ثم يتبعها في ذلك مجالس

[1] ميرزا وآخرون،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية –دليل وكتاب التنفيذ العلمي** ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،ص13

[2] هيني قان جريوننج ،ترجمة طارق حماد ،**معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ،الجزء الثاني ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م مصر، 2006،ص 174

المعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية، أضف إلى ما تقدم تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحثيثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية، وأخيرا تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية من أهم المحركات لتغيير وتطوير المعايير المحاسبية الدولية و الشكل التالي يوضح هيكل مجلس معايير المحاسبية الدولية :

الشكل رقم (1-1) هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



المصدر: خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015،مطبوعة جامعية،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص10.

ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي[1]:

1. **تعديل المعايير**: حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، وأمثلة ذلك كثيرة كما تعرف عليها في مكان آخر من هذا الكتاب حيث تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005/1/1 وكذلك ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل أيضا بأشكال مختلفة منها:

- إلغاء بعض البدائل المحاسبية: حيث يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة ولعل المنظرين وواضعي المعايير في مهنة المحاسبة يسعون جادين إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات
- تعديل المعيار IAS 2المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا صادر أولا من أساليب تقييم المخزون
- تعديل المعيار IAS 22 قبل استبداله بالمعيار IFRS 3 والمتعلقين باندماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

2. **تعديل التعريفات**: حيث تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية من أهم ما تنبني عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي

3. **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية**: كما حصل في التعديل الأخير للمعيار IAS 36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

4. **دمج التفسيرات في المعايير**: كما تم التطرق إليه سابقا فإن لجنة تفسيرات معايير المحاسبية الدولية SIC التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB والتي فيما بعد تم تعديل تسميتها إلى لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC تختص بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وقد يتم التطرق في التفسيرات إلى ما يوجب دمجها في المعيار كون المعيار أقوى من التفسير، وأمثلة ذلك كثيرة منها*:

(أ) التفسير SIC 18 حيث تم دمجه في المعيار IAS 1 ؛

(ب) التفسير رقم SIC 1 حيث تم دمجه في المعيار IAS 1 ؛

(ج) التفسيرات SIC6، SIC14، SIC23 تم دمجها في المعيار IAS 16.

وهناك تفسيرات أخرى تم دمجها في المعايير المحاسبية الدولية[2]

5. **دمج بعض المعايير ببعضها البعض**: لوجود عامل مشترك بينها وأمثلة ذلك:

(أ) دمج المعيار IAS 3 في المعيارين IAS27، IAS28

---

[1] طارق عبد العال حماد ،**الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**،الدار الجامعية ،الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2011/2010 ، ص ص19،16

*انظر الملحق المتعلق بالتفسيرات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية SIC .

[2] حسين القاضي ،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الإصدار الأول،2008،ص ص108،115

(ب) دمج المعيار IAS 4 في المعيار IAS 1

(ج) دمج المعيار9 IAS في المعيار38 IAS.

6. **سحب بعض المعايير**: وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها كما حصل في المعيار15 IAS المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

7. إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة: كما حصل مع المعيار IAS 32 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله المعيار IFRS 3 بذات المسمى.

ويمكن القول أن الإفصاح عما يعتقد أنه معلومات مالية هامة وذات تأثير كبير على القرارات الاقتصادية إضافة إلى الأدوات المالية هما من أهم محاور التغيير في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لازدياد أهميتها على المستويين العالمي والمحلي، واحتلالهما جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية حيث يتعلق المحور الأول بالمعلومات والتي يعتبرها كثير من المنظرين في المحاسبة من أهم موارد المنشأة ويتعلق المحور الثاني بالأدوات المالية لازدياد التعقيدات التي تحيط بها و تعددها وتنوع صورها وأغراضها وإمكانية اتخاذها وسيلة للتلاعب[1].

[1] مصطفى راشد العبادي، **مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبنى القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية- دراسة تحليلية مقارنة** ، مجلة ادارة الأعمال ،جامعة ال سعود،2006ص07.

المبحث الثاني :الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية

تكمن أهمية إعداد وعرض القوائم المالية إلى كيفية إعداد وعرض القوائم المالية بما يتماشي مع متطلبات الإفصاح وكذا معرفة الجهة المسؤولة عن إعدادها نظرا لأهمية القوائم المالية كونها تحتوي معلومات مالية تعتبر الأداة المحرك لأي مشروع اقتصادي وتعد عنصر ربط وتنسيق فعالة بين المؤسسات ووسيلة اتصال هامة مع المجتمع والمحيط،كون إعداد التقارير المالية المنفصلة لكل دولة في المجموعة على حدى و يتجاهل العلاقة بين الدولة المسيطرة والدول التابعة لها.

المطلب الأول :مفهوم إعداد عرض القوائم المالية:

الفرع الأول : طرق عرض القوائم المالية :

يمكن تعريف إطار إعداد وعرض القوائم المالية: بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

النعريف الأول: يتضمن القواعد العامة التي يمكن من خلالها قراءة القوائم المالية كونها تم إعدادها استناد لها، وهي لازمة لفهمها وتحليلها كي يفرق القارئ بين قوائم مالية أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وقوائم مالية أعدت وفقا لمعايير المحاسبية المالية الأمريكية أو معايير المحاسبة البريطانية أو أي معايير أخرى، فمثلا تتضمن عناصر القوائم المالية وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية عنصر الإيرادات، وهذا العنصر شامل للمكاسب كعنصر مستقل عن عنصر الإيرادات، وبذلك فإذا تمت قراءة قوائم مالية تعترف بالمكاسب كعنصر مستقل يتم إدراك أن هذه القوائم المالية لم تعد وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS[1].

التعريف الثاني: ولعل التعرف على إطار إعداد وعرض القوائم المالية هو من الأهمية بمكان، حيث سيتم تصور مجموعة من الافتراضات عند استعراض قوائم مالية تم إعدادها بناء عليها، هذه الافتراضات تمخض عن تطبيقها ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات، إضافة إلى كيفية الوصول إلى هذه المعلومات من خلال المعالجات المحاسبية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية، فعلى سبيل المثال يتبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم التكلفة التاريخية كمفهوم أساسي للقياس، ويظهر ذلك عند قياس الأصول والالتزامات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتعلق بالتكلفة التاريخية مفهوم المحافظة على رأس المال المالي و الاسمي[2].

كذلك يعتبر إطار إعداد وعرض القوائم المالية فلك تسبح فيه المعايير وحدودا لكيفية صياغة أي معيار، بالرغم من أنه لا يعتبر معيار مستقل بحد ذاته، إلا أنه يعتبر جزء من كل معيار ومرجع لما لم يتم التطرق إليه في المعايير ولذلك تعتبر قراءته وفهمه من لوازم فهم المعايير المحاسبية الدولية .

[1] مؤيد راضي خنفر ،**تحليل القوائم المالية ،مدخل نظري وتطبيقي** ،دار المسيرة ،عمان ،2006،ص157

[2] كمال الدين الدهراوي ،**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ،المكتب الجامعي الحديث ،مصر 2006،ص376

يقوم إطار إعداد وعرض القوائم المالية بوصف المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التي تعد لأغراض الاستخدام العام، والإطار بذلك يؤذي مجموعة من الأغراض التي ترتبط بالمعايير الدولية بحيث ، يقوم بدور الدليل الرئيسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في تطوير المعايير التي تصدر عنه، حيث أن المعايير الجيدة يجب أن تستخدم ذات المفاهيم والأسس التي تضمنها الإطار، مثل عناصر القوائم المالية والفرضيات والمحاسبية والصفات النوعية دون الخروج عليها أو الآتيان بما يتعارض معها كالتعريفات مثلا.

يقوم بدور المرشد والموجه للتعامل مع كافة القضايا المحاسبية التي لم يتم التطرق إليها بشكل مباشر في المعايير المحاسبية الدولية أو التفسيرات المتعلقة بها، حيث أن المعايير تتصف بخصوصية الطرح حسب موضوع المعيار، ولا يمكن التطرق إلى كافة المفاهيم المحاسبية المعمول بها في كل معيار، حيث ن تكرار ذلك يعتبر غير ذي جدوى، وبدلا من ذلك يتم الرجوع إليها في الإطار كمايلي :

1) وفي حالة عدم وجود معيار أو تفسير يتعلق بعملية معينة بحد ذاتها، فيجب على الإدارة أن تفعل من اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤذي إلى الوصول إلى المعلومات ملائمة وموثوقة، وفي سبيل وضع هذا الاجتهاد الشخصي فتتطلب الفقرة 11 من المعيار IAS 8 (المتعلق بالسياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) من الإدارة الأخذ بعين الاعتبار التعاريف وطرق الاعتراف ومفاهيم القياس المتعلقة بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات إلي يتضمنها الإطار وتمت إضافة أهمية الإطار في المراجعة التي تمت للمعيار IAS 8 عام 2003 [1].

2) مساعدة المستخدمين الخارجين في فهم القوائم المالية والأسس التي تم إعدادها على غرارها، إضافة إلى تكوين صورة واضحة عن مدى تمثيل القوائم المالية بعدالة للمركز المالي [2]للمنشأة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات فيها، سواء من قبل المستخدمين المباشرين كالمستثمرين والمقرضين أو من قبل المستخدمين غري المباشرين كالمحللين الماليين والجهات التدقيقية والرقابية[3].

3) تزويد الجهات الواضعة للمعايير الوطنية كالمنظمات المهنية مثل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة البريطانية ASB وغيرها من المنظمات، إضافة إلى الحكومات المحلية التي تسعى لتنظيم مهنة المحاسبة من خلال التشريعات المحلية، بالمفاهيم المحاسبية العامة المقبولة على المستوى الدولي [4]، حتى يمكن الوقوف على الأسس التي تبنى عليها عملية إعداد القوائم المالية .

---

[1] محمد مطر ،**الاتجاه الحديث في التحليل المالي والائتماني** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ،عمان ،2006،ص 156

[2] أبو نصار ،محمد ،**المحاسبة المالية المتقدمة** ،دار وائل للنشر عمان ،الطبعة الثانية ،2013 ص223.

[3] حميدات ،جمعة ،**معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية** ،،شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب عمان،ص412

[4] http : // www.IASB.org.uk le 201/02/24 à 17:00 , pdf , p 96

الفرع الثاني :أهمية القوائم المالية:

وحاليا يوجد مشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية***IASB*** ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية ***FASB*** حول وضع إطار مفاهيمي مشترك بينهما، وذلك لجسر الفجوة بين الجهات الرئيسية الواضعة للمعايير بين وجهتي نظرهما حول الفرو قات في المفاهيم المحاسبية الأساسية، وذلك بما يكفل مستقبلا جسر هذه الفجوة بين المعايير التي يتم وضعها من قبلهما في كيفية المعالجة والعرض ومتطلبات الإفصاح وغير ذلك، الأمر الذي يكفل في النهاية قابلية المقارنة بين القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية[1].

ولقد تضمن الإطار المواضيع الرئيسية التالية[2]:

- ✓ تحديد أهداف القوائم المالية؛
- ✓ التعريف بالصفات النوعية التي تجعل المعلومات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة لغايات اتخاذ القرارات؛
- ✓ تحديد العناصر الرئيسية للقوائم المالية، وطرق الاعتراف بها وكيفية قياسها؛
- ✓ التعريف بمفهومي المحافظة على رأس المال المالي والمادي.

مستخدمو المعلومات المالية وحاجاتهم من المعلومات و يتعدد التي يتم عرضها في التقارير المالية والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم التي يتم اتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية التالية من المستخدمين وماهية المعلومات التي تصب في حاجاتهم[3] :

1. **المستثمرين الحاليون والمحتملون:** وتعتبر القرارات الاستثمارية بالاستثمار من أهم القرارت التي يتم اتخاذها، حيث تتعلق القرارات الاستثمارية في شركة ما، وما يحيط بذلك من مخاطر، كذلك فالمساهمون معنيون بربحية الشركة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها وولوج الأسواق المالية الدولية، ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم الشركات بعرضه من معلومات مالية، كالنظر إلى عائد السهم (EPS) كمعلومة رئيسية في قائمة الدخل.
2. **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد الشركة الهام حيث تنبني عليهم استمرارية الشركة وأداءها لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا الموظفين ولذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها.

---

[1] IASB .International Financial Reporting Standards ,IASCF .London ,UK .p, 151

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ،الطبعة الثانية ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2004 ص.88.

[3] رياض العبد الله وآخرون ،**نظرية محاسبية**،الطبعة العربية ،عمان الأردن،2009 ،ص 249.

3. **المقرضون:** ويمثل المقرضون مصدر تمويل الخارجي للمنشأة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للشركة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرة المنشأة على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها، وخدمة القروض أيضا، أي كل متعلقات القرارات الائتمانية.

4. **الموردون والدائنون التجاريون:** وتعتبر هذه الفئات مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المنشأة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاط المنشأة والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكد من استمرارية المنشأة وكفاءتها، إضافة إلى ربحية الشركة.

5. **العملاء:** ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنه الجهة المقصودة بمخرجات المنشأة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المنشأة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6. **الحكومة بأجهزتها المختلفة:** وتعتبر الشركات بالنسبة للحومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب وتحقيق الأهداف الوطنية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة مهتمة بربحية الشركة وتوسيع أعمالها حتى أنها تقدم في كثير من الأحيان دعما للشركات بمنح إعفاءات ضريبية على الأرباح من ضريبة الدخل، وعلى مدخلات التصنيع والإنتاج من الضرائب الأخرى كضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، وكل ذلك دعما للصناعة الوطنية ومجالات التعاون والعمل بين الشركات والحكومة كثيرة وكبيرة تصب في الانتماء والولاء للوطن من جانب الشركات، والحرص والتشجيع من جانب الحكومة.

7. **الجمهور:** وله متعلقات واهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك حيث أن الشركة كائن حي وعضو فعال في المجتمع يؤثر ويتأثر به.

ويتعدد مستخدمو المعلومات المالية حيث يعتبر كل من يتخذ القوائم المالية لدراسة أو تحليل أو اتخاذ قرارات هو مستخدم للمعلومات المالية، ولا يمكن حصر هذه الفئات وما تم التطرق إليه آنفا يقتصر على الفئات الرئيسية للمستخدمين.

والإطار بقيامه بتلبية احتياجات المستثمرين باعتبار تزويدهم برأس مال المنشأة الذي تحيط به المخاطر من جميع جوانبه فإن هذه المعلومات يمكن استخدامها من قبل معظم المستخدمين الآخرين ويعتبر العامل المشترك بين جميع مستخدمي المعلومات المالية هو ما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ودرجات التأكد المتعلقة بها.

ولا يمكن للقوائم المالية أن تؤذي إلى التزويد بكامل المعلومات التي يستند إليها المستخدمون في اتخاذ قراراتهم كون القوائم المالية تبين الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة، بينما تتعلق القرارات التي يقوم المستخدمون باتخاذها بالمستقبل، كذلك تزويد القوائم المالية بمعلومات غير مالية محدودة.

ولا يمكن تصور أن تقوم القوائم المالية بعرض كافة المعلومات المالية اللازمة لمقابلة احتياجات جميع فئات المستخدمين ولكن هناك معلومات بشكل عام تلبي حاجات مختلف المستخدمين، وبذلك فإذا كان هناك حاجة لمعلومات مالية إضافية من قبل المستخدمين كالجهات المانحة للقروض، فيمكن أن تقوم المنشأة ذات العلاقة بتزويدهم بالمعلومات المطلوبة بحدود معينة مع الحفاظ على سريتها، حيث أن المعلومات تعتبر من أهم موارد المنشأة، وهي عنصر حاسم وهام في المنافسة وتقوم المنشآت بالمحافظة عليها وحمايتها من الضياع والتلف والتسرب والمخاطر الأخرى التي قد تتعرض لها المعلومات.

الفرع الثالث : القوائم المالية ذات الاستخدام العام :

أوضح الإطار بأن القوائم المالية ذات الاستخدام العام: هي القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، وذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات وبذلك فإن الإطار لا ينطبق بالضرورة على التقارير المالية التي تعد لأغراض خاصة، مثل التقارير التي تعد للسلطات الضريبية، التقارير التي تعد للجهات النظامية الحكومية، التقارير التي تعد بشأن اندماج الأعمال أو التقارير الداخلية التي تعد لأغراض اتخاذ القرارات من قبل الإدارة[1].

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على الإدارة، وذلك يعني أن الخطأ في إعدادها والذي قد يرتكب من قبل المحاسبين المعدين لها تتحملها الإدارة، إضافة إلى أن المسؤولية عن دقة كافة المعلومات الواردة فيها وصحتها تتحمله الإدارة، كذلك فإن ما يتعلق بالإدارة تجاه الشركة التي تديرها هو مدى قيام الإدارة بالوظيفة الموكولة إليها من الملاك وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، وكيفية التصرف بأموال وموارد المنشأة بناء على الوصاية التي أسندت إليها من قبل الملاك، وما يرتبط بذلك من حوافز للإدارة على جهودها مع إعادة تعيينها، أو محاسبتها إزاء تقصيرها في أداء المهام الموكولة إليها وبالتالي إسناد الإدارة إلى هيئة جديدة[2].

ويتم من خلال القوائم المالية عرض معلومات مالية كمية مع الإفصاح عن معلومات كمية ووصفية أخرى تفسر أو توضح المعلومات في القوائم المالية ضمن التقرير السنوي الذي يتم إصداره والذي يحتوي على القوائم المالية إضافة إلى أي إفصاحات عن البنود الواردة فيها، مثل معلومات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة والاستثمارات الموجودة في محفظة الشركة الاستثمارية وغيرها[3].

وينظر إلى القوائم المالية كوحدة واحدة، فإن قائمة الدخل تكمل فيما يعرض فيها من معلومات عن أداء المنشأة ما يرد من معلومات في قائمة المركز المالي، والقائمتين معا تكملان ما يعرض في قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي من معلومات فالنظرة إلى القوائم المالية لا تتجزأ باعتبار أهميتها جميعا ف عملية اتخاذ القرارات

[1] رضوان حلوة حنان ،**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ،عمان 2006 ص205
[2] عبد الغفار حنفي ،**الإدارة المالية ،مدخل اتخاذ القرار** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2002، ص 63
[3] محمد قاسم خصاونة ،**اسساسيات الإدارة المالية** ،الطبعة الأولى،دار ،الفكر ، 2011،ص124

كذلك تقتضي النظرة العادلة والمتفحصة ألا يكتفي بما يرد عن بند معين في قائمة واحدة بل أيضا ما يعرض عن البند ذاته من متعلقات في القوائم الأخرى.

وفيما يلي عرض مواضيع القوائم المالية الرئيسية[1]:

1. المركز المالي:

يتأثر المركز المالي للمنشأة بالسيطرة على الموارد الاقتصادية من خلال التعرف على الأصول التي تسيطر عليها أو تملكها المنشأة، وكذلك هيكلها المالي من خلال التعرف على مصادر التمويل سواء كانت مصادر داخلية من الملاك، أو كانت مصادر خارجية من الغير من خلال الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة، إضافة إلى السيولة من خلال قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المتداولة عبر ما يعرف بنسب التداول والسيولة، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعيش فيها، وتقوم الميزانية أو قائمة المركز المالي بعرض هذا النوع من المعلومات.

2. الأداء المالي:

يعبر الأداء المالي عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها وتساعد المعلومات المتعلقة بقيم وتغيرات الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في المنشأة، وبذلك يعطي الأداء المالي للشركة مؤشرا عن مدى كفاءة إدارة المنشأة بإدارة وتوجيه واستثمار موارد المنشأة بين البدائل المتاحة لها، وتصب نتيجة الأداء في مدى إمكانية استمرارية المنشأة

3. التغيرات في المركز المالي:

يهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالنشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي تحدث في المنشأة خلال الفترة الإبلاغية ، وتساعد هذه المعلومات في تقييم كيفية قيام المنشأة بتوليد تدفقاتها النقدية وكيفية استخدامها وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، إضافة إلى هيكلة النشاطات التي تولد التدفقات النقدية، وخاصة النشاطات التشغيلية والعلاقة بين نتيجة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية ونتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، كذلك توضح التدفقات المتعلقة بالنشاطات التشغيلية قدرة المنشأة على سداد المصروفات التشغيلية كالرواتب والأجور وضريبة الدخل والمدفوعات إلى الموردين من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتها على تحصيل ديونها.

ويمكن التعرف على هذه المعلومات من خلال قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

كذلك أورد المعيار IAS 1 قائمة خامسة من القوائم المالية تعنى ببيان المكاسب والخسائر المعترف بها في حقوق الملكية.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري ،وآخرون ،**أساسيات الإدارة المالية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2013،ص ص66 69

4. الملاحظات والجداول الإضافية:

تتضمن القوائم المالية كذلك ملاحظات وجداول إضافية ومعلومات أخرى تتعلق بما يلي:

- توضيح البنود التي ترد في الميزانية وقائمة الدخل مثل ذكر معلومات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة كنسب اهتلاكها وأعمارها والإضافات إليها أو العكس.
- الإفصاح عن المخاطر وظروف عدم التأكد التي تؤثر على المنشأة
- توضيح أي موارد (أصول) والتزامات لم يتم الاعتراف بها في الميزانية، مثل الأحداث غير المعدلة اللاحقة لإعداد الميزانية، والالتزامات الطارئة والأصول الطارئة وغير ذلك.
- توضيح خطط الشركة وخصوصا ما يتعلق بالتوسعات، والشركات الزميلة وتفصيلات عن الاستثمارات في الأوراق المالية أو الاستثمارات في الشركات الزميلة وأسماء هذه الشركات وعناوينها ونشاطاتها.
- علاقة المنشأة بالمنشآت الأخرى ككونها شركة تابعة أو قابضة أو زميلة لمنشأة أخرى.

المطلب الثاني: الفرضيات الأساسية التي تبنى عليها إعداد القوائم المالية :

والفرضيات الرئيسية هي ما يتم افتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية أن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفرضيات، وهما فرضيتان:

الفرع الأول: فرضيات إعداد القوائم المالية:

1- المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق[1]:

ينبني إعداد القوائم المالية على فرضية مفادها استخدام أساس الاستحقاق عند إعداد المنشأة لقوائمها المالية والذي يعني الاعتراف بالمصروفات بما ف ذلك الخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها نقدا أو لم يتم، وكذلك الاعتراف بالدخل بما في ذلك المكاسب التي يتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضه نقدا أو لم يتم، وتنعكس آثار إتباع أساس الاستحقاق على كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، أما قائمة التدفقات النقدية فلا تعد وفقا لأساس الاستحقاق بل يتم إعدادها باستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية أو ما يطلق عليه البعض المركز النقدي للمنشأة(3) ويتعلق بفرضية المحاسبة المستندة إلى أساس نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات التي تتعلق بالفترة المالية لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، حيث يتم الاعتراف بالمصروفات والدخل اللذين يخصان الفترة المالية وتسجيلها عند حدوثها وإثباتهما في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ولا يتوقف ذلك على حدوث نشاط نقدي يتعلق بالقبض أو الدفع النقدي.

[1] خالد شحادة الخطيب،**المحاسبة الحكومية** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية ،عمان الأردن ،2010، ص 76

2- فرضية الاستمرارية:

وتعتبر فرضية استمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يتم افتراض أن المنشأة التي تعد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة ف نهاية كل فترة مالية استنادا إلى مفهوم الدورية وبذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعدام القوائم المالية على أساس الاستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية، ولكن يجب الاستغناء عن بديل القياس هذا لصالح بديل القيمة السوقية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار1 IAS إدراج مجموعة من الإفصاحات للوقوف على حقيقة استمرارية المنشأة.

ويرتبط بفرضية الاستمرارية مجموعة من الاعتبارات والمبادئ التي لا تكون كذلك عند افتراض التصفية، كون المنشأة ما ولدت لتموت وتصفى بل لتستمر إلى عمر غير محدود كتجاهل الأسعار السوقية للأصول غير المتداولة حيث أنها لم يتم اقتناءها لأغراض بيعها وهذه استنادا إلى فرضية الاستمرارية، أما عند افتراض تصفية المنشأة فيجب الأخذ بالأسعار السوقية لمثل هذه الأصول[1].

الفرع الثاني :الخصائص النوعية للقوائم المالية:

أولا:الخصائص الثانوية[2]:

وقد تم تعريف الصفات النوعية للمعلومات المالية: بأنها صفات تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية، وقد حددت بأربع صفات هي: القابلية للفهم الملائمة ، الموثوقية ، والقابلية للمقارنة ، وفيما يلي عرض مبسط لهذه الصفات:

1) القابلية للفهم :

وتعني خاصية القابلية للفهم: أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية أخرى يلزم أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

وهذا لا يعني عدم عرض المعلومات المالية التي تتعلق بالمنشأة إذا لم يكن هناك طريقة تعرض بها إلا طريقة تعرض بها إلا الطريقة التي تتسم بالتعقيد، أو ليس من السهولة بمكان فهمها من قبل جميع المستخدمين بنفس المستوى، بل

[1] محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية**- دائرة المكتبة الوطنية،الطبعة الثالثة ،2014، ص ص 07 10

[2] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، الإطار الفكري – التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص 75

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية وجوب عرضها لإمكانية استفادة طائفة من أصحاب العلاقة من هذه المعلومات لغايات ترشيد قراراتهم التي يقومون باتخاذها.

2) الملائمة:

وتني خاصية الملائمة: أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناء على ذلك فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات وعلى صلة بها، وعندما تفقد القدرة بالتأثير على القرارات والصلة بموضوع القرار لا تكون المعلومات ملائمة.

ويعتبر دور المعلومات المالية التنبؤي والتأكيدي غير مستقلين عن بعضهما البعض، فمثلا تمثل المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي للأصول المملوكة من قبل المنشأة وماهيتها الدور التأكيدي للمعلومات المالية، حيث تمكن المستخدمين من التنبؤ بقدرة المنشأة على استثمار الفرص المتاحة لها وكذلك التصدي للظروف التي تعترض مصلحتها، إذن فتلعب المعلومات دورها التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية لتصحيح الانحرافات فيها والتأكد من دقتها.

وغالبا ما تلعب المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي عن الفترات الماضية دورا هاما وأساسيا للقيام بإجراء التنبؤات حول لمركز والأداء الماليين في المستقبل.

ويتم أحيانا المتاجرة بين صفة الملائمة وصفة الموثوقية، حيث يمكن أن تكون المعلومات موثوقة ولكنها غير ملائمة، ويكون بذلك الاعتراف مضللا لأصحاب العلاقة إذا تم اتخاذ قراراتهم بناء عليها ومثال ذلك الاعتراف الكامل بالخسائر المتوقعة للالتزامات المحتملة الناتجة عن الدعاوي القضائية حيث يعتبر غير ملائم ولكنه موثوق لارتباطه باحتمالية التحقق وليس بتأكيده.

3) الأهمية النسبية (المادية):

وترتبط بصفة الملائمة الأهمية النسبية حيث من الضروري عرض المعلومات التي يؤذي حذفها أو شطبها إلى تأثير سلبي على القرارات المتخذة حتى لو كان ذلك من قبل فئة معينة من مستخدمي هذه المعلومات لغايات اتخاذ القرارات.

وتعنى الأهمية النسبية باعتبار إلغاء أو عدم ذكر بعض البنود مهما إذا كانت تؤثر منفردة أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والمستندة إلى القوائم المالية.

ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة كالآلات الحاسبة مصاريف ايرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالعرض من الأهمية النسبية فيعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية

كالأصول والالتزامات ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية كعرض المصاريف الإدارية في قائمة الدخل بقيمة موحدة.

وتعتمد الأهمية النسبية على ما يلي:

- حجم وطبيعة البند.
- حجم وطبيعة الإلغاء.
- أو كل مما سبق ذكره.

4) **الموثوقية:** وتعنى الموثوقية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية[1]:

- **التمثيل الصادق:** أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية، فقائمة المركز المالي تشمل بعدالة المركز المالي للمنشأة وما لها من حقوق تتمثل في الأصول، وما عليها من التزامات، والفارق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية، أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة وأدائها المالي، وتعبر قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المنشأة خلال فترة مالية معينة.

ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببنود القوائم المالية والذي يؤذي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها وذلك من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق، فهي من ناحية يكون الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمها وعدم إمكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى إلى درجة التمثيل الصادق ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لوا ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد ويمكن تحقيق التوافق والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبنود لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

ثانيا :الخصائص الثانوية:[2]

1. **الجوهر فوق الشكل:** ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

[1] محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،مرجع سبق ذكره ،ص17

[2] محمد مطر ،موسى السويطي ،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات –القياس-العرض-الإفصاح-** دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية، 2012،ص345 ،بتصرف

والأمثلة على ذلك كثيرة مثل: تصنيف الاستثمارات لدى المنشأة المرتبطة بنية المنشأة اعتبارها مقتناة للمتاجرة أو متاحة للبيع فيجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية المنشأة بتصنيفها وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات المستثمرة، أو العمليات المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة.

2. **الحياد**:وتعني خاصية الحياد: البعد عن التحيز وتكون العمليات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.

3. **الحيطة والحذر**:وتعني خاصية الحيطة والحذر والتي يطلق عليها أحيانا بالتحفظ الاحتياط عند إعداد القوائم المالية بالتعامل مع العناصر غير المؤكدة بعدم تضخيم الأصول بأخذ الإيرادات والمكاسب المتوقعة بعين الاعتبار، وكذلك عدم تخفيض الالتزامات بعدم أخذ المصروفات والخسائر المتوقعة بعين الاعتبار، وأمثلة ذلك كثيرة مثل تكوين المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة كمخصص الديوان المشكوك فيها والاعتراف بالخسائر غير المحققة الناتجة عن انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المالية عن قيمتها الدفترية وكذلك الخسائر المرتبطة بالدعاوي القضائية ، ولكن من الضروري في ذات الوقت الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه العناصر لكي تكون المنشأة قد مارست القدر المعقول من الحيطة والحذر.

4. **تكاملية المعلومات**:وتعني خاصية تكاملية المعلومات: أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية، فمثلا يجب أن يتم الإفصاح عن معلومات عن الأصول غير المتداولة وطرق اهتلاكها وكذلك عن الاستثمارات المالية وكيفية تقييمها فلا يغنى ورودها كأرقام في القوائم المالية أن لا يتم الإفصاح عن أي معلومات تفيد أصحاب العلاقة بمتعلقات وصفية أو كمية عن هذه الأرقام بما يكفل اتخاذ قراراتهم على نحو سليم.

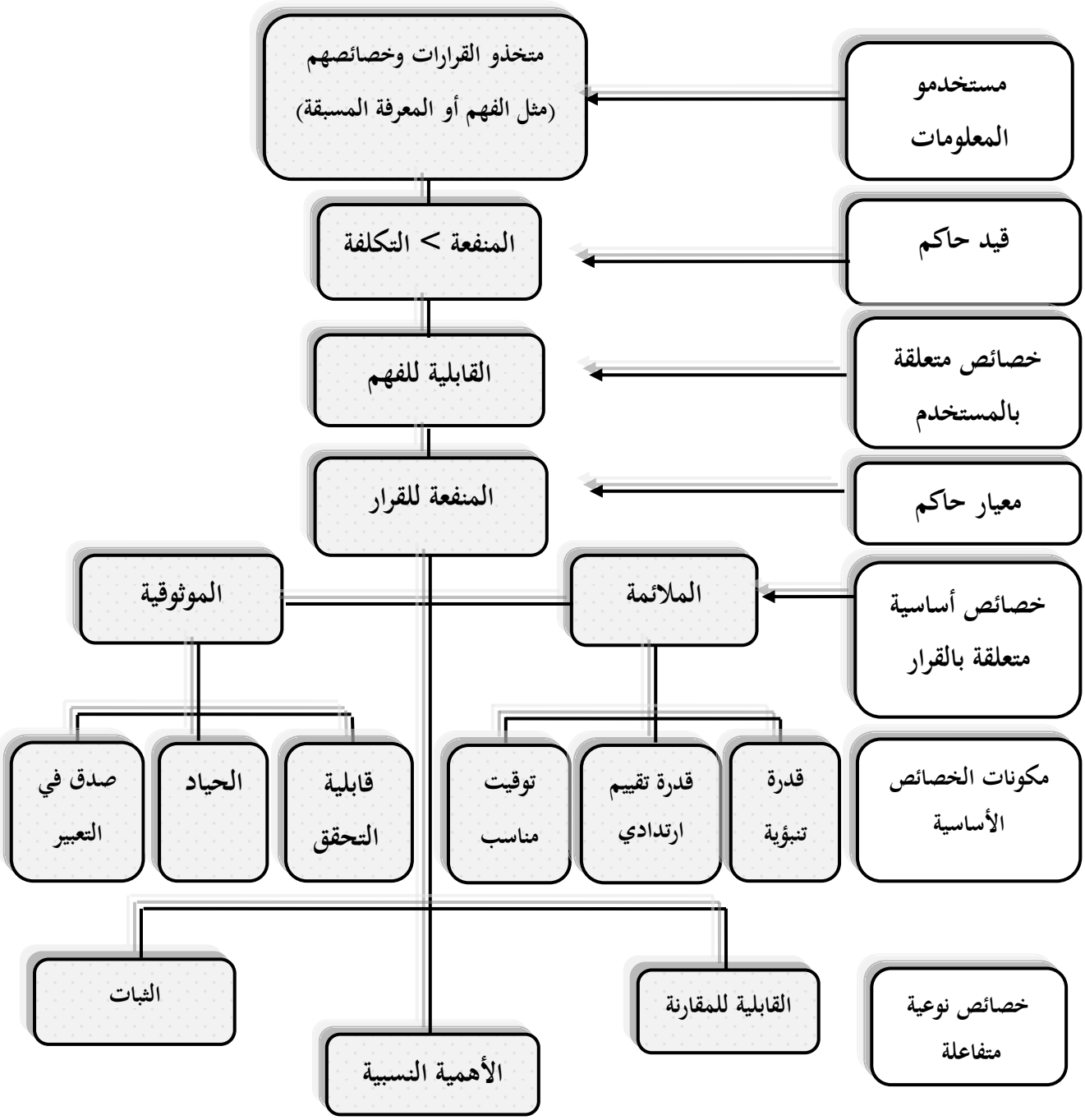
5. **قابلية المقارنة**:وتعني قابلية المقارنة: إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمنشأة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة وغي ذلك ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا ذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات و الاتساق ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المنشأة فتتطلب معايير التقارير المالية الدوليةIFRS الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب الأمر إدراج إفصاحات معينة.

ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة فيجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على غرارها، وكذلك التغيرات التي طرأت عليها، فلا يمكن مقارنة القوائم المالية لسنة معينة بالقوائم المالية لسنة أخرى إلا إذا تم إعدادها جميعها باستخدام ذات الأسس والمفاهيم المحاسبية.

ويتطلب المعيار IAS 1 أن يتم عرض معلومات مقارنة عن فترة مالية سابقة واحدة.

والشكل الأتي رقم (1-2):يوضح الخصائص النوعية للقوائم المالية



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره ، ص68.

المطلب الثالث :القيود المتعلقة بالمعلومات المالية:

الفرع الأول :محددات المعلومة المالية[1]:

تعتبر القيود أو المحددات من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، وفيما يلي عرض مختصر لهذه القيود :

1. **التوقيت المناسب:**

ويرتبط هذا القيد بخاصتي الملائمة والموثوقية حيث يفترض بالمعلومات أن تصل متخذي القرارات في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخير، وبذات الوقت فلا يجب أن تفقد موثوقيتها، أي أن لا يؤثر الاستعجال بالحصول على المعلومات المالية على تمثيلها الصادق ودقتها وحياديتها.

2. **الموازنة بين التكلفة والعائد:**

حيث يتعلق هذا القيد بوجوب زيادة المنافع المتوقعة للمعلومات على التكاليف المتوقعة للحصول عليها، أي يجب أن تكون المعلومات مجدية اقتصاديا، وما دام أن الحديث عن المنافع المتوقعة فإنه أيضا يتم الحديث عن التقدير حيث يجب أن يعتمد التقدير على أسس عقلانية ومنطقية بعيدا عن المغالاة لكل من المنافع والتكاليف المتوقعة.

3. **الموازنة بين الصفات النوعية:**

يجب أن ينظر إلى الصفات النوعية للمعلومات المالية نظرة شمولية، أي لا يتم تفضيل صفة على أخرى حيث يمكن أن يؤذي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي على المعلومات التي يتم عرضها، وبذلك فيجب أن ينظر إلى الصفات النوعية بأنها جميعا من الضرورة بمكان أن تنطبق على المعلومات بخطوط متوازية، ويعتمد ذلك بالطبع على مستخدمي المعلومات المالية وكيفية النظر إليها في إطار الصفات النوعية.

4. **العرض العادل:**

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات والأحداث الأخرى على حسابات المنشأة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعاريفها ويفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير إضافة للإفصاحات الإضافية عن الضرورة أن تؤذي إلى الوصول إلى قوائم المالية تحقق العرض العادل.

[1] خالد جمال الجعارات مرجع سبق ذكره ،ص123.

الفرع الثاني : عناصر القوائم المالية[1]:

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث بناء على خصائصها الاقتصادية، ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية والتي تم تحديدها بخمسة عناصر هي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات، حيث يتعلق بعض هذه العناصر بالميزانية وهي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وبعضها يتعلق بقائمة الدخل وهي الدخل والمصروفات، وتتعلق جميع هذه العناصر بكل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في لمركز المالي.

ويجب أن يتم عرض هذه العناصر من خلال القوائم المالية بالأسلوب الذي يكون أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية، ويمكن فهمه من قبلهم لدراسة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم وتحليلها واتخاذ القرارات بناء عليها.

وفيما يلي عرض لتعريفات هذه البنود:

1. الأصول:

وهي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة كنتيجة لأحداث السابقة ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة، وتقسم إلى الأصول المتداولة كالنقدية والنقدية المعادلة والمدينين والمخزون، والأصول غير المتداولة كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات ويطلق أحيانا على الأصول بالموجودات، وسواء أطلق عليها بالأصول أو الموجودات فهي ترجمة لكلمة والتي تمثل حقوق المنشأة إلي تملكها أو تسيطر عليها.

وتدفق المنافع الاقتصادية إلى المنشأة يأخذ شكل التدفقات النقدية وما في حكم النقدية وكذلك تدفقات الأصول الأخرى، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتستخدم الأصول في المنشأة في العملية الإنتاجية التي تؤذي إلى إنتاج السلع والخدمات لغايات استخدامها من قبل العملاء، والذين يقومون بدورهم بمبادلة هذه السلع والخدمات بالنقدية أو أصول أخرى تحصل عليها المنشأة ومن هنا يأتي ارتباط الأصل بتدفق المنافع الاقتصادية إلى المنشأة.

وتتعدد طرق تدفق المنافع الاقتصادية التي تمثل الأصول إلى المنشأة ومثالها:

- إنتاج السلع أو الخدمات بواسطة الأصل والتي تباع إلى العملاء مقابل نقدية أو أصول أخرى.
- المبادلة مع أصول أخرى كمبادلة آلات بسيارات.
- بواسطة الالتزامات كشراء أثاث على الحساب.
- المساهمات من قبل الملاك كتزويد المنشأة بمبان من قبل الملاك.

[1] محمد مطر ،**المحاسبة المتقدمة ،حالات وتطبيقات في المشاكل المحاسبية المعاصرة** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية 2010،ص129.

ويمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة تتميز بوجود كيان مادي لها، سواء كان هذا الكيان حقيقيا كالممتلكات والمنشآت والمعدات، أو كان هذا الكيان رمزيا أو قانونيا مثل الأسهم و الأوراق التجارية، وأصول غير ملموسة سواء كانت محددة مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع، أو كانت غير محددة مثل الشهرة، والعامل المشترك بين الأصول هو تدفق المنافع الاقتصادية منها إلى المنشأة.

والأصول تنشأ نتيجة لأحداث ماضية وعمليات سابقة كالشراء والبناء والإنتاج والمبادلة والتبرعات من الحكومة أو أطراف أخرى، لذلك فلا يشترط دائما تحمل التكاليف للحصول على الأصول بالرغم من أن غالبيتها تقتنى كذلك.

2. الالتزامات:

وهي مطلوبات حالية على المنشأة تظهر نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يؤذي إطفاءها إلى تدفقات خارجة لموارد المنشأة التي تكون على شكل منافع اقتصادية، وتقسم إلى الالتزامات المتداولة s كالحسابات الدائنة والالتزامات غير المتداولة ، كقروض البنوك طويلة الأجل ويمكن أن يكون الالتزام طارئا حيث يرتبط بدرجة من عدم التأكد ويتم تفعيل التقدير لقياسه مثل المخصصات.

ويرتبط الالتزام بتدفق المنافع الاقتصادية من المنشأة، وذلك لتسوية الالتزامات التي يمكن أن تكون بطرق مختلفة ومن أمثلتها[1]:

- التسوية نقدا كسداد الدائنين نقدا؛
- التسوية بمبادلة أصول كتحويل ملكية أجهزة إلى الدائنين سدادا لحقوقهم؛
- تسوية الالتزام يتحمل آخر كالاقتراض من بنك لسداد أوراق الدفع؛
- تسوية الالتزام بتحويله إلى حقوق ملكية كتحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية؛
- تسوية الالتزام بالتنازل عنه كالتنازل عن أوراق دفع وتسليمها للمنشأة مقابل اعتبارات معينة.

3. حقوق الملكية[2]:

وهي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المنشأة وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة فمثلا في الشركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأربح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرارات لديهم.

[1] مراد كواشي ،**تجربة بريطانيا في تبني المعايير المحاسبية الدولية بين التحديات الواقع ورهانات المستقبل** ، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014 ،ص62

[2] محمد مطر مرجع سبق ذكره ،ص 133

ورأس المال هو ما يتم تحديده عند تأسيس الشركة كرأس مال لها، ففي الشركات المساهمة مثلا يتكون رأس المال فيها من أسهم يتم طرحها للاكتتاب فيها، وكل سهم له قيمة أسمية تتغير بعد ذلك استنادا إلى عوامل السوق (القيمة السوقية للسهم) أما الأرباح المحتجزة فهي الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها في المنشأة وعدم توزيعها لأسباب متعددة كالتمويل الذاتي.

وفيما يتعلق بالاحتياطات فهي ما يتم اقتطاعه من الأرباح تلبية لمتطلبات قانونية مثل الاحتياطي القانوني، أو تلبية لمتطلبات لنظام الداخلي للمنشأة مثل الاحتياطي الاختياري، أو لأغراض تتعلق أحيانا بدعم رأس المال وزيادة حقوق الملكية وحماية المتعاملين مع الشركة من الخسائر.

وهناك عناصر لها صلة بعناصر القوائم المالية[1] :

✓ **الدخل:**

وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول مثل الحصول على نقدية مقابل السلع المباعة أو الخدمات المؤداة، أو تخفيض في الالتزامات مثل تزويد الدائنين بسلع تسديدا لحقوقهم تجاه الشركة المؤدية، والتي تؤذي إلى زيادة حقوق الملكية، ما عدا ما يتعلق منها بمساهمات الملاك.

وبذلك فيتضمن تعريف الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب حيث تتحقق الإيرادات نتيجة لممارسة المنشأة لنشاطاتها العادية، وذلك بمسميات مختلفة مثل المبيعات، الرسوم، الفوائد، التوزيعات، الإيجارات، أتعاب الخدمات أما المكاسب فتمثل البنود التي تتوافق مع تعريف الدخل وقد تظهر أولا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة وتمثل المكاسب بذلك زيادة في المنافع الاقتصادية حيث لا تختلف في طبيعتها عن الإيرادات مثل مكاسب بيع الأصول غير المتداولة كالسيارات والآلات والمكاسب المتعلقة بإعادة تقييم الأوراق المالية، وهذا ما أدى إلى عدم تصنيفها كبند مستقل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عن الإيرادات.

✓ **المصروفات:**

وهي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو تحمل للالتزامات والتي تؤذي إلى انخفاض في حقوق الملكية، ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك.

وبذلك تتحقق نتيجة لممارسة المصروفات الخسائر Losses إضافة إلى المصروفات التي تتحقق نتيجة لممارسة المنشأة لنشاطاتها العادية، ومن الأمثلة على المصروفات: تكلفة المبيعات، الأجور، الاهتلاك والمصروفات الإدارية وتأخذ المصروفات في الغالب شكل التدفقات الخارجة أو التناقص في الأصول، أما الخسائر فتمثل بنودا أخرى تتوافق

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية**،دار الميسرة ،عمان ،الأردن،الطبعة الثانية ،2009،ص 163.

مع تعريف المصروفات وقد تظهر أولا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة، وبذلك فتمثل الخسائر الانخفاض في المنافع الاقتصادية حيث لا تختلف في طبيعتها عن المصروفات ومثالها خسائر البيع[1]

الأصول غير المتداولة، وهذا ما أدى إلى عدم تصنيف المكاسب كبند مستقل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عن المصروفات.

الفرع الثالث :الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

يمكن تعريف الاعتراف بأنه عملية تضمين الميزانية أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية، وبذات الوقت تنطبق على البند شروط الاعتراف التالية[2].

- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة به من وإلى المنشأة وتعني الاحتمالية انخفاض درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية من وإلى المنشأة.
- إمكانية قياس تكلفته أو قيمته بموثوقية، ولا يتعارض استخدام التقدير مع الموثوقية والذي يجب أن يتم بمعقولية ومنطقية.
- **الملائمة**: أي يمكن للعنصر التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المرتبطة به
- **الموثوقية**: أي أن المعلومات المتعلقة به موثوقة وخالية من الخطأ وتتميز بالدقة والصحة والخلو من الخطأ

وبذلك فيتم الاعتراف بعناصر القوائم المالية على النحو التالي[3]:

1) **الأصول**: ويتم الاعتراف بها في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بها في المستقبل إلى المنشأة، ويمكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته بموثوقية، وإذا كانت المنافع الاقتصادية للأصول تقتصر على الفترة الحالية فيتم الاعتراف بها كمصروفات، كذلك يتم مراعاة الأهمية النسبية للاعتراف بالأصول أو اعتبارها مصروفات لضآلة حجمها.

2) **الالتزامات**: ويتم الاعتراف بها في الميزانية عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المنشأة بسبب إطفاء الالتزامات الحالية ويمكن قياس مقدار هذا الإطفاء بموثوقية.

---

[1] عبد القادر بلكحيل ،**أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الاروبي**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة ومالية ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،رسالة غير منشورة،2008-2007 ص92

[2] طلال الججاوي،سالم الزوبعي ،**القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان،2014،ص ص20 ، 23

[3] حاج قويدر قورين ،**أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014 ،ص343 بتصرف

3) **الدخل**: ويتم الاعتراف به في قائمة الدخل عندما تكون هناك زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تتعلق بزيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات ويمكن قياس الزيادة أو الانخفاض لمشار إليهما بموثوقية، وهذا يعني أنه يتم الاعتراف بالدخل بالتوازي مع الاعتراف بالزيادة في الأصول أو الانخفاض في الالتزامات.

4) **المصروفات**: ويتم الاعتراف بها عندما يكون هناك انخفاض في المنافع الاقتصادية المستقبلية يتعلق الانخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات ويمكن قياسه بموثوقية، وهذا يعني أنه يتم الاعتراف بالمصروفات بالتوازي مع الاعتراف بالانخفاض في الأصول أو الزيادة في الالتزامات.

كذلك فإن الاعتراف بالمصروفات يرتبط بالاعتراف بدخل ينتج عن تحمل هذه المصروفات وإذا كانت المنافع الاقتصادية تتعلق بفترات مستقبلية فيجب الاعتراف بالنفقات المتعلقة بها كأصول، كذلك الاعتراف بما يتعلق بالتناقص في قيمة الأصول نتيجة الاستخدام خلال فترة مالية معينة كمصروفات، مثل الاهتلاك الذي يمثل توزيع تكلفة الأصول غير المتداولة على عمرها الإنتاجي.

المبحث الثالث:الإفصاح المحاسبي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS)

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح، يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا أو متزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل (Enron) الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

المطلب الأول:مفاهيم عامة حول الإفصاح

الفرع الأول: تعريف الإفصاح:

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فان النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية[1].

فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها:

- **الإفصاح المحاسبي**: هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تنصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة [2].

[1] زهير خضير ياسين العاني،**أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العراق ،العدد 12،2006،ص 314

[2] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي،**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 09 ،2013،ص 295

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

- **الإفصاح المحاسبي**: هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات[1]

الفرع الثاني : أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وماصا حبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة 100% إن أمكن) فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب الحقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات.

أنواع الإفصاح مايلي:

❖ **الإفصاح الكامل**: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة[2].

❖ **الإفصاح العادل**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات[3].

❖ **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد[4].

❖ **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[5].

---

[1] عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،مطابع ذات السلاسل ،الكويت ،1990،ص321

[2] احمد محمد نور ،شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ **المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية** ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر ،2008،ص81

[3] Hendrisksen Eldons,**Accounting Theory**,Fourth Edition,Home wood ,Richard lewin,1982,p504

[4] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (أ) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الاردن،2013 ،ص07

[5] عباس علي ميزارا ،وآخرون **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية ،عمان ،الأردن،2006، ص 05

الفرع الثالث:. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS):

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير الدولية (IASC) وهي التسمية الجديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد عملية الهيكلة، في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معيارا سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 منها 28 معيارا محاسبيا تحت التسمية القديمة (IAS)ن و13 معيارا تحت التسمية الجديدة معايير التقارير (IFRS) حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار . ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير كما يلي[1]:

1. متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون

يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي:

السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛

- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون.

2. متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة،
- على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

[1] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (ب) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الأردن،2013 ،ص 09

❖ إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال:

❖ وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)،

❖ عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية(المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة).

❖ الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.

❖ يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

4. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3) اندماج الأعمال

تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما:

❖ خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المستملكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشترية على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المستملكة....الخ ؛

❖ بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية ؛

❖ تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي

الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي وأهميته

التعريف (الأول) : هوتخصيص قيم رقمية لحدث عنصر معين مرتبط بالمنشأ على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث[1].

التعريف (الثاني) :القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة[2].

التعريف (الثالث) : هو القياس الكمي بحيث يشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس بهذا يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية[3]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي[4]:

1)- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية والإقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

2)- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية والسعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا.

3)- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كإختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاؤل والتشاؤم و توقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها أن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

---

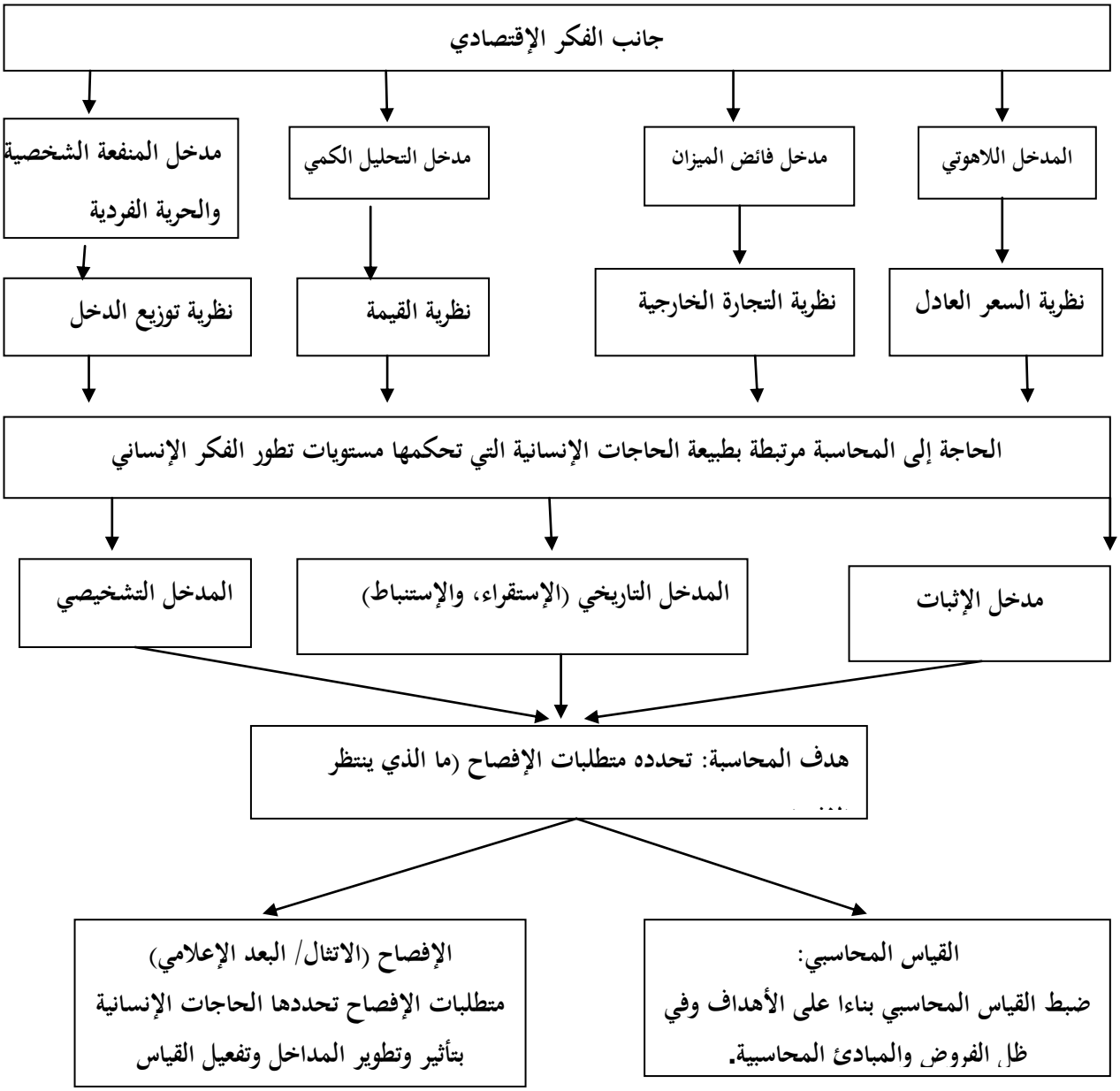
[1] رولا كاسر لايقة ،**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،جامعة تشرين ،سوريا ،2007،ص 43

[2] بالرقي تيجاني ،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيود ومدى تاثره بالتضخم** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 08، 2008،ورقلة ص 73.

[3] 256 محمد سليم وهبة ، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة المحاسب المجاز ،العدد 23 ،2005،ص 15..

[4] خالد الجعارات ومحمود الطبري مقال بعنوان،**مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية (ابان الازمة المالية العالمية)** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34 ،2013،ص 233.

الشكل رقم (1-3)أثر الفكر الاقتصادي على وظيفتي القياس والاتصال في المحاسبة في فترة الرأسمالية التجارية



المصدر: خالد جفال،هيكلة تفاعل القياس والإفصاح المحاسبين (دراسة تحليلية لبدايات تأثر الفكر المحاسبي بالفكر الاقتصادي)– مجلة البحوث الاقتصادية والمالية – جامعة أم بواقي– العدد (01) 2014م ص ص 251/231.

ومن خلال الشكل يتوضح لنا أثر تطور الفكر الاقتصادي على أهداف المحاسبة خلال الفترة الرأسمالية التجارية والتي وجدت بناءا على متطلبات الحاجات الإنسانية والإجتماعية والقضايا الاقتصادية آنذاك والتي بها تم تحديد متطلبات الإفصاح الواجب إنتاجها وهذه المتطلبات هي الأخرى تأثر على مخرجات العملية المحاسبية من خلال التأثير على وظيفة القياس المحاسبي في إجراءاتها وأساليبها وقواعدها في تحديد ما يفصح عنه وكيفية قياسه، لتعتبر بهذا

المداخل الاقتصادية أحد مرتكزات التي ساهمت في تطور المحاسبة كأداة لتلبية الحاجات الخارجية بتحديد أهدافها ومن جهة والمساعدة في نضوج مداخلها كعلم مستقل بذاته من جهة أخرى. عند دراسة القيمة في الفكر المحاسبي إنما هو مساير لتكلفة الإنتاج في الفكر الإقتصادي، بالإضافة إلى طرق الاستبدال والإحلال و نظرية الاستثمار التي تأخذ الأرباح المستقبلية المتوقعة في تقدير قيمة الأصول، فالتفسير الذي قدمه الفكر الإقتصادي حول قياس قيم السلع والخدمات نشأ عنه وجود مقياسين أساسيين للقيمة في المحاسبة:

- المقياس النقدي: وهذا لما تتمتع به النقود من مزايا كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة والقبول العام لدى المجتمع إلا أن هذا المقياس تعرض للعديد من الإنتقادات في العصر الحديث نتيجة التغير المستمر للقوة الشرائية للنقود.

ما يلاحظ من الشكل أن هدف ووظيفة المحاسبة في النهاية يمكن حصرها في عمليتين هما القياس والإتصال من خلال إنتاج تقارير ذات دلالات نقدية وكمية تعكس أثر الوقائع الإقتصادية على الوحدة المحاسبية، فعملية الإنتاج لا تحقق إلا في ظل تطبيق المبادئ والفرضيات في قياس أثر كل عملية بتحديد ماهيتها(الإعتراف)وإمكانية التعبير عنها نقدا ثم تسجيلها وتبويبها وعرضها الصحيح في تلك القوائم، فكل هذه المراحل يشملها القياس فهو ما تبدأ به العملية المحاسبية الإجرائية وما تنتهي به فالنظام المحاسبي إذن يرتبط بطريقة أو بأخرى بأدوات القياس، وهذا ما يفرض ضرورة الإختيار المناسب لأداة القياس الواقعية والملائمة لكل نوع من أنواع الأصول حسب طبيعته الإقتصادية والوظيفية وبالتالي فإن الإنتقال من أداة قياسية إلى أخرى تؤثر على كامل مجريات النظام المحاسبي ومخرجاته لتتجاوز تأثيراتها وانعكاساتها إلى القرارات المتخذة من المستخدمين لتلك القوائم على اختلاف أهدافهم منها فكلما كان النظام المحاسبي بأدوات قياسية ذو فعالية في تجسيد الواقع الاقتصادي الفعلي للوحدة الاقتصادية كلما زادت ثقة هؤلاء المستخدمين فيما يصدر عنه من مخرجات، يقول بعض المفكرين في مجال المحاسبة:...، إن القوائم المالية تعبر عن مرحلة متقدمة من إجراءات الدورة المحاسبية، يسبقها منح القيم النقدية لبنود العناصر المشار إليها من خلال تقييم العمليات والأحداث المالية، والذي يعبر عنه بالقياس المحاسبي (Accounting Measurement) ومعلوم أن هذه المرحلة تعتبر المرحلة الهامة من بين خطوات الدورة المحاسبية والتي تلقى بظلالها على المراحل السابقة واللاحقة لها، فهي نتاج جهد منظم لما يسبقها من إجراءات وقواعد كالإعتراف والتحليل، وبذات الوقت هي أساس وركيزة لما يعقبها من إجراءات كالتسجيل والتلخيص والعرض والإفصاح الكمي، فوسيطة القياس المحاسبي تجعله المحور الرئيسي الذي يقوم عليه علم المحاسبية برمته، إذ أن الأرقام التي تتأتى من القياس المحاسبي هي ما تعكس تركيز الجهد المحاسبي في النشاط الإقتصادي.

الفرع الثاني :مكونات القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي عملية تجمع عدة عناصر ومركبات أساسية لا يقوم إلا بها والتي تتمثل في[1]:

1)- تجانس الخواص موضوع القياس: فعملية القياس تهتم بخاصية معينة وفي المجال المحاسبي فإن هذه الخاصية تتبلور في التقييم النقدي لعمليات المشروع الإقتصادي ومن متطلبات الخواص ثباتها في الزمن بعدم المحتوى الكمي لها.

2)- تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس: فالمقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس (القيمة)، فإذا كان المقياس يتمثل في المقياس النقدي فإن وحدة القياس قد تتمثل في : الدينار، الدولار،....إلخ

3)- خصائص القائم بالقياس: فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

4)- إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج القياس.

الفرع الثالث :القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية ، في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان لتحديد عين الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس، حيث لا يمكن قياس وتقييم الأصول العاملة بأفضل كفاءة لها.

- ❖ سوق فعال ومستفيد من الأصول أو الالتزامات
- ❖ أسلوب تقيم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لاستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول والالتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي SFAS NO.157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وفق العناصر الآتية[2]:

[1] إبراهيم خليل حيدر السعدي ،**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد (21) ،2009،ص 15

[2] ليث محمد سعيد الجعفر ، **المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل وفق المعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق ،ص ص 59،60

1- مدخل السوق :

يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية pvt) اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

2- مدخل التكلفة:

يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

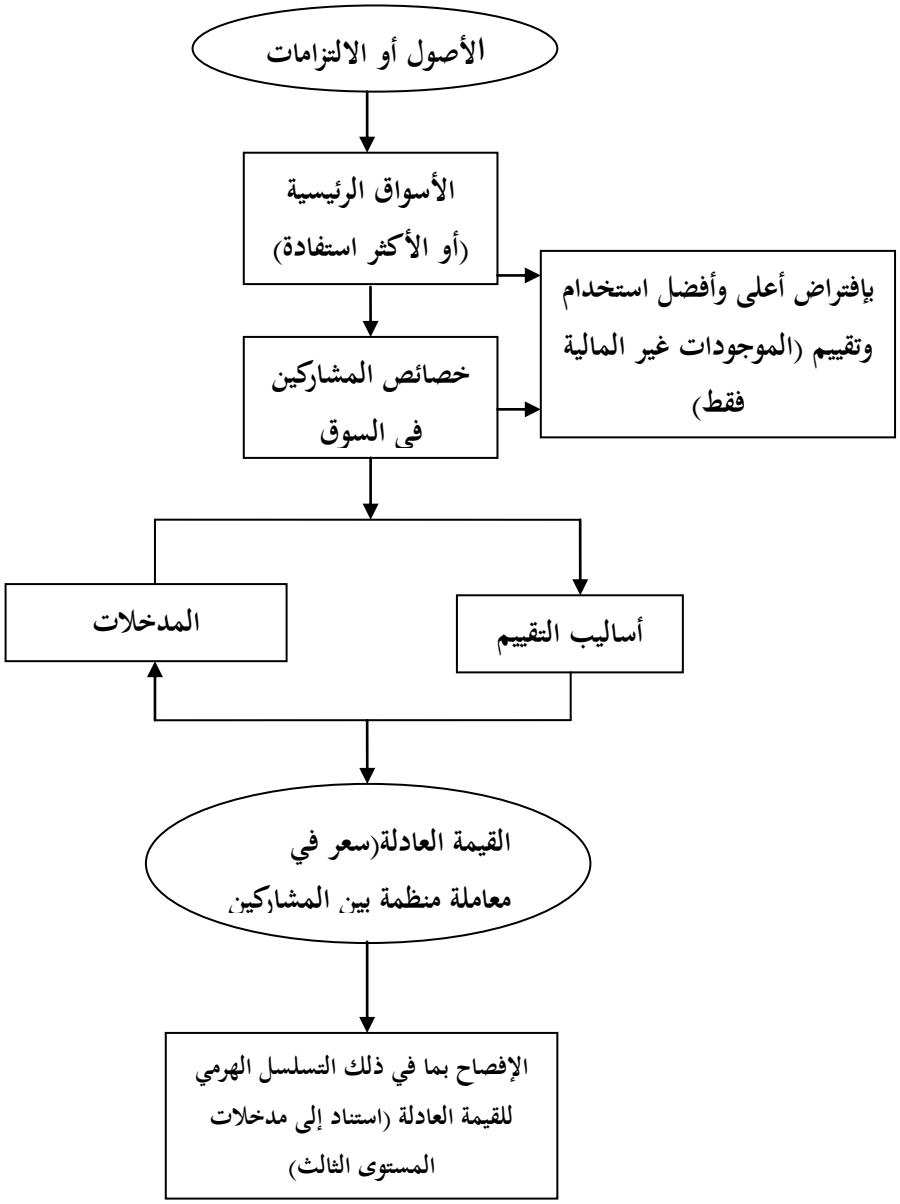
ويرى بعض المهتمين بمجال المحاسبة أن هناك أخطاء تحدث أثناء قياس القيمة العادلة وهذه الأخطاء تكون غير معتمدة(أخطاء بشرية) أو معتمدة (التلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها ، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح (كما هو الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق الأرباح المبينة على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لإلتزامات البنك وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية[1] .

وهناك ثلاثة تقديرات للقيمة العادلة: المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة وهي التي يتم تداولها بصورة نشطة مثل :تداول أوراق الاستثمار المالية، المستوى الثاني، المبني على أسعار السوق المحددة للأصول أو الإلتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة، المستوى الثالث: وهو الأقل تفصيلا والمبني على تقديرات الشركة ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني ، وتعد تقديرت المستويين الثاني أو الثالث غير موضوعية وخاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها

ولغرض زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في تدابير القيمة العادلة ، فلقد قدم IFRS 13 إطارا عاما لتطبيق تعريف القيمة العادلة لإعداد التقارير والقوائم المالية والذي يحتوي على العديد من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إطار القيمة العادلة والمترابطة والتي ينبغي النظر في تفاعلها في الإطار بأكمله، حيث يوضح الشكل التالي المكونات المختلفة لإطار قياس العادلة وفق تعريف القيمة العادلة:

[1] أسامة عمر جعارة ،المعلومات المتعلقة بمعايير القيمة العادلة الملائمة والموثوقية مشكلات التطبيق ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 29،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق ،2012،ص 121.

الشكل (1-4) الإطار العام لقياس القيمة العادلة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نبيل عبد الرءوف إبراهيم، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ، أكاديمية الشروق المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ،القاهرة،2009، ص13 .

المطلب الثالث: القياس المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية

لقد أوجد الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس:

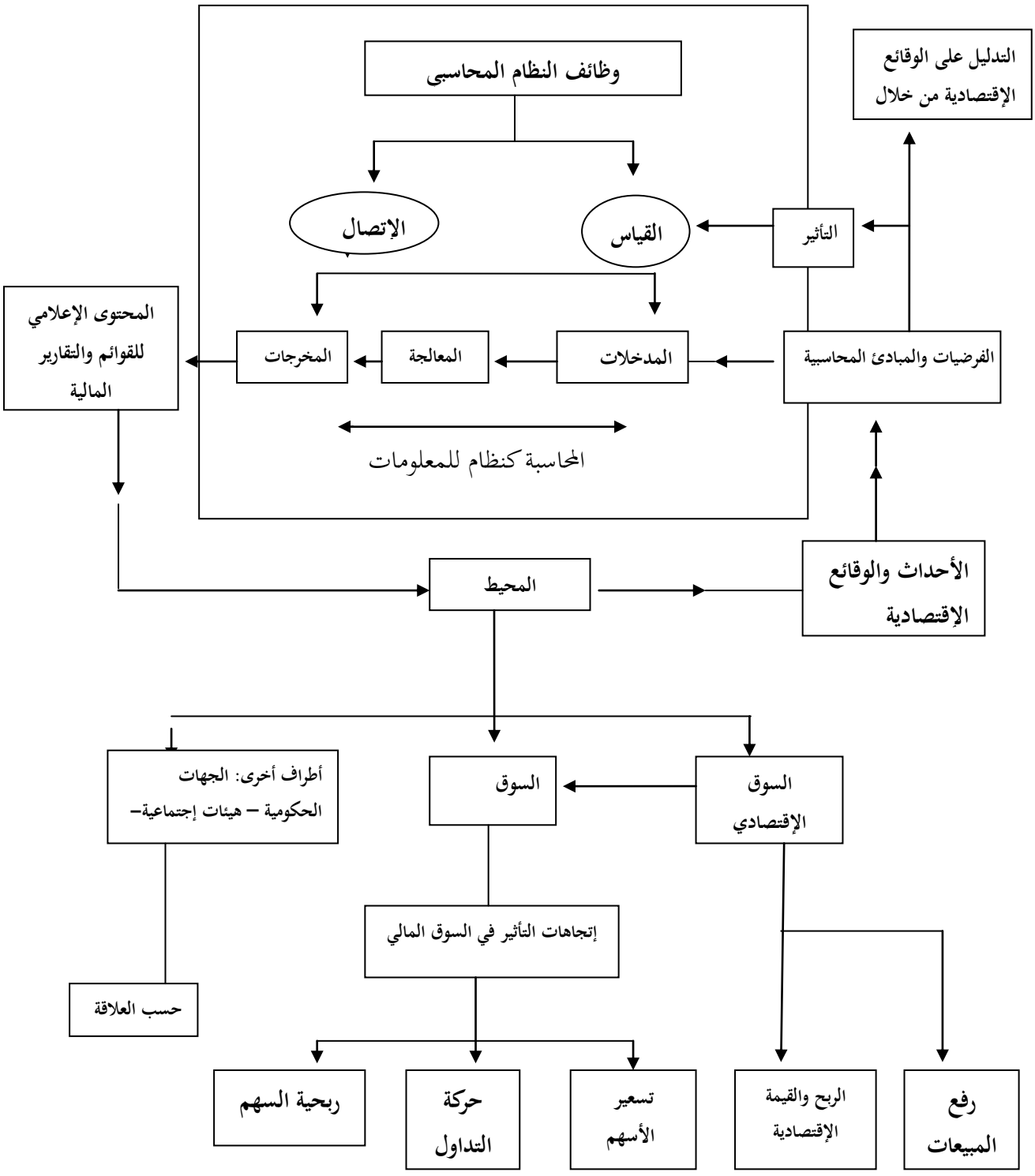
الفرع الأول :طريقة التكلفة التاريخية :

إن تعدد بدائل القياس يفرضه واقع إختلاف عناصر القوائم المالية بطبيعتها الإقتصادية والمادية والغرض منها، وهذا التعدد في البدائل يعتبر أيضا محدد من محددات فعالية القوائم المالية في الإستدلال بها كرقم إجمالي واحد يعكس إمتزاج قيم عناصرها، فمثلا يتم استخدام عدة طرق في تصريف المخزون (المتوسط المرجع /FIFO) والتي تحدد تكلفة المخزون المباع منها والمتبقي، هذا الأخير الذي يتم مقارنته بالقيمة القابلة للتحقق للأخذ بالقيمة الأقل مما يؤثر على كيفية عرض هذا المخزون في القوائم المالية وكيفية الإفصاح عن أي تغير في السياسات المتبعة في تقدير الخسائر والمؤونات وتغير الطرق، فهذا كله يؤثر على شكل القوائم والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وفهم المستخدمين لها.

يعمل القياس المحاسبي على توفير المعلومات على أسس علمية على كامل مراحل العملية المحاسبية، والتي تساعد في اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والسير الفعال للعمليات الإقتصادية داخل المؤسسة وللأغراض الخارجية ، مما يحقق الوظائف الأساسية للمحاسبة (القياس، التسجيل، التقرير ،الاتصال) ومنه رفع الكفاءة الوظيفية للمحاسبة.

ويمكن تلخيص أهمية القياس المحاسبي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): أهمية القياس في المحاسبة وأثره في الدورة المعلوماتية والعملية الإتصالية مع البيئة الخارجية:



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مصطفى راشد العبادي ،مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كاساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية –دراسة تحليلة مقارنة– مجلة المحاسبة ،كلية ادارة الاعمال ،جامعة الملك سعود 2012، ص07.

أولا :تعريف التكلفة التاريخية :

تعريف (01) :"هي النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الموجودات بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة".[1]

تعريف(02):"قيمة النقدية أوالنقدية المعادلة المدفوعة لاقتناء أصل معين و التي تم تسجيلها بتاريخ الاقتناء وبالنسبة للالتزامات فإنها تمثل العوائد المستلمة بتاريخ الالتزام أو النقدية العادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال[2].

ثانيا :مزايا وعيوب التكلفة التاريخية.

1- مزايا التكلفة التاريخية[3]:

- فمن وجهة نظر تاريخية فإن مبدأ التكلفة التاريخية وجد في وقت كانت تمثل فيه التزامات المؤسسة العنصر الأهم بالنسبة للأطراف الخارجية وبانتقال تلك الأهمية إلى الربح تطلب ضرورة وجود معلومات آنية ومستقبلية أكثر منها معلومات تاريخية والتي لا تساعد في اتخاذ القرار.
- تعكس وقوع حدث إقتصادي حقيقي فهي قائمة على أساس الإثبات المادي للواقعة الإقتصادية في التسجيل المحاسبي، فالمصدر الرئيس للتكلفة التاريخية هو مقدار النقدية التي تمت بها العملية التبادلية .
- تماشيها والمبادئ المحاسبية: وفي هذا يقول Yuri Ljiri تمثل التكلفة التاريخية القياس الأكثر موضوعية، والأكثر مصداقية من الطرق البديلة لها وتسمح أيضا بتفادي تعارض المصالح فالتكلفة التاريخية تطبيق للمدخل العملي في مجال المحاسبة والذي يرى بأن المعلومات المحاسبية لا تمثل حقائق إلا إذا تم قياسها وفق مبادئ لمحاسبة المقبولة عموما.

2- عيوب التكلفة التاريخية[4] :

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الإقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والإنخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن.
- إن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظرا للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف

[1] محمد سليم وهبة ،مرجع سبق ذكره،ص 18
[2] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 240
[3] إبراهيم خليل حيدر ،مرجع سبق ذكره،ص 17
[4] رضا إبراهيم صالح ،**اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة لسكندرية ،العدد 02،المجلد 46،2009،ص 02.

وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الإقتصادية المؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الإقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس المال الشركة وتضليل المستثمرين بالإعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح، ويوضح مجمع المحاسبين لانجلترا ويلز في إحدى توصياته: إن البيانات المعدة على أساس النفقة التاريخية ذات مقدرة محدودة، فوحدات النقد التي تثبت بها العمليات المحاسبية لا تعتبر مقياسا للزيادة أو النقص في الثروة ولا تمثل النتائج المبلغ الذي يمكن توزيعه خارج المشروع بدون أن يؤثر ذلك على طاقة المشروع.

الفرع الثاني :القيمة العادلة

لقد ظهرت القيمة العادلة في ظل النظام الأنجلوساكسوني والذي له فلسفته المحاسبية المتجهة نحو تدعيم الاستثمار من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية والتي كانت لا تستطيع المحاسبة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية توفيرها وبسيطرة التوجهات الأنجلوساكسونية على الساحة الدولية ثم تبني معايير القيمة العادلة كأحد البدائل الرئيسية للتكلفة التاريخية[1].

أولا:تعريف القيمة العادلة:

فمن حيث مفهومها فقد استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) مصطلح القيمة السوقية كمرادف لمصطلح القيمة العادلة (Fair value)[2] كما أعطي لها مصطلحات: القيمة البديلة / القيمة الحالية/ القيمة الجارية، وقد تم تطوير هذا المصطلح*** من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (Fasb) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم FAS 157 بعنوان: قياس القيمة العادلة الذي دخل مجال التطبيق اعتبارا من 2007/11/15 م وقد تم بناء هذا المعيار تحت فرضية أن الأسواق تتضمن عدالة الأسعار وأحسنها قياسا، وبالتالي فقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة كما يلي: المبلغ الذي يمكن أن يتم به شراء أصل أو بيعه أو تحمل إلتزام أو سداد في صفقة جارية بين أطراف راغبة تحت ظروف طبيعية بخلاف البيع الجبري أو التصفية كما ذهب مجلس معايير المحاسبة الدولية

[1] جميل حسن النجار ،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد رقم 09 ،العدد 03،2013،ص ص 465.

[2] Asif Chaudhry, Danie Coetsee, Erwin Bakker, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine, Craig Fuller, Edward Rands, Nees de Vos, Stephen Longmore and T V Balasubramanian, John Wiley & Sons, Inc. Published 2015 by John Wiley & Sons, Inc.p , **Fair Value** , pdf,p .765.

*** بانها السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع اصل او الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس .

(IASB) إلى تعريف القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) كما يلي: هي ذلك المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل أو القدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة.

لقد جمعت التعاريف السابقة على أن مفهوم القيمة العادلة يدور حول المرتكزات التالية[1]:

1- **القيمة:** وهي الأرقام المعبرة عن الخاصية التي تم قياسها

2- **الإنسان:** فالقيمة تعتبر حكما للسلوك الإنساني حول قيمة الشيئ ومنفعته

3- **العدالة:** وهي الصفة الواجب توافرها في القائم بالقياس فعدالة القوائم ترتبط بعدالة بدائل القياس وأدواته والتي ترتبط هي الأخرى بعدالة القائم بالقياس وفي طريقة اختياره لبديل وأداة القياس فأهمية العدالة مطلب ضروري لتحقيق موضوعية القياس وقد أجمعت الهيئات المهنية المحاسبة على أن مرتكز العدالة يحقق الشروط التالية:

- **الرغبة في التعامل:** بين الأطراف المشتركة في العملية بعيدا عن الإنتهاز والاستغلال والإجبار والإكراه
- **المعرفة:** أي أن ظروف تحديد القيمة تمت في إطارها العادي بشفافية ومصداقية دون أن يشوبها تضليل أو خداع.
- **وقوع العملية التبادلية:** والتي تشترط فيها أن تكون حقيقة وألا تكون وهمية أو مؤقتة أو صورية والمكان المفترض في التبادل المتعارف عليه هو السوق، فالقيمة هي تفاعل بين عوامل تجتمع فيما بينها لتكوين هذه القيمة ضمن مكان للتبادل متعارف عليه.

ثانيا: مزايا وعيوب القيمة العادلة[2]:

1- **مزايا القيمة العادلة:**

- تعكس القيمة العادلة العوامل المتواجدة في السوق، ضمن نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق إرتفاعا وانخفاضا، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته..
- تعكس القيمة العادلة المنظور اللإقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والالتزامات.
- توفر القيمة العادلة مدخلا لعملية اتخاذ القرار (مالية، استثمارية ...الخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي وإجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق العادلة لاحتياجات

[1] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 242
[2] جميل حسن النجار ،مرجع سبق ذكره ،ص 255

المستخدمين دون ضرورة تعيين الجهة، وهذا ما لم يكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

2- عيوب القيمة العادلة:

- قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المسندي) وسرعة تأثرها بالعوامل و المتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.
- عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها ففرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحققها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الاقتصادية، وفرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادرا ما يتحقق، فهي تفرض وجود البائع ذو المعرفة و الذي حدد سعره بناءا على تلك المعرفة ووجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الاضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد وعرضه للتفسير الاجتهادي.
- تعدد وتنوع الطرق والمداخل في حسابها تتولد عنها مشاكل أخرى في التفضيل والاختيار بينها، بالإضافة إلى مشاكل التطبيق الميداني لها مما تؤثر على محتوى القوائم المالية.

✓ **مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل FAS 157 أكثر من مرة:**

تعديل رقم 157-3: المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛

تعديل رقم 157-4: المتعلق بتحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام[1].

[1] انظر الفقرة المتعلقة بتحديد القيمة المعادلة وفق التعديل رقم 157 ف3 ، موقع الكتروني www.fasb.org شوهد يوم : 2015/08/30 على الساعة : 16.00 .

الفرع الثالث : المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

أولا: المقارنة حسب مبادئ معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)[1]:

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية

المبدأ	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحقق الإيراد	يمكن قياس أرباح بشكل مستمر على أساس التغيرات في القيم الاقتصادية للأصول والتزامات.	يتم قياس الأرباح في نقاط منفصلة عند استيفاء معايير الاعتراف بالإيرادات، وذلك باستخدام مبدأ مطابقة قياس النفقات.
التقارير المالية	➢ الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات للمساهمين. ➢ قائمة الدخل لا تبلغ عن قيمة ولكنها تقيس التغيرات الدورية في القيمة وبالتالي فإنها تبلغ عن المخاطر	➢ الميزانية العمومية هي وسيلة لمعرفة المركز المالي الافتراضي للشركة ➢ قائمة الدخل هو الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول قيمة الشركة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	الأرباح هي التغيرات في القيمة وعلى هذا النحو لا يتوقع تغيرات قيمة في المستقبل ولذلك فإن الأرباح المستقبلية والقيم المستقبلية مبهمة وبالتالي لا يمكن التنبؤ بإدارة الأرباح	تخلق فرصا لإدارة الأرباح

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ،علي كاظم حسين " تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية "،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 24،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2010،ص 243.

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى الآراء المؤيدة لمحاسبة القيمة العادلة) والتكلفة التاريخية ،و في خضم هذا الفرع لابد من النظر في البديل الأكثر استخداما والذي هو محاسبة التكلفة التاريخية، حيث يجب التركيز على مسألة ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة يعد خطوة أفضل من استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، ويمكن إجراء المقارنة طبقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة والمبادئ والفروض المحاسبة.

[1] هيثم المبيضين ، وآخرون ،**دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 06 ، العدد 14،جامعة بغداد ،ص 263.

إن المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة ، أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، وإن زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها وإن الأمر يستوجب تعزيز معلومات القوائم المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقا للقيمة العادلة لتزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه سيتم المحافظة على خاصية الموثوقية، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لم تقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه أعطت مجالا واسعا لاعتماد القيمة العادلة كما في المعايير المحاسبية (2) و (11) و(16) و(18) و(26) و(32) و(36) (39)

لا بد لمحاسبة القيمة العادلة أن تلبي متطلبات المعلومات المحاسبية المفيدة بشكل أكبر من الوسائل الأخرى، ولكي تكون هذه المحاسبة هي الأعم والأفضل عند إعادة التقارير والقوائم المالية، ومما سبق فإن الوسيلة المستخدمة بشكل أوسع في إعداد القوائم والتقارير المالية هي التكلفة التاريخية ولكنها تفتقر إلى الموضوعية

أما معارضي ونقاد القيمة العادلة فقد أشارو إلى العيوب التالية:

1. القيمة العادلة استنادا إلى النماذج الإدارية لا يمكن التعويل عليها
2. يمكن أن تكون عرضة للتلاعب الإداري بالنظر إلى التقييمات الذاتية التي تشارك في تقديرها
3. الأسعار يمكن أن تكون مشوهة عن طريق عدم كفاءة السوق ولا عقلانية المستثمر أو عند وجود مشاكل في السيولة
4. تخلق محاسبة القيمة العادلة تقلبات لا مبرر له في البيانات المالية
5. مفهوم القيمة العادلة يتناقض مع افتراض الاستمرارية الذي ينص أساسا أن من المتوقع للشركة مواصلة عملياتها على مدى المتوسط والطويل

ثانيا :صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تقارير المالية الدولية معيار (IAS/IFRS) :

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

❖ **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادلة وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية[1].

[1] حمدي فلة ،نوبلي نجلاء ،**استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات** ،مدخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 06-07 ماي 2012.ص 15.

❖ **عدم إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآم هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية[1].

❖ **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر[2].

❖ **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق ، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة، (COSOB) محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة[3].

❖ **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها[4].

ذلك أن تبني النظام المحاسبي يؤدي حتما إلى تحديد وتكييف نظم المعلومات المتواجدة في المؤسسة للوفاء بمتطلبات القانونية للمعلومة المالية، ذلك من ناحية البرمجيات تشغيل المعلومات التي لها القدرة على تجميع ومعالجة البيانات الأحداث الاقتصادية أو من ناحية مراعاة المبادئ المحاسبية أو قواعد التقييم الجديدة. بهدف الحصول على المعلومات بسرعة وجودة عالية خاصة مع استخدام الحاسب الآلي.

بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين : فمازالت المقررات لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته[5].

---

[1] صفاء بوضياف ،**مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14.

[2] محمد قوجيل ،بن مالك محمد حسان ،**تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية** ،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول- الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة أيومي 29 و30 نوفمبر 2011،ص 13

[3] صفاء بوضياف مرجع سبق ذكره ،ص 15.

[4] مختار مسامح ،**النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** ،الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي الجديد ، NSCF،في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010،ص 13.

[5] سماي علي ،خلف الله بن يوسف ،**التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية– دراسة حالة الجامعات الجزائرية**.الملتقى الدولي الثاني حول ،متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع،المعوقات،الحلول، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،يومي 01 .02 ديسمبر 2014 ،ص 13.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل التطرق حول واقع معايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS وأثره على النظام المحاسبي المالي بحيث لا يمكن للمؤسسات أن تساير التطور وتضمن سوقا لها إلا بتنظيم عملية المعايرة، وذلك من حيث المنتوجات ومستوى الخدمات المقدمة و وسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة، و إعداد برامج وهيكلة واضحة لمتابعة ما يحدث على المستوى الدولي، من حيث المعايرة و المعايير ، وعلى مستوى المعايير المحاسبية الدولية ينبغي على المؤسسات أن يكون لديها تمثيل في لجنة المعايير المحاسبية الدولية وذلك حتى تطرح المشاكل الموجودة في مجال المحاسبة تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلى وبين معايير المحاسبة الدولية ولكن لتحقيق درجة اكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة العالمية و يجب توافر على مستوى المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق.

كما يمكن أن نعتبر القوائم المالية ملخص للعمليات والأحداث التي تمت خلال الدورة و تاتيراتها على أصول والتزامات المؤسسة ورأس مالها ،وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية وتتمثل معايير التقارير المالية نقطة تحول هامة في كيفية وضع تلك المبادئ والمعايير من قبل المنظمات المهنية والتي تهدف إلى وضع قواعد ومعايير متعارف عليها لإعداد القوائم المالية ،يضفي على هذه الأخيرة صفة الموضوعية وحيادية الإدارة المكلفة بإعدادها ويتجلى ذلك من خلال إصدار لجنة معايير خاصة بعرض القوائم المالية .

كما حاولنا تسليط الضوء على إمكانية تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية الذي أتاح على المؤسسة الجزائرية وضع قواعد جديدة لإعداد وعرض قوائمها المالية تماشيا مع المتغيرات الحاصلة في البيئة المحاسبية الدولية حتى تسهل قراءتها وإجراء المقارنات مع المؤسسات سواء العاملة في الجزائر أو في الخارج .

الفصل الثاني

الاطار القانوني والتنظيمي

للنظام المحاسبي المالي

تمهيد :

تمارس المؤسسة الاقتصادية نشاطها في بيئة تتميز بالتغير الدائم للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية الامر الذي يتطلب منها التكيف مع هذه التغيرات ومتابعة تطوراتها والاستفادة منها على احسن وجه ،في ظل البيئة الجديدة سعت الجزائر منذ الاستقلال الى صياغة نظام محاسبي خاص بها ،وتحقق ذلك من خلال استنادها على قواعد المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1957 ،المنبثق من المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 ،الذي تم استعماله اجباريا بداية جانفي 1976 في اطار مبادئ الاقتصاد الموجه ،حيث روعي عند تصميمه الاستجابة لاحتياجات المحاسبة الوطنية ،التخطيط الوطني ،ومراقبة التحصيل الجبائي،لذا تم وصفه بانه نظام مؤسس لتحقيق اغراض ضريبية.

ونظرا للتحولات الاقتصادية الهائلة ،التي فرضها اقتصاد السوق والظروف الاقتصادية الدولية ،اصبح العالم اكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية مما ساعد على التوسع في الاسواق المالية ومن ثم ازدهار التجارة الدولية باكثر مما عرفته في أي وقت مضى ،حيث اضحى المخطط المحاسبي الوطني (*PCN*) لا يتماشى والظروف الاقتصادية الراهنة ،كما ان التوجه الاقتصادي العالمي نحو الاندماج وتجاوز الحدود الاقليمية ،اضافة الى قرارات منظمة التجارة العالمية ،ساهم في اتساع رقعة البلدان المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية وهذا الاتساع انما هو امتثالا لعولمة علاقات الانتاج الراسمالية (دعه يعمل دعة يمر) .

لقد ظهرت الحاجة الى ضرورة مراجعة واصلاح المنظومة المحاسبية الجزائرية ،وايجاد نظام محاسبي اخر يستجيب لاهداف ومتطلعات البلاد ويتوافق مع توجهاتها الاقتصادية ،من خلال تبني معايير المحاسبية الدولية (*IAS/IFRS*) وتجسد ذلك بصدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،الذي اصبح ساري المفعول ابتداءا من الفاتح جانفي 2010.

ان تطبيق النظام المحاسبي المالي في الواقع من طرف مستخدمي القوائم المالية ،افرز عدة نقائص وثغرات مختلفة ادت الى مواجهة عدة تحديات تتعلق بشروط ومستلزمات التطبيق الجيد له ،اذ يتطلب هذا الاخير ضرورة اجراء تعديلات واصلاحات سريعة ودقيقة تمس قوانين البلد وخاصة قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،بالاضافة الى قوانين المالية وبعض النصوص التنظيمية بجعلها تتلاءم مع الايدولوجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ،من خلال مسيرة الاصلاحات وذلك من اجل الوصول الى التطبيق الجيد لهذا النظام المحاسبي المالي (*SCF*) وتثمينه.

وهذا ما يتم التطرق إليه في المباحث الاتية :

المبحث الأول: المدخل التشريعي حول النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛

المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF) ؛

المبحث الثالث:القاعدة العامة للقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: المدخل التشريعي حول النظام المحاسبي المالي SCF

شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو توحيد ومعيرة الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للمحاسبية المعروفة باسم IAS/ IFRS.

وقد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الدولية في بلورة وإعداد هذه المعايير ولعل من أهمها " مجلس المعايير الدولية المحاسبة (IASB) الذي تأسس في عام 1973 تحت اسم: (IASC) " لجنة المعايير الدولية للمحاسبة ".

المطلب الأول: العلاقة المتبادلة بين النظام المحاسبي المالي التقارير المالية الدولية :

وابتداء من عام 2001 أصبحت الإصدارات الجديدة للمعايير الدولية تسمى بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. IFRS وذلك بعد أول اجتماع فني للمجلس بهدف تمييز المعايير التي ورثها عن اللجنة، وتلك التي قام بإصدارها والتي تبلغ حاليا 08 معايير.

وتماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية لمسايرة نهج الإصلاح ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي حيث تم إصدار القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي[1]، والمرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11. وأخيرا القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ونظرا لأهمية الإطار التصوري باعتباره مرجعا لإعداد وإصدار المعايير المحاسبية، ودليلا استرشاديا

الفرع الأول: الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة المالية

تولدت الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة المالية الذي أصدرته لجنة المعايير الدولية للمحاسبة (IASC) عام 1989 وقام المجلس (IASB) بتعديله عام 2001 فيما يلي[2]:

- التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة ؛
- زيادة وتعقد المشاكل المحاسبية سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسات وضرورة إيجاد حلول لتلك المشاكل تمتع بالقبول العام؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم **156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 250 نوفمبر 200**7 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،ص04.

[2] انظر الفقرة الأولى من معايير الإبلاغ الماليIFRS الموقع www.iasb.org **آليات عمل محلس معايير المحاسبة الدولية**

- إساءة استخدام تقارير المحاسبة المالية في بعض الحالات. وظهور الغش والتضليل في الأرقام المعروضة في القوائم المالية، والتي مست أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينات من القرن الماضي وما تزال مستمرة إلى حد الآن؛
- الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي كنتيجة لعولمة رأس المال، والأسواق المالية.
- تطور الفكر المحاسبي وتعدد الهيئات الدولية العاملة في مجال المحاسبة الأمر الذي يحتم وجود مثل هذا الإطار الفكري للمحاسبة المالية.

الفرع الثاني: الغرض من الإطار الفكري للمحاسبة المالية:

يهدف الإطار الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة الدولية أساسا إلى تحقيق ما يلي[1]:

- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في وضع معايير محاسبية دولية في المستقبل بالإضافة إلى مساعدتها في مراجعة وتطوير المعايير المحاسبية الدولية القائمة فعلا؛
- مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق والتناسق دوليا فيما يتعلق بالتشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية عن طريق توفير الأساس اللازم لتخفيض عدد بدائل المعالجات المحاسبية المسموح بها في ظل المعايير الدولية؛
- مساعدة الجهات المحلية في البلدان المختلفة في وضع وتطوير معايير محاسبية محلية بحيث يكون هذا الإطار الدليل الرئيسي لاستنباط تلك المعايير ومساعدة مراجعي الحسابات في التوصل إلى رأى عما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛
- مساعدة مستخدمي البيانات المالية في تفسير المعلومات التي تحتويها البيانات المعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛
- توفير معلومات للمتهمين بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن منهجية اللجنة في إعداد المعايير المحاسبية الدولية؛

ويخضع الإطار للمراجعة والتعديل من وقت لأخر بناءا على خبرة اللجنة في العمل به.

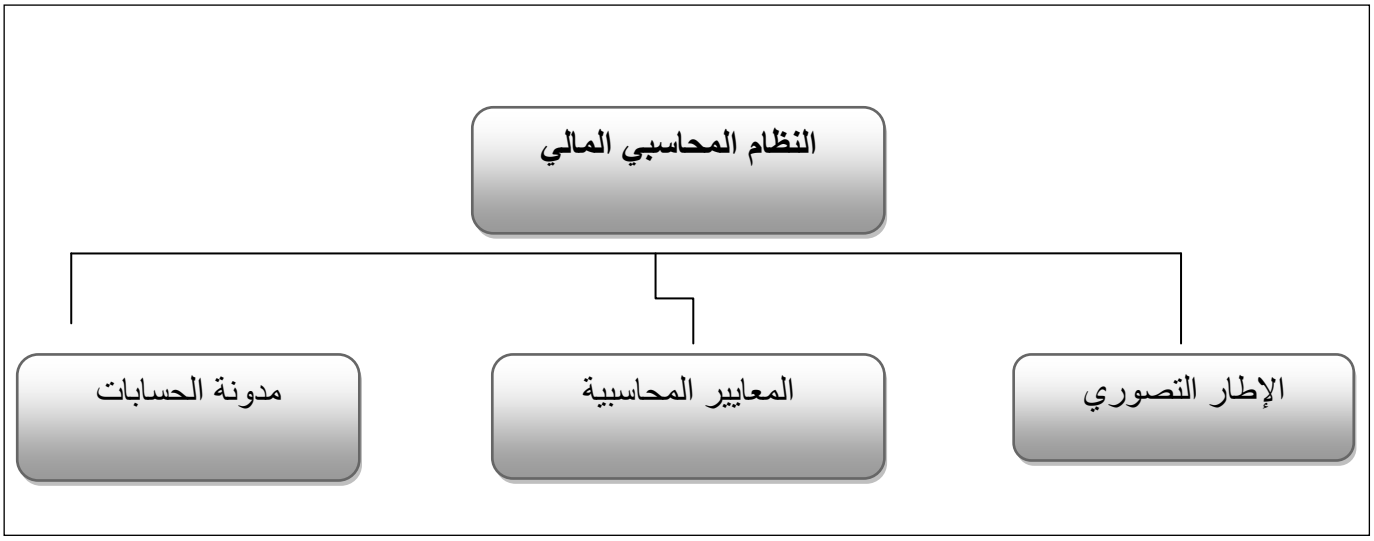
الفرع الثالث: هيكل ومكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري

يتكون النظام المحاسبي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 07-11 مايلي:

1- الإطار التصوري للمحاسبة المالية.
2- المعايير المحاسبية؛
3- مدونة الحسابات.

[1] http : www.IASplus.com/fs/Laschkol, le 23/04/2015 à 18:00,pdf,p 76

الشكل رقم (2-1) تصوير هيكل النظام المحاسبي المالي:



المصدر: القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقيم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات

كما يتضمن الإطار التشريعي المتضمن النظام المحاسبي والمالي ما يلي[1]:

- صدور القانون رقم: 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (13مادة).
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (44مادة).
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادر في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

الشكل رقم :(2-2) يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي:



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن احكام القانون رقم : 07-11 المؤرخ في 250 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ،ص03

[1] الجريدة الرسمية ، القانون رقم 11/07/ مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .SCF، المادة 13 ص 03 بتصرف

محتوى القانون 11/07 (المتضمن 43 مادة)

- الفصل الأول: تعريفات ومجال التطبيق (04 مواد) من 02-05؛
- الفصل الثاني: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية (04 مواد) من 06-09؛
- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (04مادة) –م 10-24م؛
- الفصل الرابع: الكشوف المالية (06مواد) –م25-م30؛
- الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة (06 مواد) م31- 36م؛
- الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (04مواد) م37- 40؛
- الفصل السابع: أحكام ختامية (03 مواد) م 41- 43.

محتوى المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 (المتضمن 44مادة)

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4مواد)؛
- تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ (15مادة)؛
- تعريف عناصر القوائم المالية (09مواد)؛
- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان)= قرار من وزير المالية؛

– مدونة الحسابات (مادة واحدة)= قرار من وزير المالية؛

– تعريف القوائم المالية (6 مواد)؛

– متفرقات (الحسابات المدمجة + تغيير الطرق المحاسبية + مسك المحاسبة المالية المبسطة...الخ) (7 مواد).

محتوى القرار المؤرخ في 2008/07/26 .

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات؛
- عرض الكشوف المالية؛
- مدونة الحسابات وسيرها؛
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

1- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية:

تعرف المادة 3/2 من المرسوم التنفيذي 156/08، الإطار التصوري للمحاسبة المالية على أنه:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، (الاتفاقيات المحاسبية والمبادئ والقواعد التي يجب التقيد بها)[1]؛

[1] الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية العدد الثاني ، المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي .

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، (دليل عملي)؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية، وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي. (أداة تسمح لنا بالفهم الجيد للمعايير)؛

وعلى هذا الأساس فإن الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي يعرف:

- مجال التطبيق؛
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛
- الأصول والخصوم، والأموال الخاصة، الأعباء والمنتوجات.

2- أهداف الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

حددت المادة 3 من مرسوم التنفيذي رقم: 156/08 أهداف الإطار التصوري في:

- تطوير المعايير القائمة؛
- تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

وقد تبين للباحث من خلال المقارنة بين التعاريف، أن الإطار التصوري جاء متطابقا مع محاور الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة، فيما عدا أنه اسقط بندا مهما وهو تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات، وهو من الموضوعات التي يجب أن يشملها الإطار التصوري للمحاسبة المالية تماشيا مع ما ورد في الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة.

المطلب الثاني: تعريف المحاسبة المالية ونطاق تطبيقها

وفقا للمادة 3 من القانون 11/07، فإن المحاسبة المالية[1]:

- هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

من التعريف السابق نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي:

- نظام للمعلومة المالية (تركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)؛
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي (**الميزانية** = نشاط ومعاملات الكيان)؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا (**رقميا**). تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛

[1] الجريدة الرسمية المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156،**المتضمن تحديد ثبات احكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي** ،ص03 بتصرف

- تصنيف، وتقييم، وتسجيل المعلومات المالية (**وفق المعايير الدولية**)؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان (**من خلال جدول حساب النتائج**)؛
- قياس وضعية الخزينة (**من خلال جدول التدفق النقدي**) . قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها؛
- يتم إعدادها (**الكشوف المالية**) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية –**مبدأ الدورية**).

أولا: نطاق تطبيق المحاسبة المالية:

ألزمت المادة 4 من القانون 11/07 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

1- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛

2- التعاونيات؛

3- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة؛

4- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي ؛

5- تخضع الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة – محددة في المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 – والقرار المؤرخ في: 26 يوليو 2008.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي[1]:

1- الملائمة – (Pertinence):

يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذوا، وذلك عن طريق مساعد في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية.

2- المصداقية (la fiabilité):

تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة؛

[1] الجريدة الرسمية ،العدد الثاني ، القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقيم والمحاسبة والقوائم المالية وعرضها

- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛
- الحياد؛
- الحيطة والحذر؛
- الشمولية.

3- القابلية للمقارنة (Comparabilité):

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية، من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

4- المعلومة واضحة وسهلة الفهم (Intelligibilité):

المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

ونشير إلى أن هناك تقصير في تعريف هذه الخصائص، التي كان من الواجب ورودها في صلب الإطار التصوري. حيث عرف النظام المحاسبي المالي، الخصائص النوعية للمعلومات في الملحق رقم 3 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الخاص بتعريف المصطلحات.

ثالثا: الطرق المحاسبية[1]:

تعرف المادة 5 من المرسوم التنفيذي 156/08 الطرق المحاسبية.

- على أنها المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية.
- تسمى هذه الطرق بالسياسات المحاسبية حسب تعريف لجنة المعايير الدولية
- الأخذ بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية.
- الفروض المحاسبية (الاتفاقيات):Les conventions comptables de base

تتمثل الفروض المحاسبية فيما يلي[2]:

- ✓ فرض الوحدة المحاسبية؛
- ✓ فرض الاستمرارية؛

[1] المادة 5 من المرسوم التنفيذي 156/08 ،الجريدة الرسمية 2007، العدد الثاني.
2 انظر الفقرة 21 من المعايير الدولي رقم 01 – **المبادئ والأسس والاعتراف بالقواعد والممارسات المحاسبية التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض البيانات المالية**

- ✓ فرض الوحدة النقدية؛
- ✓ فرض الاستحقاق.

– فرض الوحدة المحاسبية:L'entité est un ensemble autonome distinct

(م9 من المرسوم 156/08)

– اعتبار الكيان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكها وعليه تأخذ الكشوف المالية في الحساب معاملات الكيان دون معاملات المالكين أو المساهمين؛

– استبعاد العمليات التي لا تخص الوحدة المحاسبية؛

– الدفاتر المحاسبية للوحدة المحاسبية مستقلة عن دفاتر الملاك والمساهمين.

– فرض الاستمرارية Continuité de l'exploitation :

■ افتراض أن المنشاة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور فهي لا تنوي وليست بحاجة إلى تصفية أنشطتها ،وفي حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فإنه قد تكون من الواجب إعداد البيانات المالية طبقا لأساس مختلف، وفي هذا الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم ، وقد ورد فرض الاستمرارية في النظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على إعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقيف عن النشاط في المستقبل قريب ، إذا لم تعد الكشوف المالية على هذا الأساس، يحدد الأساس المستند عليه في الملحق[1].

– فرض الوحدة النقدية L'unitémonétair :

أي تسجيل العمليات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا بعملية قياس وحيدة، أما العمليات التي يكون لها تأثير مالي على القوائم المالية غير أنه لا يمكن قياسها كميا فيتم ذكرها في الملحق. وقد ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على كل كيان أن يمسك محاسبته بالدينار الجزائري، وتحول العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية ما هو محدد في المعايير المحاسبية[2].

– فرض الاستحقاق: Comptabilité d'engagement :

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإذا تعد لأساس الاستحقاق، وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف.

بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها، (كما تم إثبات بالدفاتير المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تخصها.

[1] الجريدة الرسمية ،المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 ص03. بتصرف
[2] الجريدة الرسمية ،المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 ص03 بتصرف

- يتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة سواء تم قبضها أو لم يتم[1].

وقد اقر النظام المحاسبي المالي هذا المبدأ في المادة 06 من المرسوم التنفيذي حيث نص على أن " تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوثها، وتعرض في الكشوف المالية للسنوات التي ترتبط بها ".

الهدف: معرفة نتيجة نشاط الكيان الفعلي بغض النظر عن تدفقاته النقدية حيث لا يطبق هذا الفرض على جدول سيولة الخزينة.

- **المبادئ المحاسبية:**

لقد تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجيد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب08 مبادئ وهي:

- ✓ **مبدأ الأهمية النسبية:** مادة 11 من المرسوم 156/08؛
- ✓ **مبدأ استقلالية السنوات:** (م 12 و 13)؛
- ✓ **مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ):** 14 من المرسوم 156/08؛
- ✓ **مبدأ التكلفة التاريخية:** م 15 من المرسوم 156/08؛
- ✓ **مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة:** م 17 من المرسوم 156/08؛
- ✓ **مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني:** م18 من المرسوم 156/08؛
- ✓ **مبدأ عدم المقاصة:** م15 من القانون 11/07.

المطلب الثالث: المقارنة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية في شكل القوائم المالية :

نظرا لأهمية التعاريف في تحديد مفهوم العناصر التي تشكل القوائم المالية، أوردنا جدولا يقارن بين التعاريف الواردة في المعايير الدولية وما يقابلها في النظام المحاسبي المالي[2]:

[1] الجريدة الرسمية /المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 ص 03 بتصرف

[2] بوبكر رزيقات **اثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير(IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)** ملتقى دولي حول اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي العمومي) على ضوء التجارب الدولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 24-25- نوفمبر 2014 ص ص188،182

الجدول رقم (2-1) يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

التعريف وفق المعايير الدولية IAS/IFRS	التعريف وفق النظام المحاسبي SCF
1- المركز المالي – الميزانية–	
قدم تعريفا للعناصر المرتبطة بقياس المركز المالي وهي الموجودات، والمطلوبات وحقوق الملكية. التمييز بين الموجودات، والمطلوبات المتداولة/ غير المتداولة- المعيار الدولي رقم 01 . في حالة عدم التمييز تقدم الموجودات والمطلوبات حسب سيولتها.	قدم تعريفا لعناصر الميزانية وهي الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة. عرض منفصل للخصوم والأصول في صلب الميزانية. الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.
2- الموجودات– الأصول –	
هي موارد خاضعة لسيطرة المنشأة نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منافعها الاقتصادية مستقبلا.	هي الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية توفرها هذه الأصول.
3- الأصول الجارية وغير الجارية	
الأصل المتداول: عندما يتوقع أن يحقق أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة. عندما يحتفظ به شكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال إثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية. عندما يكون نقدًا أو أصلاً نقديا معادلاً ولا توجد قيود على استعماله. **الأصول غير المتداولة:** وهي الأصول غير المعدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية، ويتم اقتناؤها لتسيير أعمال المنشأة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية.	الأصول الجارية: الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل: الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة. الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال 12 شهرا السيولات أو شبة السيولات التي لا يخضع استعمالها لا لقيود.

	الأصول غير الجارية: الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأصول العينية الثابتة أو المعنوية. الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ الإقفال.
4- الالتزامات– الخصوم –	
هي التزامات حالية على المنشأة نتجت عن أحداث ماضية ويترتب على الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد المنشأة تنطوي على منافع اقتصادية. التمييز بين الخصوم الجارية وغير الجارية.	تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. تصنف الخصوم الجاريةإلى خصوم جارية وخصوم غير جارية
5- الخصوم الجارية وغير الجارية	
الالتزامات المتداولة: عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة. عندما يستحق التسوية خلال إثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية. تصنف باقي المطلوبات كمطلوبات غير جارية.	**الخصوم الجارية:** يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية. أو يجب تسديدها خلال ألاثني عشر شهرًا الموالية لتاريخ الإقفال. تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.
6- حقوق الملكية – رأي المال الخاص –	
عبارة عن المتبقى من الموجودات بعد استبعاد كافة المطلوبات.	تمثل حقوق الملكية – رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي – فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.
7- الدخل– المتوجات –	
هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة أو في شكل انخفاض في المطلوبات.	تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم.

يشمل تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب.	كما تمثل المنتوجات استعادة (استرجاع خسارة في القيمة) والاحتياطات(م25 من المرسوم 156/08)
8- المصاريف – الأعباء –	
هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية المتخذة شكل تدفقات خارجة أو استنفاذ للموجودات أو نشوء مطلوبات تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات على أصحاب المنشأة.	تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل أيضا مخصصات الاهتلاك أو الاحتياطات وخسارة القيمة.
9- ربح أو خسارة الفترة – النتيجة الصافية للسنة المالية	
الفرق بين الإيراد المتحقق خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها المنشأة خلال نفس الفترة.	تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء. تكون النتيجة المالية مطابقة لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والمنتوجات. (زيادة رأس المال من المالكين توزيع الأرباح على المالكين الأخطاء المحاسبية المحملة مباشرة على رأس المال ....)

المصدر: بوبكر رزيقات **اثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير(IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)** ،ملتقى دولي حول اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي العمومي) على ضوء التجارب الدولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 24-25- نوفمبر 2014 ص ص182،188 ،بتصرف

يلاحظ من خلال التعاريف الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك توافقا بين ما جاء في المعايير الدولية للمحاسبة وبين ما تضمنه النظام المحاسبي المالي، مع اختلاف في المصطلحات المستخدمة المأخوذة من النظام المحاسبي الفرنسي لتبني المعايير الدولية للمحاسبة.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي SCF:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر، ومتطلبات المعاير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

يعتبر النظام المحاسبي المالي (SCF) أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية (IAS/IFRS).

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي المحاسبي (*SCF*).

عرف القانون11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:[1]

« المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجا عته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ».

ويعرف كذلك: « إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ».

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي (***PCG***)، ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:[2]

– يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة:03، ص.03.

[2] صلاح حواس، **المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، دار هومة، الجزائر، 2006، ص.22.

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وتشمل الكشوف المالية على ما يلي:

- الميزانية*؛
- جدول حسابات النتائج*؛
- جدول سيولة الخزينة*؛
- جدول تغير الأموال الخاصة*؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

و بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فإنه يشمل الفئات التالية*:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، وهذا خلال سنتين ماليتين متتاليتين[1]:

- رقم الأعمال : 3 ملايين دينار ويشمل مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية؛
- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل؛

وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

*انظر الملحق رقم 05
*انظر الملحق رقم 06 و 07
* انظر الملحق رقم 08
* انظر الملحق رقم 09
*انظر الملحق رقم

[1] وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة رقم 2. ص 06

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي (*SCF*).

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (*PCN*) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها شفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

[1] علاء بوقفة ،صالح حميداتو،**اثر النظام المحاسبي المالي على تفعيل الممارسات المحاسبية –استطلاع أراء عينة من المهنيين والاكادمين بعد أربع سنوات من تطبيق SCF** ، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS - IFRS-IAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014،ص 255

– النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

الفرع الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي (*SCF*)

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي (*SCF*) مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1- **مبدأ إستقلالية الدورات**: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط؛

2- **مبدأ الأهمية النسبية**: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم؛[1]

3- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف؛

4- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة له؛

5- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة؛

5- **مبدأ عدم المقاصة**: المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، أو بين عناصر الإيرادات والنفقات في حساب النتيجة غير مسموح بها، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد[2].

6- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية**: يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة، ودوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، ويبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم ويجب الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية؛

7- **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.[3]

أما عن مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة رقم: 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 26 ماي 2008.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة:15، ص.08

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية *IAS/IFRS***، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008 ص.17.

- المسيرين؛
- أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة؛
- أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك...)؛
- الإدارة الضريبية؛
- مورين، زبائن وعمال؛
- التأمين والجمهور.

المطلب الثاني: الإنتقال إلى النظام المالي المحاسبي (SCF).

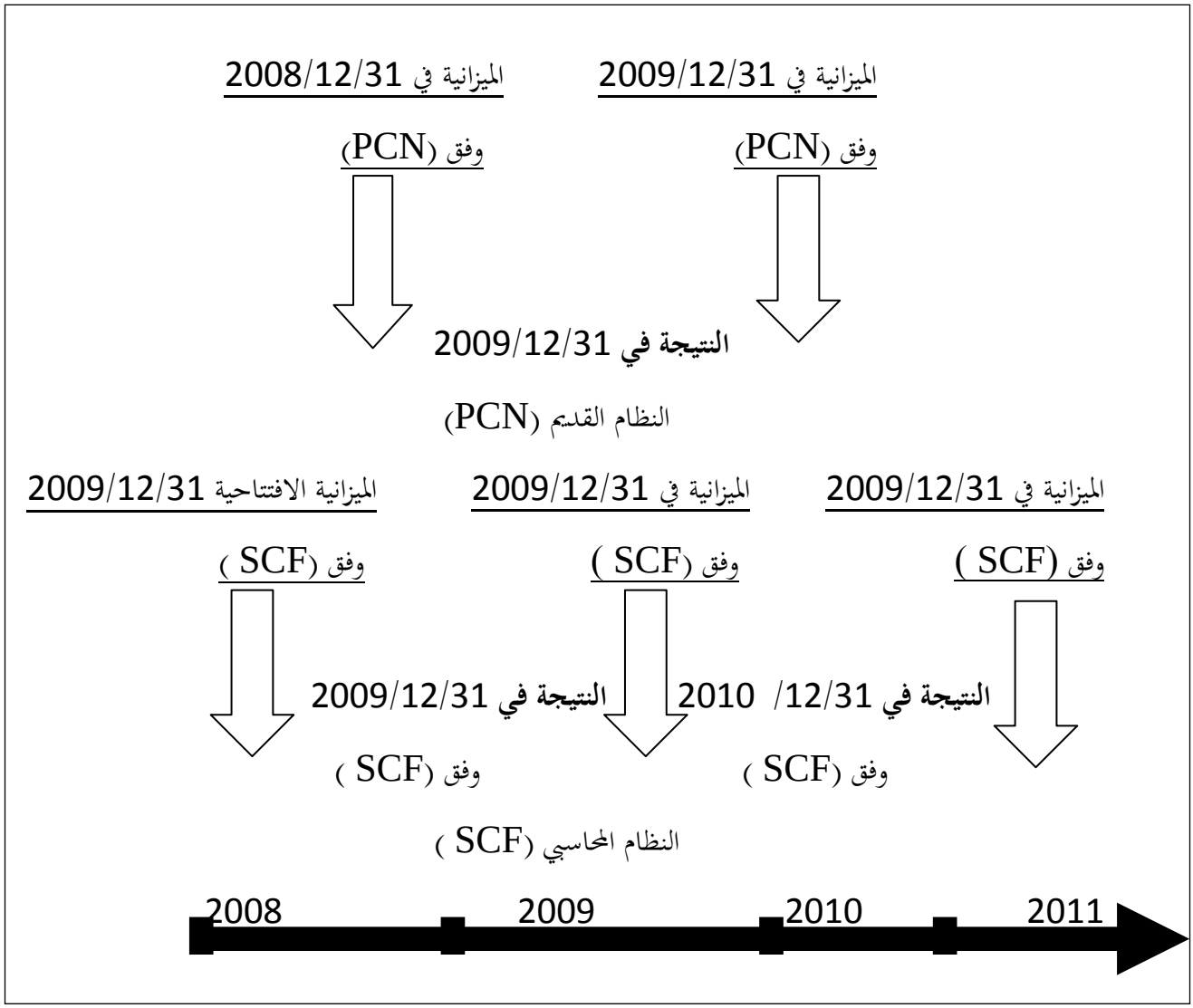
أولى مظاهر الإختلاف التي يحملها النظام المحاسبي المالي (SCF) عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) تتمثل في إعتماد مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات (المؤسسات الاقتصادية) التي لا يتجاوز رقم أعمالها مستويات معينة، وإلزام باقي المؤسسات بتطبيق قواعد النظام المالي المحاسبي .

الواقع أن هذا التوجه قد ساهم في تخفيف العبء على الكثير من المؤسسات التي لا يتطلب الإفصاح عن نشاطها الإلتزام بقواعد النظام الجديد الذي قد يكون غير ذي جدوى نتيجة تكلفة التشغيل. أما بالنسبة للمؤسسات المعنية بقواعد النظام الجديد فإنها عمليا سوف تواجه بالنسبة للحسابات السنوية مشكلة مزدوجة:

- تحويل أرصدة الحسابات المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي ؛

- مقارنة حسابات سنة 2010 المعدة وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) مع حسابات سنة 2009 المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

الشكل رقم (2–3) الشكل العام للانتقال من المخطط المحاسبي PCN الوطني إلى النظام المحاسبي المالي SCF



Source: Guide investir en Algérie,KPMG , édition 2009,Alger.p184

يذكر أنه تم الفصل في الطرق التي يجب على المؤسسات إعتمادها بشكل موحد لضمان التجانس في حسابات هذه المؤسسات خاصة وأن هذا الأمر يقضي بإعتماد محاسبة مزدوجة في مرحلة إنتقالية خلال سنة 2009. وكذلك بالنسبة لتحويل أرصدة حسابات سنة 2009 المعدة وفق النظام القديم إلى حسابات النظام الجديد التي أدخلت عليها تغييرات جذرية سواء تعلقت بهندسة هذه الحسابات وتفريعاتها وطبيعتها والمبادئ التي تحكم عملها وحركتها.

وتعد التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 أول دليل عملي يضبط وينظم عملية التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد وقد جاءت نتيجة للمشاكل المطروحة في عملية الإصلاح خاصة باب الاجتهادات عند المؤسسات لتصور الحلول المناسبة للتحول وهو

ما سوف ينتج عنه بالضرورة إختلافات كبيرة ومهمة قد يكون لها تأثير بالغ على القراءة وفهم القوائم المالية لهذه المؤسسات وإمكانية ضمان المقارنة بينها.

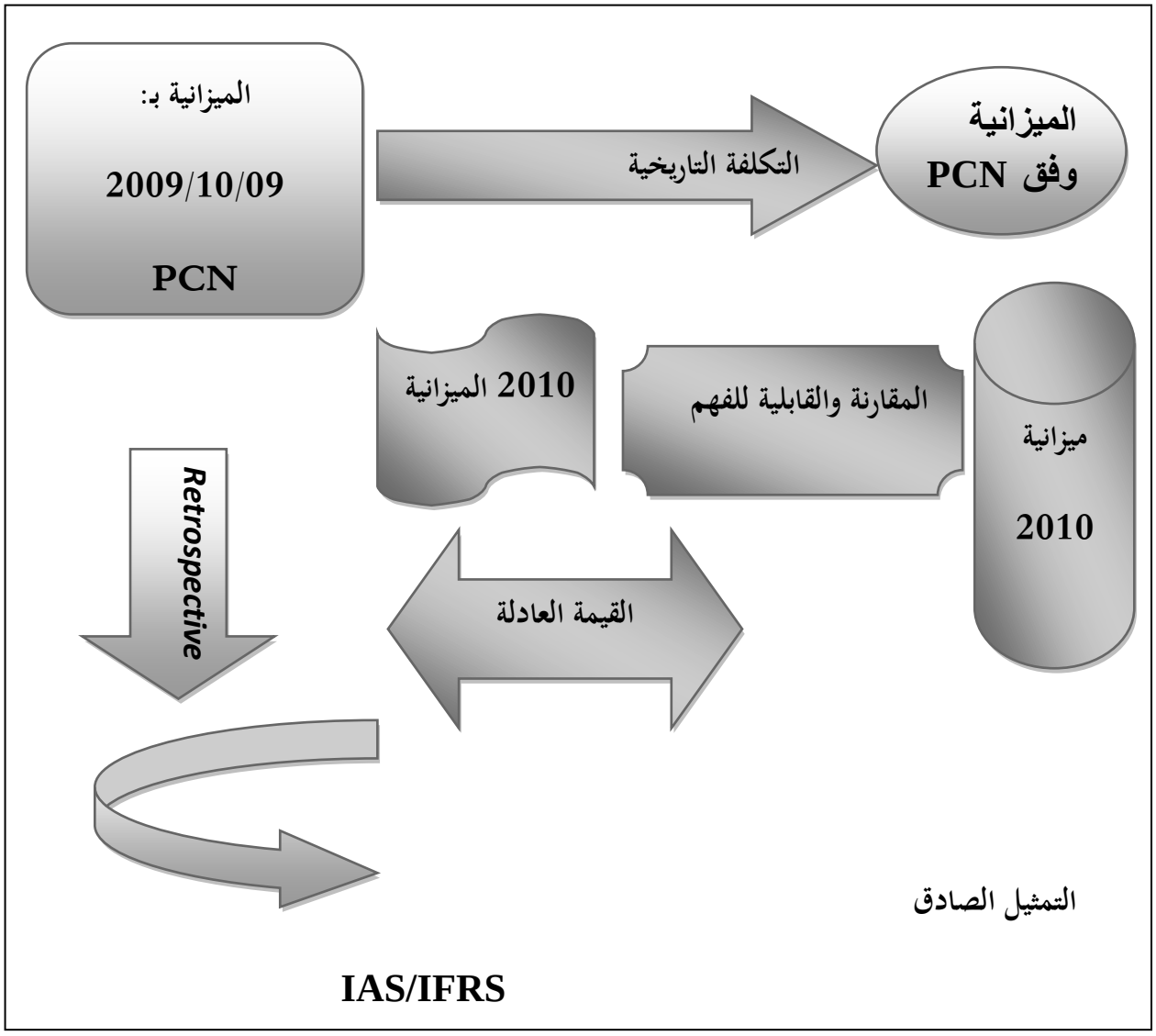
إن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) يقتضي الالتزام بمجموعة من الشروط التي وضعها النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل ضمان الحد الأدنى من المعلومات ذات النوعية الجيدة، و من أجل ضمان الشفافية لمستعملي القوائم المالية حتى تكون هذه الأخيرة معدة وفقا للمعايير قابلة للمقارنة مع الدورات السابقة، لذا يجب التقيد بما جاء في معيار الإفصاح المالي رقم (01) والخاص بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية، فإن أي مؤسسة تقوم بتطبيق معايير الإفصاح المالي الدولية لأول مرة يجب عليها تطبيق المعايير بأثر رجعي (Retrospective) لعناصر الميزانية، كذلك يجب على المؤسسة أن تمسك في السنة الأولى أو ما تعرف بالمرحلة الإنتقالية (فترة الإصلاح الأولى) محاسبتين؛ الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والثانية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).

و وفقا لمبدأ المقارنة على المؤسسة أن تضع مقاربة بين النظام القديم و النظام الحالي لإظهار حالتها المالية وأدائها المالي وتدفقات الخزينة في القوائم المعدة لأول مرة وفقا للنظام المحاسبي المالي الحالي، وعلى المؤسسة أن تقدم في قوائمها المالية مقارنة بين الأموال الخاصة في الميزانية حسب (SCF) وحسب (PCN) عند تاريخ الإنتقال وعند تاريخ آخر ميزانية معدة وفقا للنظام القديم وكذلك بالنسبة لجدول حساب النتيجة.

هذه المقارنات يجب أن تكون جد مفصلة حتى تسمح لمستعملي القوائم المالية بفهم أهم التعديلات في الميزانية وحساب النتيجة مع إبراز تصحيح الأخطاء الموجودة في الميزانية وفي القوائم المالية وفقا للنظام القديم، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتدهور الأصول وإستعمال القيمة العادلة كتكلفة مقدرة.

و يمكن أن نلخص مرحلة التطبيق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–4): مراحل إعداد الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من مسؤولي قسم المالية والمحاسبة بالمؤسسة الوطنية لصناعة الانابيب بغرداية.

قبل البدء في عمليات السنة التي تم فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة إتباع الخطوات التي جاءت بها التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، ومن أجل الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) تقوم المؤسسة الإقتصادية بإتباع الخطوات التالية[1]:

[1] كتوش عاشور ،المحاسبة العامة ،**أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011 ،ص ص 147-148

➢ **إعداد مخطط محاسبي حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)**

وذلك تبعا للمرسوم الصادر في 26 جويلية 2008 المثبت لقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث يقتضي على المؤسسة أن تمتلك مخطط محاسبي جديد يتماشى وهيكلها، ونشاطها وإحتياجاتها لمعلومات التسيير، فالنظام المحاسبي المالي يوفر إطار محاسبي على رقمين أو ثلاثة أرقام في إطار تقنين عشري.

➢ **تشخيص برنامج لمعالجة المعلومات المحاسبية؛**

عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 10/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 المثبت لقواعد مسك المحاسبة بوسائل الإعلام الآلي، تقوم المؤسسة بتشخيص برنامج لمعالجة المعلومات المالية والمحاسبية، من أجل التأقلم مع خصائص النظام المحاسبي المالي (SCF) أو الإبقاء على البرنامج السابق مع إدخال التعديلات اللازمة على الإعدادات الخاصة بالنظام الجديد بغية تطويره وجعله أكثر ملائمة وتناسقا.

➢ **إعداد جدول مطابقة للحسابات من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي *SCF* ؛**

تقوم المؤسسة بإقفال ونشر حساباتها في 2009/12/31 وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وبموازاة ذلك تقوم خارج الوثائق المحاسبية الرسمية بإعداد جدول من خلال إستعمال ورقة الإكسيل (Excel) مطابقة الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى الحسابات التي تناسبها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).

ومن أجل سلامة المطابقة تقوم بوضع حسابات إنتقالية للحسابات التي لا تجد ما يقابلها في النظام بصفة إستثنائية إلى حين وضعها في أقسام حساباتها المعنية وترصيدها بواسطة الحسابات الملائمة أثناء مرحلة إعادة المعالجة، ويتم التوصل إلى تساوي مجموع أرصدة الموازنة (Balance General) وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF).

وفي هذا الإطار يتم إعادة تصنيف عناصر الميزانية قبل إقفال حسابات السنة المالية لـ 2009 حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق الشروط التي حددتها قواعد تقديم القوائم المالية كما يلي[1]*:

- أصول ثابتة (أصول غير جارية)؛
- أصول متغيرة (أصول جارية)؛
- الأموال الخاصة؛
- خصوم ثابتة (خصوم غير جارية)؛
- خصوم متغيرة (خصوم جارية).

* انظر الملحق رقم 11

➢ **إعداد الميزانية الإفتتاحية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) في 01 جانفي 2010 (قبل المعالجة)؛**

بمجرد ما يكون برنامج معالجة المعلومات المالية والمحاسبية جاهز ومتلائم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبعد إعادة تصنيف الحسابات يسمح لنا ميزان المراجعة (Balance Générale) المعد وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) بفتح أول ميزانية حسب النظام الجديد في 01 جانفي 2010 قبل الشروع في إعادة معالجة الأرصدة التي تخص سنة 2009 وما قبلها.

➢ **إعادة معالجة أرصدة حسابات النظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010؛**

بعد إعداد الميزانية الإفتتاحية قبل إعادة المعالجة في 01 جانفي 2010 حسب الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF)، قامت المؤسسة في إعادة معالجة أرصدة التي تخص سنة 2009، كما هو مقرر في التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، ومن بين هذه المعالجات:

- تسجيل مؤونات الإلتزام بالتقاعد لسنة 2009؛
- إعادة تجزئة تجهيزات الإنتاج كل جزء بمدة إهتلاك معينة؛
- القيام بإختبارات نقص قيمة الإستثمارات عندما تكون القيمة المستردة للإستثمار أقل من القيمة المحاسبية الصافية (VNC).

➢ **إعداد الميزانية الإفتتاحية حسب النظام الجديد بعد إعادة المعالجة؛**

التعديلات الناتجة عن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي (SCF)، تقيد في حساب الأموال الخاصة (ح/**11**) في الميزانية الإفتتاحية لـ 01 جانفي 2010.

➢ **إعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) مقفلة في 31 ديسمبر 2010.**

بعد تجميع حسابات سنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبعد الإنتهاء من عمليات التقييد المحاسبي والإنتهاء من إعادة معالجة الأرصدة التي تخص ما قبل السنة المالية 2010، تقوم المؤسسة بإجراء تقييمات لاحقة لتاريخ الإقفال 2010/12/31 لعناصر الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم التي وضعها النظام المحاسبي المالي (SCF).

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي (SCF).

سنحاول في هذا المطلب إبراز أثر الإصلاح المالي المحاسبي على التنظيم المحاسبي بالإضافة إلى أثره على القواعد الخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي وذلك بعد إستعراضها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ولذلك سنتعرض إلى ما يلي:

الفرع الأول: التعاريف والإطار المفاهيمي وفق النظام المالي المحاسبي (SCF).

إن طريقة تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF) تظهر العديد من الإيجابيات على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، والتي جاءت لسد النقائص والثغرات الموجودة في النظام المحاسبي السابق (PCN) ولتلبية إحتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك...الخ.

1- الأصول: هي عبارة عن موارد مراقبة من طرف المؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، وينتظر منها تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية، كما أن عناصر الأصول موجهة لخدمة نشاط المؤسسة بشكل دائم سواء كانت متداولة أو ثابتة، وعليه فإن الأصل يمكن أن:[1]

- يكون مستعمل لإنتاج منتوج أو أداء خدمة مثلما هو الحال للاستخدامات الثابتة ومخزون المواد الأولية؛
- أن يستبدل بأصل آخر مثل مخزون المنتجات، الحقوق...الخ؛
- أن يستعمل لترصيد خصم معين(نقدية)؛
- أن يوزع للمساهمين(نقدية).

ونتقسم الأصول بدورها إلى* :

- **أصول ثابتة (أصول غير جارية)**: تتكون من الإستثمارات المعنوية، الإستثمارات المادية، الأصول المالية، المساهمات.
- **أصول متغيرة (أصول جارية)**: تتكون من المخزونات والحقوق والإستعمالات المماثلة، الخزينة ومايعادلها.

2- الخصوم: هي كل الإلتزامات والمطالب الحالية للمؤسسة، والتي تكون نتيجة أحداث سابقة، حيث أن خروجها من ذمة المؤسسة يؤدي إلى خلق موارد التي تترجم في شكل منافع اقتصادية، وعليه يتم ترصيد المطالب بالطرق التالية:

---

[1] عاشور كتوش ،**النظام المحاسبي بين اتجاهات ومتطلبات تطبيقه في في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية**، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات – اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص ص275،281

* انظر الملحق 11

- تسديد نقدي؛
- تحويل إلى أصل؛
- تقديم خدمات؛
- تحويل الإلتزام إلى إلتزام آخر؛
- التطهير المالي الذي يعني تحويل الالتزام إلى حصص من رأس المال المؤسسة.

ونتقسم الخصوم بدورها إلى الأموال الخاصة، خصوم ثابتة (خصوم غير جارية) وخصوم متغيرة (خصوم جارية).

- **الأموال الخاصة:** وهي ما تبقى من الأصول بعد تغطية الخصوم الجارية وغير الجارية، أي هي عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم الثابتة والمتداولة، على عكس المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي يعتبر الأموال الخاصة جزء من الأصول؛

- **خصوم ثابتة (خصوم غير جارية):** وهي تعهدات على المؤسسة للغير وتستحق بعد أكثر من سنة من تاريخ الميزانية، ويتضمن هذا البند قروض سندية، قروض مالية طويلة الأجل، قروض أخرى طويلة الأجل، المؤونات، الإعانات؛

- **خصوم متغيرة (خصوم جارية):** وهي تعهدات على المؤسسة للغير وتستحق بعد أقل من سنة من تاريخ الميزانية، وهي تتكون من الموردون والقروض المتعلقة بهم، ديون الضرائب، باقي عناصر الخصوم المتداولة.

3- النواتج: يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة أو في شكل انخفاض في المطلوبات مثل عمليات بيع المنتجات أو تقديم الخدمات وفوائد وأرباح السندات والأسهم وإيرادات حقوق الامتياز والإيجار.[1]

4- الأعباء: يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها إنخفاضات أو نقصان المزايا الاقتصادية أثناء الدورة، في إطار نقص الأصول وزيادة الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

5- النتيجة الصافية: يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية، كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر التكاليف والإيرادات للدورات السابقة، وحدد رقم الأعمال على أنه مبيعات البضائع والمنتجات المباعة للمواد والخدمات مقيمة بسعر البيع.

[1] سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS**، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير محاسبة دولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي17-18 جانفي 2010.

الفرع الثاني: التنظيم المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي (SCF).

لقد حددت المواد من 10 إلى 24 من القانون 11/07 التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) وأهم ما جاء فيها:[1]

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛
- تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية؛
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب القيد المزدوج؛
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛
- تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة؛
- تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتدءا من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية؛
- يرقم رئيس محكمة المنشأة ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

الفرع الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي (SCF).

تتمثل المبادئ العامة للتسجيل المحاسبي لعناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات والتكاليف) فيما يلي:[2]

- يجب أن تسجل كل التعاملات المتعلقة بالأصول، الخصوم، رؤوس الأموال، النواتج والتكاليف؛
- غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة أخرى مكتوبة أو مرقمة؛
- يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من الممكن أن يعود على المؤسسة بمزايا اقتصادية مستقبلية، وتكلفته أو قيمته يمكن تقييمها بصفة موثوق فيها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

- يسجل الخصم في الميزانية إذا كان من المحتمل تسديد الالتزام الذي يمثله هذا الخصم، ينتج عنه خسارة مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، وإذا كان مبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة موثوق فيها؛
- يسجل الإيراد في حساب النتيجة عندما تحدث زيادة في المزايا الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة في الأصول أو نقص في الخصوم، ويمكن تقييمه بصفة موثوق فيها؛
- يسجل العبء في حساب النتيجة عندما يحدث نقص في المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، ويمكن تقييمه بصفة موثوق فيها.

الفرع الرابع: سير وخريطة الحسابات وفق النظام المالي المحاسبي (SCF).

لقد حدد النظام المحاسبي المالي (SCF) قائمة حسابات إجبارية تساعد على تبني معلومات مالية مطابقة للمعايير الدولية. ويمكن إبراز العمليات المتعلقة بالميزانية وكذا جدول حساب النتيجة كمايلي:

1 – العمليات المتعلقة بالميزانية: موزعة على خمسة أصناف، تسمى بحسابات الميزانية، ويتكون الإطار المحاسبي لحسابات الميزانية من ما يلي:

- **الصنف الأول:** حسابات رؤوس الأموال؛
- **الصنف الثاني:** حسابات الأصول الثابتة؛
- **الصنف الثالث:** حسابات المخزونات؛
- **الصنف الرابع:** حسابات الغير؛
- **الصنف الخامس:** حسابات مالية.

2 – **العمليات المتعلقة بجدول حساب النتيجة:** موزعة على صنفين من الحسابات تسمى بحسابات التسيير، ويتكون الإطار المحاسبي لحسابات التسيير من ما يلي:

- **الصنف السادس:** حسابات الأعباء.
- **الصنف السابع:** حسابات النواتج.

إن الأقسام (0، 8، 9) غير مستعملة في إطار هذه الحسابات، حيث يمكن للوحدات إستعمالها بكل حرية من أجل متابعة محاسبتها التسييرية والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو حسابات خالصة محتملة ليس لها مكان ضمن أصناف الحسابات من (1 إلى 7).

من خلال ذلك نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي (SCF) قد سهل العمل المحاسبي ليتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية.

المبحث الثالث: القاعدة العامة للقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (*SCF*)

إن تبني النظام المحاسبي المالي (*SCF*) في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني (*PCN*)، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، قواعد التقييم وسير الحسابات، وكذا القواعد الجبائية.

المطلب الأول: المبادئ و التقييم المحاسبي في ظل معايير الإبلاغ المالي .

لمعرفة أثر الإصلاح المالي المحاسبي على القوائم المالية سوف نقوم بعملية المقارنة بين القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وحسب النظام المحاسبي المالي (*SCF*) المطابق للمعايير الدولية، سنتطرق إلى أهم الاختلافات فيما يخص شكل ومحتوى القوائم المالية.

- ويمكن توضيح توافق هذه المبادئ مع ما ورد في الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في جدول المقارنة التالي:

المقارنة عند مبدأ الأهمية النسبية في كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) نجد:

الجدول رقم(2–2):مبدأ الأهمية النسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية. فهي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة	حددت المادة 11 من المرسوم مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان. العناصر قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على د مبارك علاق وآخرون،الإشكاليات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية ،(IAS/IFRS)،الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر– يومي 24و25 نوفمبر 2014 ص ص624،626.

الجدول رقم (2-3): مبدأ استقلالية السنوات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمنشاة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها.	وفقا لهذا المبدأ، تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة تليها. وذلك يتم ربط حدث بالنسبة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلومات بين هذه السنة المالية لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول، أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد بوسبعين تسعديت ،اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية والمالية ،المدرسة العليا للتجارة الجزائر ،2010 ص77.

الجدول رقم (2–4): مبدا الحيطة والحذر وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
– يواجه معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد في تقديريهم لبعض الوقائع والأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها. – ومبدأ الحيطة والحذر، هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل – الإيرادات –، أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المعتمد للموجودات والدخل أو التضخيم المعتمد للمطلوبات والمصروفات.	– أشارت المادة 14 من المرسوم على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه – ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما لا يجب أن يقلل من قيمة الخصوم والأعباء. – تقدير بأقل مما يجب (تخفيض متعمد)، أو تقدير بأكثر مما يجب (تضخيم معتمد). يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية (سرية) أو مؤونات مبالغ فيها.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية ،رقم 19 ،الصادرة في 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 2008/07/26 ،ص 17

الجدول رقم (2–5): مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق قواعد العرض من سنة لأخرى. ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي) للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية الإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة.	يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. يبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم . م15 من المرسوم 156/08. الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.

المصـــدر: مـــن إعـــداد الطالـــب بالاعتمـــادكتوش عاشـــور، متطلبـــات النظـــام المحاســـبي الموحد(IAS/IFRS)في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،العدد السادس،2009،ص291

الجدول رقم (2–6): مبدأ المطابقة بين الميزانية الاختتامية والميزانية الافتتاحية)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ	يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة السنة المالية السابقة، مادة 17 من م.ت. ويتماشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون " يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات ".

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية ،رقم 19 ،الصادرة في 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 2008/07/26 ،ص 19

الجدول رقم (2–7): مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على شكل القانوني)وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
تغليب الجوهر على شكل لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	تقيد العمليات في العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد سفيان نقماري ، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي –العوائق والرهانات، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFRS ، يومي14/13 جانفي 2013 جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ص 06.

الجدول رقم (2–8): مبدأ عدم المقاصة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

الإطار الفكري (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذ كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث. أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.	يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذ كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث. أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر

Source :A.kadouri, A.Mimeche, Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007, ENAG édition, Alger 2009, p 89.

المطلب الثاني: أثر الإصلاح المالي المحاسبي على قواعد التقييم المحاسبي.

تتكون قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي**(SCF)** من:

الفرع الأول: طرق التقييم المستعملة في النظام المحاسبي المالي .SCF

طريقة التقييم العامة المستعملة في النظام المحاسبي المالي الذي تقيم به العناصر المحاسبية هو مبدأ **التكلفة التاريخية،** لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق التالية[1]:

– القيمة النفعية (القيمة الحالية): وتعبر عن إستحداث مجموع التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة؛

– القيمة السوقية (القيمة الحقيقية): هي المبلغ الذي يتم على أساسه مبادلة الاستثمار أو الوفاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات والرضا التام في ظروف المنافسة التامة؛

– قيمة الإنجاز: القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيعه في ظروف عادية.

أولا: التكلفة التاريخية:

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:[2]

– بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل، تحتسب من كلفة الشراء؛

– بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينية، تحتسب من قيمة الإسهام؛

– بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا، تحتسب من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛

– الأصول المكتسبة عن طريق التبديل تقيم بالقيمة المحاسبية للأصول المكتسبة؛

– الأصول والمنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة تقيم بتكلفة الإنتاج؛

– الاستخدامات المتحصل عليها بشكل مجاني، تقيم بالقيمة العادلة عند ضمها لاستخدامات المؤسسة أي في ذمتها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،ص07

[2] ضيف الله محمد الهادي ،لبزة هشام ،**قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة ظاهرة التضخم،** الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014،ص398

كما على المؤسسة أن تظهر مؤشر يبين التدني في قيمة الأصل وعليه يتم تقدير النسبة الممكن تحصيلها، وعليه يتم حساب تدني قيمة الأصل هذه كما يلي:

تدني قيمة الأصل الممكن تحصيلها= القيمة المحاسبية الصافية – القيمة (الحالية) الممكن تحصيلها

وعليها أن تصرح بنقص في القيمة أو تخفيض من قيمة الأصل عند التسجيل، أي الأصول المادية تسجل بتكلفتها مطروح منها قيمة الإهتلاك المتراكم وقيمة التدني في الأصل.

ثانيا: القيمة الحالية (الممكن تحصيلها).

يمكن تعريفها على أنها القيمة القصوى بين سعر البيع وقيمة المنفعة، حيث أن سعر البيع هو المبلغ الممكن تحصيله عند بيع أصل معين في إطار سوق منافسة، أما قيمة المنفعة فهي القيمة المستحدثة للتدفقات المستقبلية المنتظر حصولها عند استعمال هذا الأصل إلى نهاية مدة استعماله.

ثالثا: القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية[1]:

لقد توصلت العديد من الدراسات على المستوى الدولي إلى نتيجة مفادها أن القيمة العادلة تعتبر أفضل وسيلة لقياس الأدوات المالية، وان التغييرات في القيمة العادلة تمثل ربحًا أو خسارة، وللقيمة العادلة أثر على الاقتصاد الوطني حيث تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة ، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية ، في حين أن التكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها.

إن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية تتم لمبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة، بين أطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول، كل ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة.

القيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع، تقوم على مجموعة من المقومات ويمكننا أن نحصرها في إحدى القيمتين:

1- قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، في حين تتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:

- الحصول على الأصل نقدا و تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية؛

[1] احمد بكاي ، وآخرون، **القياس المحاسبي مابين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة** ، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص 411

- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناءه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه؛
- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة؛
- أن تكون عملية المبادلة تمت بناءا على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل، وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية.

2- قيمة سداد الإلتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

الفرع الثاني:التقييم والادراج في الحسابات الخاصة بالتقييم المحاسبي (الافصاح المحاسبي).

تتضمن القواعد الخاصة للتقييم المحاسبي ما يلي:

أولا: الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للإستعمال في إنتاج السلع، أو توريد الخدمات، أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية خلال أكثر من دورة محاسبية[1].

الجدول رقم (2-9): الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

النظام المحاسبي المالي (SCF)
عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت مادي، فان كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون ضمن هذا الأصل يجب إعادة تقييمها
تعتمد مدة وطرق الإهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط
يجب إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الإهتلاك

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على رحال ناصر عوادي مصطفى ، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي ،(مع دراسة حالات) ،الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص07.

[1] على رحال ناصر عوادي مصطفى ، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد،(مع دراسة حالات)** ،الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص07.

أما الأصول الثابتة المعنوية[1] فهي أصول بدون وجود مادي (غير ملموسة)، موجهة لنفس الاستعمال، وكلا من الأصول الثابتة المادية والمعنوية يكونا تحت مراقبة واستعمال المؤسسة.

الجدول رقم (2–10): الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

النظام المحاسبي المالي (SCF)
تسجل شهرة المحل ضمن الأعباء
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة
يمكن لمدة الاهتلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية
يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الاهتلاك على الأقل مرة واحدة في السنة

المصدر: من اعداد الطالب أ، بوعافية رشيد المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة– حالة التثبيتات المالية– الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 13–15–أكتوبر–2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص ص 8،10.

وتحسب تكلفة الأصول الثابتة كما يلي:[2]

- تقيم الأصول الثابتة بقيمتها المنسوبة إليها ويضاف إليها مجموع تكاليف الشراء، مصاريف التثبيت، الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى واستثناء المصاريف العامة والمصاريف الإدارية؛
- إن التثبيتات المنتجة من طرف المؤسسة تتكون من تكلفة العتاد، اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، يضاف إلى تكلفة الإنشاء أو الاقتناء تكلفة التفكيك أو تكلفة تجديد الموقع عند انقضاء مدة الإنتاج؛
- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة في الأعباء، وفي حالة ما إذا كانت تلك النفقات تزيد من القيمة المحاسبية للأصل فإنها تضاف إلى حساب الأصول الثابتة.

[1] انظر الملحق رقم 11
[2]. يوسف حريزي، مرجع سبق ذكره ، ص.49.

ثانيا: نفقات التنمية ونفقات البحث[1]:

تتشكل نفقات التنمية أو النفقات الناتجة عن مرحلة التنمية لمشروع داخلي أصول ثابتة معنوية في الحالات الآتية:

- إذا كانت هذه النفقات لها علاقة بالعمليات المستقبلية التي لها حظوظ جدية لتحقيق مردودية شاملة.
- إذا كانت للوحدة النية وتمتلك القدرة التقنية، المالية وغيرها لإنجاز العمليات المرتبطة بنفقات التنمية لاستعمالها أو بيعها.
- إذا كانت هذه النفقات يمكن تقييمها بصورة موثوق فيها.

كما تشكل نفقات البحث أو النفقات الناتجة عن مرحلة البحث لمشروع داخلي أعباء يتم تسجيلها عندما تكون مستحقة، ولا يمكن إدراجها ضمن الأصول الثابتة.

ثالثا: المخزونات:

طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفة، وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن، تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولا خرج أولا (***FIFO***) وإما بطريقة بتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج[2].

الجدول رقم (2–11): المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي (*SCF*)

النظام المحاسبي المالي (SCF)
لا يمكن تقييم المخزونات إلا حسب طريقة ***FIFO*** أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ، طرق متابعة المخزون والمخزونات المتأتية من التثبيتات،مجلة الاقتصاد الجديد،جامعة البليدة،العدد 09،ص ص214.

[1] مبارك بوعلاق، نورالدين بعيليش،**الاشكاليات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية** الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات – اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص 622

[2] عمورة جمال، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي – طرق متابعة المخزون والمخزونات المتأتية من التثبيتات**،مجلة الاقتصاد الجديد،جامعة البليدة،العدد 09،ص ص216،213

رابعا: عقود الإيجار التمويلية.

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر، لمدة محددة عن حق استعمال أصل مالي مقابل دفعة واحدة أو دفعات عديدة،وعقد الإيجار التمويلي هو عقد تحول بواسطته إلى المستعمل للأصل، المزايا والأخطار المرتبطة بملكيته بصفة شبه تامة، مع تحويل أو عدم تحويل الملكية في نهاية العقد[1].

وكل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي، يسجل محاسبيا عند تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، مع احترام مبدأ تغليب الوضع الاقتصادي على الشكل القانوني كالآتي[2]:

1- بالنسبة للمستأجر:

- يسجل الأصل المالي المستأجر في أصول الميزانية بقيمته العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا مقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا؛

- يسجل التزام دفع الإيجارات المستقبلية بنفس مبلغ الخصم المالي للميزانية.

2- بالنسبة للمؤجر:

- سجل في الأصل، ويتم عرضه كذمة مدينة بمقدار مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار (أو بالقيمة العادلة إذا كان المؤجر صانع أو موزع)؛

- تسجل الإيرادات خلال مدة العقد لدى المؤجر والمستأجر كليهما مع التمييز بين:

- الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم عن نسبة مردودية دورية ثابتة للاستثمار الصافي.
- تسديد المستحقات الرئيسية.

الجدول رقم (2-12): يبين طريقة التقيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي بالنسبة للمؤجر

النظام المحاسبي المالي (SCF)
تقدم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر وتكون حسب طبيعتها تعتمد مدة وطرق الإهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي (SCF)، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص15.

[1] رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، **المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.ص 10

[2] رابح يخلف ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

خامسا: قروض و الخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها[1].

سادسا: الإهتلاكات[2]:

- يجب أن تعد الإهتلاكات وفق طريقة الإهتلاك الخطي المتناقص أو حسب الاستعمال التقني للأصل المعني (مخطط الإهتلاك)؛
- يكون التوزيع التنظيمي للمبلغ المهتلك لأصل معين حسب مدة الاستعمال المقدرة؛
- الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية الممكنة للأصل؛
- يجب إعادة النظر في مدة الانتفاع وطريقة الإهتلاك دوريا، وفي حالة تغير التقديرات والتنبؤات السابقة، يجب أن يتم تسوية تخصيص قيمة الإهتلاك للدورة أو الدورات اللاحقة؛
- يفترض أن لا تتعدى مدة الانتفاع للأصول الثابتة المعنوية 20 سنة.

سابعا: مؤونات الأعباء و الخسائر[*] .

مؤونة الأعباء هي خصم مالي يكون إستحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبيا عندما:

- تكون للوحدة التزام حالي قانوني أو ضمني (ناتج عن حدث ماضي)؛
- يكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الالتزام؛
- يمكن تقدير مبلغ الإلتزام بصفة موثوق فيها.

[1] عطية عبد الرحمان ،**محاسبة معمق وفق النظام المحاسبي المالي SCF** ،الطبعة الأولى ،2011،ص187

[2] جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.ص 13

* انظر الملحق رقم 13

الجدول رقم (2-13): المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي (*SCF*)

النظام المحاسبي المالي (*SCF*)
دائما ما تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة عند نهاية الدورة، ولا تعكس الوضعية المالية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة كأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى الواجبة من طرف المخطط المحاسبي الوطني.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص12.

ثامنا: الإعانات:

تسجل الإعانات المالية في باب الإيرادات في حساب النتيجة التي هي مخصصة لتغطية تكاليف دورة أو عدة دورات، مثلما هي بالنسبة للتكاليف المتعلقة بها، والإعانات المالية المتعلقة بالأصول القابلة للإهتلاك تسجل في الإيرادات حسب أقساط الإهتلاك المحسوب[1].

تاسعا: الأصول الثابتة المالية (غير الجارية)[2]:

الأصول الثابتة المالية هي جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، وتتكون الأصول المالية غير الجارية من العناصر التالية *:

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها؛
- سندات المحافظ الاستثمارية طويلة ومتوسطة الاستحقاق، وذات المردودية المعتبرة؛
- سندات ثابتة أخرى الممثلة لرأس مال أو لتوظيفات طويلة الأجل وكذا لقيم التوظيفات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها؛
- القروض والحقوق التي تملكها المؤسسة وليست لها نية في بيعها في المدى القصير: حقوق الزبائن، حقوق الاستغلال التي مدتها أكثر من 12 شهر وكذا الديون الممتدة على أكثر من سنة تقسم على جزئين.

[1] محمد بوتين ،**المحاسبة المالية والمعايير المحاسبة الدولية** ، Pages bleus، الجزائر، 2010 ،ص 46
[2] مرجع سبق ذكره ،ص 47
*انظر الملحق رقم 11 و14

عاشرا: تقييم الأعباء و النواتج المالية:

تأخذ في الحسبان الأعباء والنواتج المالية تبعا لانقضاء الزمن، وترتبط بالسنة المالية التي تترتب خلالها الفوائد، والعمليات التي تم من خلالها حصول أو منح تأجيل للدفع بشروط تقل عن شروط السوق، تسجل محاسبيا بقيمتها العادلة بعد خصم الناتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

في حين أن الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل القيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يسجل محاسبيا كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع[1].

الحادي عشر: الضرائب المؤجلة[2]:

فرض الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في تسجيل عبئ الضريبة، كأعباء على النتيجة المنسوبة لعمليات الدورة فقط.

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح القابلة للدفع (ضرائب مؤجلة على الأصل) أو قابلة للاسترداد (ضرائب مؤجلة على الخصوم) خلال دورات مستقبلية.

وتسجل في الميزانية وفي حساب النتيجة الضرائب المؤجلة الناتجة عن:

- الفارق الزمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو تكلفة ما، وأخذها بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية لدورة قادمة في مستقبل متوقع.
- العجز الجبائي أو القرض الضريبي قابل للتأجيل، إذا كان منسوبا إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في المستقبل المتوقع.
- عمليات التعديل، الحذف وإعادة المعالجة التي تمت في إطار إعداد القوائم المالية المجمعة.

تم التطرق في النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة و هذا ما يعني أن الجزائر تبنت المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، الذي يتناول ضرائب الدخل.

توجد عمليات خاصة أخرى عالجها مشروع النظام المحاسبي المالي نذكر منها العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الأطراف الأخرى.

---

[1] صالح مزراقة ،عبد الكريم فرحات ،**النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية الجزائرية –الواقع والأفاق** -الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS- IPSAS/)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص636

[2] Manvel de **comptabilté géneral de la classe -1-** sontrach ,janvier2010,pp50-51

الثاني عشر : القوائم المالية الواردة في النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم (2–14):بعض العناصر الأخرى وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية الدولية

تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في IAS/IFRS وعددها 5، وهي مبنية في الجدول التالي مع الإشارة إلى الفروق في التسمية:

القوائم المالية الموجودة في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل – صافي الربح أو الخسارة –	حساب النتائج
قائمة التدفق النقدي	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	المحلق

Source :Djilali Abdelhamid, Réflexions Sur Le Projet Du Nouveau Référentiel Comptable Algérien En Rapport Avec Les Normes Ias/Ifrs, Séminaire Du 24 Au 27 Septembre 2005, Iedf, Koléa.P 22

قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ملاحظات: لم يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا إجباريا للقوائم المالية ولكنه حدد كحد أدنى – الفصول – التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية، بالإضافة إلى تصنيف الأصول والخصوم إلى المتداولة وغير متداولة.

– بخلاف SCF يسمح وفقا لـ: IAS/ IFRS بعرض الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها إذا كان ذلك يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملائمة.

– عرض حساب النتائج حسب الطبيعية مع إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق في حالة حساب النتائج المدمجة.

– يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، في حين الغى المعيار الدولي رقم 1 مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.

– تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية – الأنشطة التمويلية – وأنشطة الاستثمار والطريقة المباشرة هي الموصى بها في عرض جدول سيولة الخزينة، وهي نفس الطريقة التي يشجعها المعيار الدولي رقم 07 – عرض الأنشطة التشغيلية –

– بالنسبة للملحق يشتمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، إضافة إلى الإشارة إلى الامتثال الكامل للمعايير ،دون تحديد المعايير الدولية صراحة.

– لم يعط النظام المحاسبي المالي أهمية للكيانات المالية وشركات التأمين والاستثمارات العقارية، على الرغم من أن هناك معايير محاسبية دولية خاصة لهذا النوع من الكيانات والأنشطة (المعيار رقم 14، المعيار 23، المعيار رقم 40- المعيار IFRS 4– عقود التأمين)

وعلى العموم يقدم النظام المحاسبي المالي نماذج قاعدية للكشوف المالية بحيث يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم.

ونشير أخيرا إلى التطابق الكبير بين الافصاحات والمعلومات الواجب عرضها في الملحق وبين ما ورد من متطلبات وفقا لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة.

ويمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :

– تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية؛

– بالنسبة للنظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني والإداري على الواقع الاقتصادي؛

– إعتماد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة؛

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛

– يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق يمكن القول أن تأثير النظام المحاسبي على تفعيل الممارسات المحاسبية ، ليس المشكل في تغيير النظام المحاسبي المطبق ، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول النظام المحاسبي المالي و التعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله،والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى الإطار النظري للنظام المحاسبي ورصد الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية بعد مرور 06 سنوات من تطبيقه منذ دخوله حيز التنفيذ واقتصرت الدراسة حول مكانة تطبيق النظام المحاسبي وهو تقريب الممارسات المحاسبية من الممارسات العالمية من خلال الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر ،وكذا تسهيل المعاملات المحاسبية بين مختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية ،كما يساهم النظام المحاسبي في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتوفير المعلومة المحاسبية بحيث تكون منسجمة ومقروءة وتعبر تعبيرا صادقا عن الواقع الفعلي للمؤسسة

و نعتقد أنه لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي على الهيئات المسؤولة التعجيل لإعداد خطة للمرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، تخصيص الاظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد و إعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالي ، لأن الجزائر في الوقت الحالي مجبرة و مضطرة على تبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها (المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة....).

وان تطور النظام المحاسبي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة مما جعل تقيم هذه الأسواق وفقا لطريقة القيمة العادلة مما يمكن تحقيقه في المؤسسات الجزائرية في ظل غياب مثل هذه السوق وبالتالي من الضروري العمل على تفعيل بورصة الجزائر وإرساء الثقافة البورصوية لدا أفراد المجتمع والعمل على تفعيل النظام المحاسبي لأنه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية لكي يحقق التوحيد المحاسبي ،وذلك في سبيل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات ،وكذا الاستفادة من الكشوفات المالية المعدة بموجب المعايير في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

ومن هنا يعد الانتقال للنظام المحاسبي المالي مشروعا مؤسساتي دو اهمية كبيرة يتعدى الرهانات المحاسبية البحثية كونه يتضمن الزامية تلبية المتطلبات الهامة المتعلقة بالتقييم ،العرض والتقييد المحاسبي.

الفصل الثالث

تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد :

بالرغم من ان عملية قراءة القوائم المالية وتفسيرها يتطلب نوعا خاصا من الادراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في اعداد تلك القوائم الا اننا نكتفي بعرض الاسباب المتعلقة باهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام والتى جرى العرف بتنضيمها ويقصد بذلك التحليل المالي ،والذي في الحقيقة هو تحليل القوائم المالية ،حيث ان مجال التحليل المالي اوسع بكثير من مجال القوائم المالية حيث ان هناك ادوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية ،وتفاوت هذه الادوات فيمابينها انما يعكس تفاوتا في رجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوت مجال استخدام نتائج التحليل المالي بالاضافة الى احتياجات مستخدمي القوائم المالية ،ان المؤسسات المعتية بتطبيق النظام المحاسبي المالي هي ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة بسنة وهي الميزانية ،جدول حسابات النتائج ،قائمة تغير الاموال الخاصة ،قائمة التدفقات الخزينة ،وملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر ذلك معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج ،باعتبار ان القوائم المالية هي عبارة عن نظام معلوماتي لاي مؤسسة بحيث تعكس القوائم المالية مجمل الاحداث والعمليات الناجمة عن معاملات المؤسسة واثار الاحداث المتعلقة بنشاط المؤسسة ،اذ يجب ان تتوفر القوائم المالية على معلومات تسمح باجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة وذلك بان يتضمن كل قسم من اقسام الميزانية وحساب النتيجة وجدول الندفقات اشارة الى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة ،بحيث تضبط وتعد القوائم المالية في اجل اقصه 06 اشهر من تاريخ اقفال السنة المالية

وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الاول : ماهية التحليل المالي ؛

المبحث الثاني : تحليل القوائم وفق النظام المحاسبي المالي ؛

المبحث الثالث : الاداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الاول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع ذات العلاقة بالمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، عن طريق الدراسات التفصيلية في شكل تحليل كمي و كيفي لبياناتها المالية، لكن ما هو ملاحظ هو عزوف المحللين الماليين عن استخدام مناهج و أساليب حديثة من أجل تقييم الأداء، حيث تنحصر أعمالهم خاصة في الدراسة الكمية باستخدام مختلف النسب المالية، أما الدراسة النوعية فتكاد تكون منعدمة.

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي ومجالات تطبيقه

أولا: تعربف التحليل المالي

يمكن تلخيص التعاريف كما يلي :[1]

- "يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفائتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم يعتمد على التحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء". [2]
- "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسات و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة". [3]
- "هو عبارة عن معالجة للبيانات التالية لتقييم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على المعلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف".

[1] منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص12.
[2] خلدون ابراهيم شريفات، **ادارة وتحليل مالي** ، دار وائل للنشر، عمان،2001 ،ص 93.
[3] فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، رام الله فلسطين، 2008، ص 1.

- "عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسة من اجل حصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذالك في تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[1]
- "تحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقسيم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب أتباعه".

ثانيا: مجال تطبق التحليل المالي

- **التحليل الاستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار وهيكلة الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل و المدى القصير (السيولة).
- **التحليل الائتماني:** يهدف إلى معرف الأخطار المحتملة و التي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية،...) وعلاقته مع المقرض وتقييمها واتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقويم.
- **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المردودية و كفاءة إدارة المؤسسة و القرارات انطلاقا من عملية التقييم.
- **التحليل من اجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد وترغب في البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المواد الأولية، المنتجات، و يعتبر التحليل المالي من الوسائل المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي

أولا: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وآثار هذا التغير بشكل

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 141

واضح ومن ثم فانه يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية : [1]

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال؛
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة؛
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، سواء كانت في مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء السابق من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، وفي أيضا إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق إذ تساعد النسب المالية و الإحصائية والمعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب و الاتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات
- يساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات المختلفة تقييما شاملا، يمكن من خلاله الحكم عليها، و بالتالي توقع مستقبلها من خلال مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، مما يسمح في ضوء ذلك بمعرفة الإجراءات المناسبة لمواجهة إشهار إفلاسها و تفادي الملاك من خسائر محتملة.

و ختاما يمكن القول انه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة، تزداد أهمية التحليل المالي، وكلما كان التوجه مقدما نحو الأساليب العلمية الإدارية، فانه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكثر تقدما.

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، اثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص 15-16.

ثانيا: أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف،ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة [1]

كما يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. **بالنسبة للشركة:** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرارات من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، و بالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى: [2]

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة و التي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل الطويل و القصير.

2. **بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:[3]

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص16.
[2] إسماعيل عرباجي، **إقتصاد المؤسسة وأهمية التنظيم و ديناميكية الهيكل**، الجزائر، ط2 ، 2000، ص 232.
[3] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 21-22.

- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة، من أجل الاستفادة من قرض.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل جذر، خاصة وان قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد و المعايير المحاسبية من جهة، و بعض عناصر القوائم المالية من الجانب الأخر، خاصة و إنها تخضع للاجتهاد و التقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة[1].

المطلب الثالث : المستفيدون من التحليل المالي

إن وضع و مركز التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة ذات أهمية كبيرة، فإذا كان موظفا (المحلل الداخلي) فيمكنه الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعده في تحقيق هدفه، بينما يجمع المحلل الخارجي، المعلومات من مصادر متعددة، و قد تكون هذه أقل دقة من تلك التي يحصل عليها المحلل الداخلي، ولكنهما يتساويان فيما يتعلق بالحصول على المعلومات و البيانات المتعلقة بالصناعة أو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة. ومهما كان المركز أو وضع المحلل، فلابد من تحديد الجهة التي يقدم إليها نتائج دراسته، حيث تختلف طريقة عرض البيانات و المحتويات، وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم[2].

ويمكن استعراض الجهات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي : [3]

أ. **الدائنون** :وهم فئة المقرضين إلى المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدمت قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، فهم يهتمون بالتحليل الائتماني للمؤسسة لمعرفة مركزها المالي، ودرجة الخطر التي تتعرض لها قروضهم وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ودرجة الرافعة المالية للمؤسسة والعناصر المكونة لهيكل رأس المال ومصادر الأموال المتاحة للاستثمارات؛

ب. **المستثمرون** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، و القيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم

[1] ناصر دادي عبدون، **تقنيات مراقبة التسيير** مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 55.
[3] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص53.

المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي و المرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل؛ [1]

ت. يهتم المساهمون عادة بالنسب المالية: التي تقيس أداء المؤسسة وربحيتها ونسب المديونية والعائد على الاستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السهم في السوق؛

ث. الإدارة: تهتم الإدارة بتحليل النمو و ربحية المؤسسة ومدى فاعليتها وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد واتجاهات الأداء للمؤسسة والمشكلات على مستوى الإدارات الفرعية؛

ج. العاملون: تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المؤسسة ومعرفة مدى توفر الاستقرار الوظيفي وتحديد المطالب الجديدة في ضوء النتائج و تعد الوسيلة المناسبة؛

ح. المنافسون: وهدفهم معرفة الخلل أو التميز لدى المؤسسة لكي يضعون الخطط المقابلة المنافسة لتحقيق أغراضهم؛

خ. الحكومة والمؤسسات المختصة: تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة عن الأداء المالي، وفي بعض صورها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الائتماني للمؤسسات[2].

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي ومؤشراته

أولا: أنواع التحليل المالي

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثلا: الأغراض المقصود من التحليل المالي، طبيعة نوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها والأنواع التالية تشكل أساس التحليل المالي وهي تكمل بعضها، ويمكن تلخيص أنواع التحليل المالي فيما يلي :[3]

1- **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فانه تأخذ الكشوفات للسنوات الخمس

[1] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الادارة المالية** ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،1997، ص42.
[2] دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان ، الطبعة،2007 ص 67.
[3] عبد الستار الصياح ، سعود العامري: **الادارة المالية "أطر نظرية وحالات عملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،ط3 2007، ص 53.

الماضية وتلاحظ فيها ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد الأخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية. وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

2- **التحليل العمودي**: ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الأخر داخل نفس السنة و أكثر وضوحا إذا ما أريد معرفة الربحية المؤسسة لأحدى السنوات ولتكن 2000 فانه تأخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات سنة 2000 و بالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

ثانيا: مؤشرات التحليل المالي

1. التحليل المالي باستخدام رؤوس الأموال العاملة

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة

1.1 رأس المال العامل :

يعني الأصول المتداولة ناقصا الخصوم المتداولة ولذلك فان تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له لاهتمام بالعناصر المكونة من هاتين الجانبين ومكونات كل منها وقدرته على التحول السريع إلى نقدية،[1]

كما يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي وذلك بتاريخ معين وهذا مؤشرا كثيرا ما تأخذ به البنوك كمقياس لموافقة على منح القروض لمؤسسة.

رأس المال العامل يعبر عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة ويدعى رأس المال العامل الدائم أو الصافي. [2]

[1] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق,ص 112-113.

[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الافاق الجزائر، 1991، ص 23.

ويمكن حساب رأس المال العامل من أعلى أو من أسفل الميزانية: [1]

- **حسابه من أعلى الميزانية:**

تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- حسابه من أسفل الميزانية:

هو ذلك الفرق الحاصل عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الأصول المتداولة:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وهناك أنواع من رأس المال العامل ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

1.1.1 رأس المال العامل الخاص :

وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية: [2]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو:

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العمال الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2.1.1 رأس المال العامل الإجمالي :

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم الاستغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق و جاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها، ويطهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية. ويحسب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

[1] Georges langlois ,michéle mollet ,**manuel de gestion financiére** ,editions foucher , vanves paris ,2006 ,p 35-36

[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق ص 46.

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور.

3.1.1 رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي) :

يبين قيمة الموارد المالية الخارجية في المؤسسة، و المتمثلة في إجمالي الديون، وهما لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، أصبح من الضروري عل المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنك والمؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسات أصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة[1].

يحسب رأس المال العمال الخارجي بالعلاقة التالية: [2]

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

أو:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارج، تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

- **رأس المال عامل صافي موجب FR > 0** : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وعليه يمكن تمثيله في الشكل التالي:

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 39.
[2] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سابق ص 47.

الشكل رقم (3-1) : رأس المال العامل موجب

أصول ثابتة	أموال دائمة
رأس المال العامل	
أصول متداولة	قروض قصير الاجل

المصدر: من اعداد الطالب

- **رأس المال العامل الصافي معدوم FR = 0** : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، ولا تحقيق عجز،و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-2): رأس مال العامل معدوم

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	قروض قصير الاجل

المصدر: من اعداد الطالب

- **رأس المال العامل الصافي سالب FR < 0** : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة، ويمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): رأس مال العامل سالب

أصول ثابتة	أموال دائمة
	رأس المال العامل
أصول متداولة	قروض قصير الاجل

المصدر: من اعداد الطالب

2.1 احتياجات رأس المال

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل الدائم على انه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (القيم المتداولة والقيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصير الأجل) ما عدى السلفيات البنكية.

ولاشك أن الحاجة إلى رأس المال العمال فكرة مهمة بالنسبة للبنك، فهي تعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أية لحظة خلال دورة الاستغلال[1].

يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة، توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجددة تتمثل في الديون الممنوحة للموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بالاحتياجات من رأس المال العامل.

ويتم حساب احتياجات رأس المال العمال كما يلي: [2]

احتياجات رأس المال العمال الدائم = احتياجات الدورة – موارد الدورة

أي:

احتياجات رأس المال العمال = (الأصول المتداولة –القيم الجاهزة) –
(الديون قصيرة الأجل –السلفات البنكية)

فتغيرات احتياجات رأس المال العامل تتمثل في:

- **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، و ذلك لتغطية احتياجات الدورة، و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.
- **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000 ،ص 148.
[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 50.

3.1 الخزينة :

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها و هو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل [1].

تعرف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة[2].

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين: [3]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة وهي:

- **الخزينة موجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات .
- **خزينة السالبة** : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، و أن دام الحال فان المؤسسة تواجه خطر دائم ومستمر، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.
- **الخزينة الصفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2006 ، ص85.
[2] بوعلام بوشاشي، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال** ، دار هومة،1998، ط2، ص 109 .
[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 35.

2. التحليل بواسطة النسب :

1.2 نسبة السيولة :

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا أن مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول والخصوم قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها، ويمكن أن نجد النسب التالية: [1]

1.1.2 نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

أو:

(المخزون+الحقوق+النقدية)÷ الخصوم المتداولة

2.1.2 نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات وتحسب كما يلي:

(الأصول المتداولة–المخزونات)÷الخصوم المتداولة

أو:

(القيم الجاهزة +القيم غير الجاهزة)÷الخصوم المتداولة

3.1.2 نسبة السيولة الحالية(الفورية): تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسييل موجوداتها من البضاعة، وتحسب كما يلي:

النقديات ÷ الخصوم المتداولة

[1] جلال إبراهيم العبد و آخرون، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،ص73.

2.2 نسب النشاط:

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، وتعرف أيضا بنسب إدارة الأصول، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقا في التحليل المالي هي معدلات الدوران[1].

يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي: [2]

1.2.2 معدل دوران المخزون: وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المؤسسة، إلا انه لابد من التنويه هنا إن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، فمعدل الدوران في المؤسسات الصناعية هو دائما اقل من معدلات الدوران في المؤسسات

تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزونات

التجارية. و يحسب كما يلي:

ويمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية:

360÷ معدل دوران المخزون

2.2.2 معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة و فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات. ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

المبيعات ÷ الأصول الثابتة

3.2.2 معدل دوران إجمالي الأصول : توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة الثابتة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، ولكن يجب أن يراعي أن هذه النسبة تختلف من قطاع لأخر لان

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 59.
[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم -الاداء والتنبؤ بالفشل** ، مؤسسة الوراق ،عمان ،2004، ص183،151.

بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة. وتحسب من العلاقة التالية :

المبيعات ÷ إجمالي الأصول

4.2.2 معدل الذمم المدينة (المدينين): وتوضح هذه النسبة مدى كفاية عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

المبيعات الآجلة ÷ متوسط حساب المدينين

5.2.2 متوسط فترة التحصيل: يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل و تغذية السيولة بالنقد الجاهز. وتحسب حسب العلاقة التالية:

360 ÷ معدل دوران المدينين

6.2.2 معدل دوران الذمم الدائنة (الدائنين): تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل،شأنها في ذلك حسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل. وتحسب معدل دوران الدائنين وفق العلاقة التالية :

المشتريات الآجلة ÷ متوسط حسابات الدائنين

7.2.2 متوسط السداد: وهي الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فان فترة التسديد ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها. وتحسب وفق العلاقة التالية :

360 ÷ معدل دوران الحسابات الدائنة

3.2 نسب الربحية :

هي تلك النسب التي تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة، فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. ومن بين هذه النسب نجد: [1]

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**،الدار الجامعية، الاسكندرية 1997، ص 77-78.

1.3.2 هامش الربح الإجمالي : وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيراد المبيعات و تكلفة البضاعة المباعة و يجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخدامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال الصافي (صافي المبيعات)

2.3.2 هامش الربح الصافي: وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية عمومية ومصاريف تمويلية تمويلية وخلافه.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية[1].

وتحسب كما يلي: [2]

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال الصافي (صافي المبيعات)

4.3.2 نسبة العائد على حقوق الملكية : تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لان الهدف من التحليل المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم و السندات. وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية

5.3.2 معدل العائد على الاستثمار: من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى الربحية من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ إجمالي الاستثمار

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 52.

[2] http://www.aazs.net/t234-topic le : 2014/04/24 .à 09.15

6.3.2 نسبة العائد على إجمالي الأصول : تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل أي الربح على إجمالي الأصول المستثمرة للمؤسسة، وتحسب حسب العلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

4.2 نسب قياس الاقتراض (الرافعة المالية)

تقيس لما هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين[1].

و تشمل النسب التالي :[2]

1.4.2 نسبة الاقتراض: تعتبر الالتزامات إحدى مصادر التمويل المهمة التي تحصل عليها المؤسسة من خارج نطاق حقوق الملكية، فان نسبة الاقتراض تهم كلا من مالكي و دائني المؤسسة على حد سواء، اما بالنسبة للدائنين فهي تشكل لهم مؤشرا على مقدار هامش الأمان الموفر لهم عن ديونهم بذمة المؤسسة.

وتحسب هذه النسبة كالأتي :[3]

إجمالي الالتزامات ÷ مجموع الأصول

2.4.2 نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين (الالتزامات إلى حقوق الملكية): وتوضح هذه النسبة قصد التعرف على مقدار ما توفره حقوق الملكية من غطاء للالتزامات المتنوعة في ذمة المؤسسة من التمويل الخارجي.

وتحسب كما يلي :

إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الالتزامات

أو:

مجموع الديون ÷ مجموع الخصوم

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود،**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 40-41.

[2] وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي** ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2007، ص 130،134.

[3] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص 72.

3.4.2 نسبة تغطية الفوائد: فهذه النسبة تخدم أغراض المقرضين في الأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أم حملة سندات، إذ تعطي مؤشرا لمدى الأمان الموفر لهذه الفئة في الحصول على فوائد قروضهم للمؤسسة. و تحسب بالعلاقة التالية:

الربح الإجمالي ÷الفوائد على الديون

5.2 نسب القيم السوقية

يمكن توضيح نسب السوق كما يلي:

1.5.2 معدل الربح الموزع للسهم: وهي نسبة الأرباح السنوية الموزعة لكل سهم إلى قيمة السهم السوقية، هذه النسبة هامة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالعائد الذي النقدي الدوري، فهذه النسبة تؤثر على قراره بشراء السهم أو عدم شراءه.

وتحسب من خلال هذه العلاقة : [1]

الأرباح الموزعة ÷ قيمة الهم السوقية

أو

الأرباح الموزعة ÷ عدد الأسهم

2.5.2 نسبة توزيع الأرباح: وهي نسبة الأرباح الموزعة من الربح الصافي، هذه النسبة توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح. وتحسب من خلال العلاقة التالية :

الأرباح الموزعة ÷ الأرباح الصافية

3.5.2 معدل دوران الأسهم : يقاس من خلاله متوسط عدد مرات تداول السهم في الدورة المحاسبية(فترة معينة). وتحسب حسب العلاقة التالية:

عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية ÷ عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة

4.5.2 معامل سعر السهم إلى عائده : وهي كما يبدو من الاسم نسبة سعر السهم في السوق إلى عائد الموزع و المحتجز على السهم، كلما كان المستثمرين في البورصة يتوقعون زيادة أرباح المؤسسة من عاما بعد عام كلما ازدادت هذه النسبة. وهي تحسب كما يلي :

سعر السهم في السوق ÷ ربح السهم

[1] http://samehar.wordpress.com/2006/09/03/a9 le 2014/04/27 à.11:36

5.5.2 نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية : هذه النسبة تبين ما إذا كانت قيمة السهم في السوق متدنية أو مرتفعة عن قيمته الحسابية بناءا على ما يملكه هذا السهم من حقوق لدى المؤسسة، وبالتالي فهو يوضح ما إذا كان المستثمرون في سوق المال يتوقعون زيادة ربحية المؤسسة مستقبلا ام لا. وتحسب بالعلاقة التالية :

قيمة السهم في السوق ÷ القيمة الدفترية للسهم

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

بالرغم من ان عملية قراءة القوائم المالية وتفسيرها يتطلب نوعا خاصا من الادراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في اعداد تلك القوائم الا اننا نكتفي بعرض الاسباب المتعلقة باهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام والتى جرى العرف بتنضيمها ويقصد بذلك التحليل المالي ،والذي في الحقيقة هو تحليل القوائم المالية ،حيث ان مجال التحليل المالي اوسع بشير من مجال القوائم المالية حيث ان هناك ادوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية ،وتفاوت هذه الادوات فيمابينها انما يعكس تفاوتا في رجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوت مجال استخدام نتائج التحليل المالي بالاضافة الى احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول : التحليل المالي للميزانية

1- إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي

1.1- إعداد الميزانية المالية

تم استخدام الميزانية المحاسبية في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية، وفيما يلي نستعرض الجدول التالي الذي يوضح الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (**3-1**) : الميزانية المالية لسنتي (2013-2014) (جانب الأصول)

الأصول	2013		2014
	إجمالي	اهتلاكات ومؤونات	الصافي	الصافي
الأصول غير الجارية				
التثبيتات المادية				
أراضي	4 500 000 000,00	985 640 500,00	3 514 359 500,00	3 512 795 300,00
مباني	1 152 103 860,69	1 108 463 268,24	43 640 592,45	40 446 218,74
موجودات ملموسة أخرى	952 291 592,11	759 386 862,17	192 904 729,94	144 843 337,95
تثبيتات تقنية	456 422 187,00	452 316 580,00	4 105 607,00	79 658 323,77
معدات النقل	845 240 789,23	789 741 102,32	55 499 686,91	52 687 000,00
تجهيزات المكتب	120 222 510,15	4 415 981,20	115 806 528,95	110 804 506,00
التثبيتات المالية				
القروض والأصول المالية غير	71 510 000,00	70 000 000,00	1 510 000,00	1 510 000,00

المتداولة الأخرى				
أصول ضريبية مؤجلة	251 867 107,50		251 867 107,50	251 867 107,50
مجمـــوع الأصـــول غيـــر الجارية	8 349 658 046,68	4 169 964 293,93	4 179 693 752,75	4 194 611 793,96
الأصول الجارية				
المخزونات	886 423 704,91	575 093 401,65	311 330 303,26	1 001 251 833,79
الديون الدائنة				
الزبائن	1 117 687 330,48	145 014 831,18	972 672 499,30	796 323 212,04
ذمم مدينة أخرى	10 889 204 691,69	798 713,66	10 888 405 978,03	1 903 703 494,77
مدينين أخرين			-	-
الضرائب	32 122 178,72		32 122 178,72	9 017 034,57
الموجودات وما يماثلها				
الخزينة	284 978 552,82		284 978 552,82	98 624 576,97
مجموع الأصول الجارية	13 210 416 458,62	720 906 946,49	12 489 509 512,13	3 808 920 152,14
المجموع العام للأصول	**21 560 074 505,30**	**4 890 871 240,42**	**16 669 203 264,88**	**8 003 531 946,10**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

الجدول رقم (**3-2**) : الميزانية المالية لسنتي (2013-2014) (جانب الخصوم)

الخصوم	2013	2014
الأموال الخاصة		
رأس المال	4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
الاحتياطات القانونية	360 000,00	5 520 000,00
الاحتياطات الأخرى	1 160 000,00	981 470 000,00
الإعادة من جديد	- 28 350 523,65	- 28 350 523,65
النتيجة الصافية	1 627 057 921,94	1 216 356 822,26
المجموع	5 600 227 398,29	6 174 996 298,61

الخصوم غير الجارية		
القروض والديون المالية	2 000 000,00	305 250 000,00
مؤونات المخاطر والتكاليف	400 000,00	49 480 000,00
ضرائب (المؤجلة والمحفوظة)	111 769 051,60	111 769 051,60
مجموع الخصوم غير الجارية	114 169 051,60	466 499 051,60
الأموال الدائمة	5 714 396 449,89	6 641 495 350,21
الخصوم الجارية		
حسابات الموردين	354 056 817,62	1 045 146 103,52
الضرائب	7 100 187,00	645 340 397,00
دائنون أخرون	954 241 970,59	6 471 150 914,73
خزينة الخصوم	973 736 521,00	1 866 070 499,42
مجموع الخصوم الجارية	2 289 135 496,21	10 027 707 914,67
المجموع العام للخصوم	**8 003 531 946,10**	**16 669 203 264,88**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

2.1- إعداد الميزانية الوظيفية

للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لابد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق:

الجدول رقم (**3-3**) : الميزانية الوظيفية لسنتي (2013-2014) (جانب الاستخدامات)

الاستخدامات	2013	2014
الاستخدامات المستقرة		
التثبيتات المادية		
أراضي	3 512 795 300,00	3 514 359 500,00
مباني	40 446 218,74	43 640 592,45
موجودات ملموسة أخرى	144 843 337,95	192 904 729,94
تثبيتات تقنية	79 658 323,77	4 105 607,00

معدات النقل	52 687 000,00	55 499 686,91
تجهيزات المكتب	110 804 506,00	115 806 528,95
التثبيتات المالية		
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	1 510 000,00	1 510 000,00
أصول ضريبية مؤجلة	251 867 107,50	251 867 107,50
مجموع الاستخدامات المستقرة	4 194 611 793,96	4 179 693 752,75
استخدامات الاستغلال		
المخزونات	1 001 251 833,79	311 330 303,26
الزبائن	796 323 212,04	972 672 499,30
الضرائب	9 017 034,57	32 122 178,72
مجموع استخدامات الاستغلال	1 806 592 080,40	1 316 124 981,28
استخدامات خارج الاستغلال		
المدينون الاخرون	1 903 703 494,77	10 888 405 978,03
مجموع الاستخدامات خارج الاستغلال	1 903 703 494,77	10 888 405 978,03
استخدامات الخزينة		
الخزينة	98 624 576,97	284 978 552,82
مجموع استخدامات الخزينة	98 624 576,97	284 978 552,82
المجموع العام للاستخدامات	**8 003 531 946,10**	**16 669 203 264,88**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

الجدول رقم (**3-4**): الميزانية الوظيفية لسنتي (2013-2014) (جانب الموارد)

الموارد	2013	2014
الموارد الدائمة		
الأموال الخاصة		
رأس المال	4 000 000 000,00	4 000 000 000,00

الاحتياطات القانونية	360 000,00	5 520 000,00
الاحتياطات الأخرى	1 160 000,00	981 470 000,00
الإعادة من جديد	- 28 350 523,65	- 28 350 523,65
النتيجة الصافية	1 627 057 921,94	1 216 356 822,26
الموارد غير الجارية		
القروض والديون المالية	2 000 000,00	305 250 000,00
مؤونات المخاطر والتكاليف	400 000,00	49 480 000,00
ضرائب (المؤجلة والمحفوظة)	111 769 051,60	111 769 051,60
مجموع الموارد الدائمة	5 714 396 449,89	6 641 495 350,21
موارد للاستغلال		
حسابات الموردين	354 056 817,62	1 045 146 103,52
الضرائب	7 100 187,00	645 340 397,00
مجموع موارد الاستغلال	361 157 004,62	1 690 486 500,52
موارد خارج الاستغلال		
دائنون أخرون	954 241 970,59	6 471 150 914,73
مجموع موارد خارج الاستغلال	954 241 970,59	6 471 150 914,73
موارد الخزينة		
الخزينة	973 736 521,00	1 866 070 499,42
مجموع موارد الخزينة	973 736 521,00	1 866 070 499,42
المجموع العام للموارد	**8 003 531 946,10**	**16 669 203 264,88**

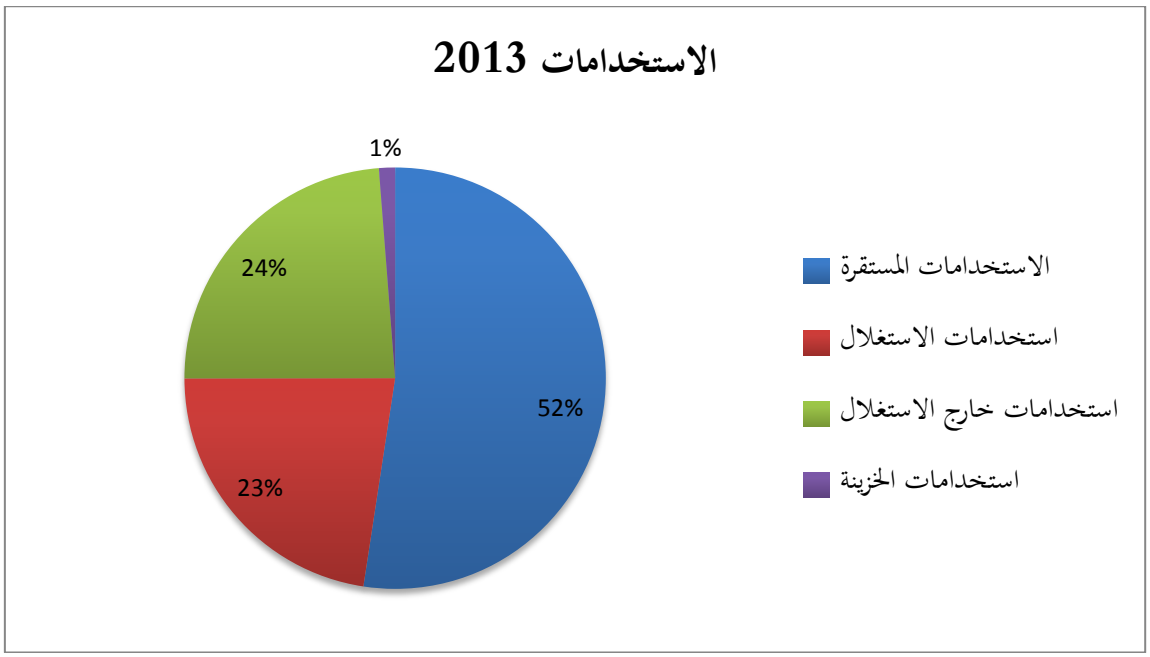
المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

الجدول رقم :(**3-5**) ميزانية مختصرة

الاستخدامات	2013	2014	الموارد	2013	2014
الاستخدامات المستقرة	4 194 611 793,96	4 179 693 752,75	الأموال الخاصة	5 600 227 398,29	6 174 996 298,61
استخدامات الاستغلال	1 806 592 080,40	1 316 124 981,28	الموارد غير الجارية	114 169 051,60	466 499 051,60
استخدامات خارج الاستغلال	1 903 703 494,77	10 888 405 978,03	**الموارد الدائمة**	**5 714 396 449,89**	**6 641 495 350,21**
مجموع استخدامات الاستغلال	**3 710 295 575,17**	**12 204 530 959,31**	موارد الاستغلال	361 157 004,62	1 690 486 500,52
استخدامات الخزينة	98 624 576,97	284 978 552,82	موارد خارج الاستغلال	954 241 970,59	6 471 150 914,73
			موارد الخزينة	973 736 521,00	1 866 070 499,42
مجموع الاستخدامات	**8 003 531 946,10**	**16 669 203 264,88**	**مجموع الموارد**	**8 003 531 946,10**	**16 669 203 264,88**

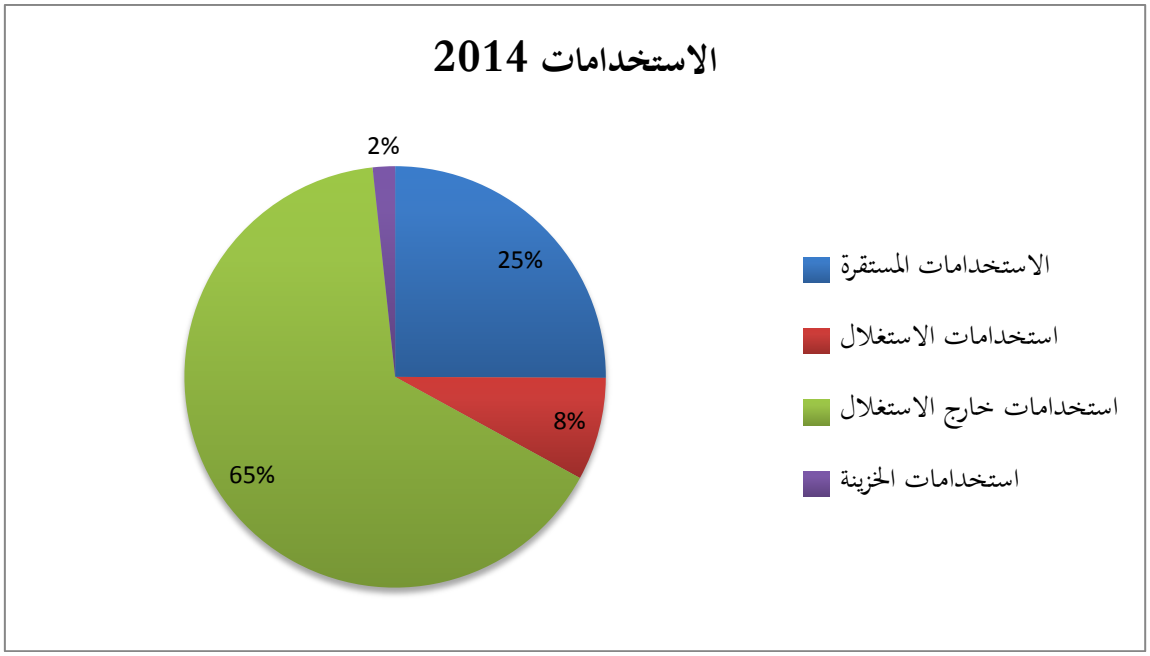
المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الاستخدامات 2013)



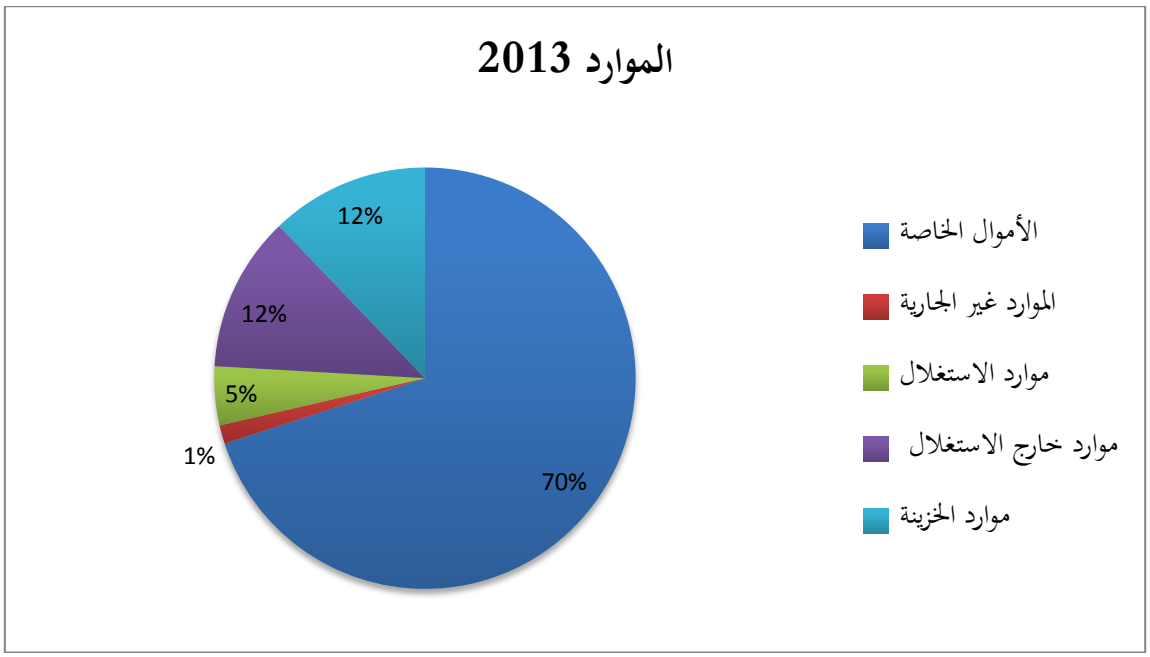
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل رقم (3-5) : التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الاستخدامات 2014)



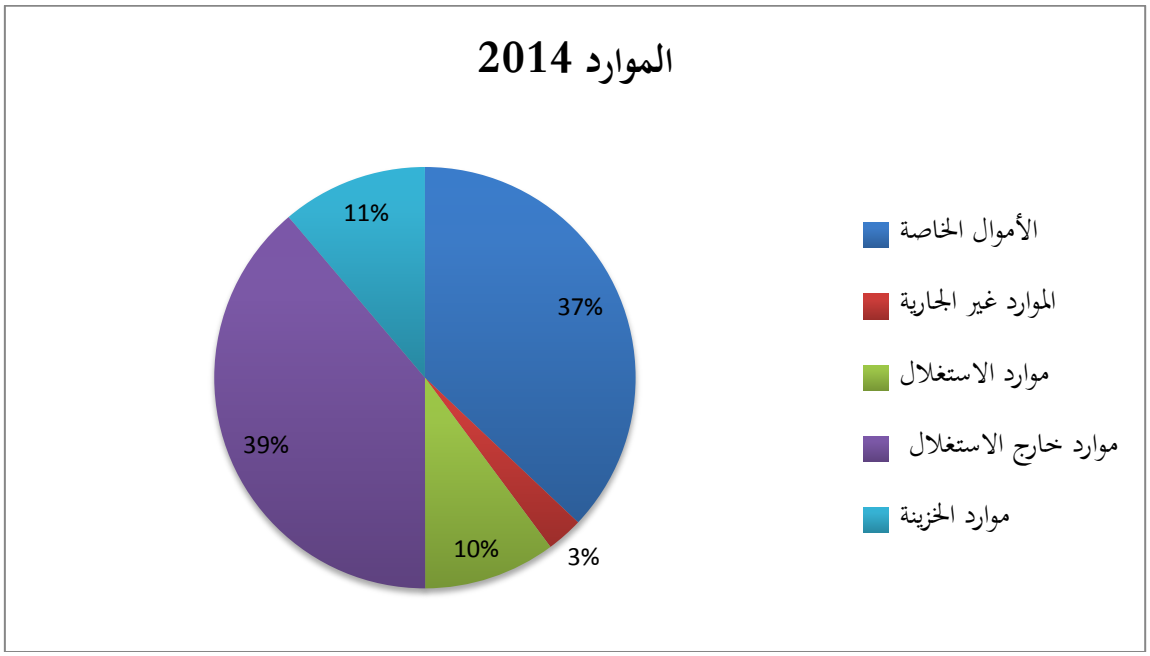
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الموارد 2013)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (جانب الموارد 2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة

مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية :

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد التحليل المالي على ثلاث مؤشرات وهي:

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل
- الخزينة

1- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وفي ما يلي بعض أنواع رأس المال العامل:

أ- **رأس المال العامل الدائم**: وهو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

ب- **رأس المال العمال الخاص**: يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

ج- **رأس المال العامل الإجمالي**: يقصد به عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول الأقل من سنة وهي تتمثل في الأصول المتداولة.

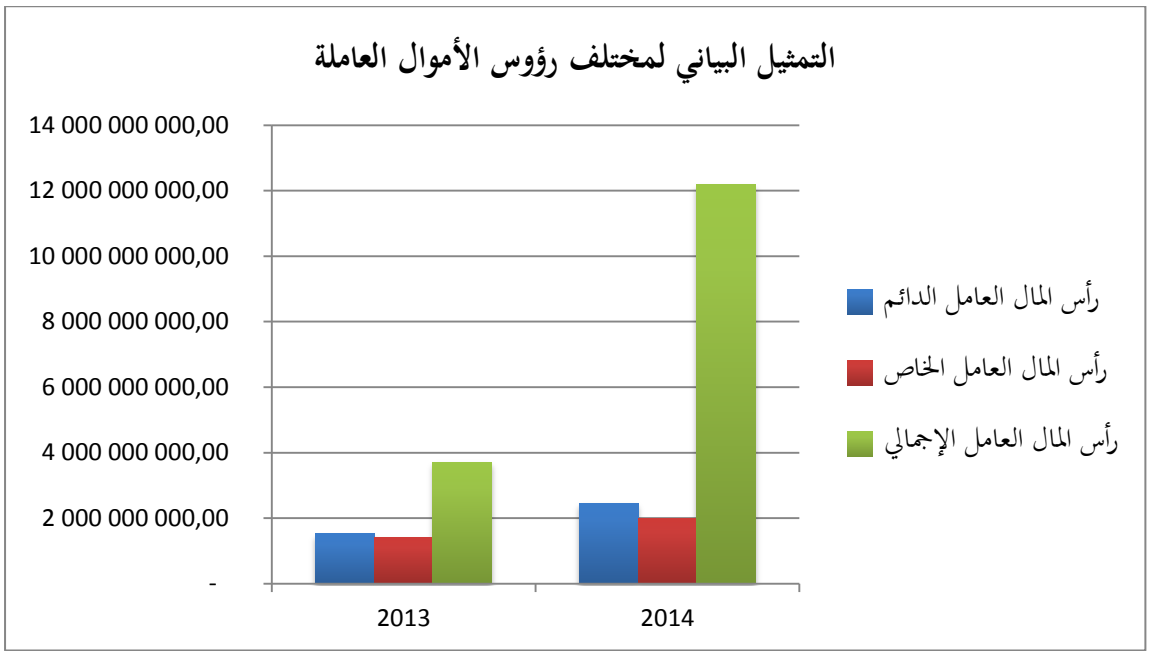
حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

جدول رقم (**3-6**): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

البيان	2013	2014
الأموال الدائمة	5 714 396 449,89	6 641 495 350,21
الأصول الثابتة	4 194 611 793,96	4 179 693 752,75
رأس المال العامل الدائم	**1 519 784 655,93**	**2 461 801 597,46**
الأموال الخاصة	5 600 227 398,29	6 174 996 298,61
الأصول الثابتة	4 194 611 793,96	4 179 693 752,75
رأس المال العامل الخاص	**1 405 615 604,33**	**1 995 302 545,86**
الأصول المتداولة	**3 710 295 575,17**	**12 204 530 959,31**
رأس المال العامل الإجمالي	**3 710 295 575,17**	**12 204 530 959,31**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

الشكل رقم(3-8): التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حساب رؤوس الأموال العاملة

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنتين الأخيرتين محل الدراسة بنسبة 62% وهو ما يؤكد على أن المؤسسة تملك هامش أمان، وكذلك قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من الأموال الدائمة.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة وشهدت ارتفاع نسبي بلغ 42% هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية، وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية، والملاحظة الثانية التي يمكن تسجيلها بالنسبة لرأس المال العامل الخاص هو أن قيمته تقترب من قيمة رأس المال العامل الدائم، هذا ما يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل صغيرة جدا وهو مؤشر إيجابي للوضعية المالية.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:**

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي والمتمثل أساسا في الأصول المتداولة تدل على امتلاك المؤسسة سيولة مالية معتبرة، كما نلاحظ ارتفاع الأصول المتداولة التي يتكفل بها نشاط المؤسسة بنسبة كبيرة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت نسبة الارتفاع 228%، وهذا جانب ايجابي لصحة التوازن المالي حيث أن الارتفاع في الأصول المتداولة يستلزم التقليل من خطورة الديون قصيرة الأجل.

- **حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}**

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (**3–7**): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية

البيان	2013	2014
الأموال الدائمة	5 714 396 449,89	6 641 495 350,21
الأصول الثابتة	4 194 611 793,96	4 179 693 752,75
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}	1 519 784 655,93	2 461 801 597,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

الجدول رقم (**3–8**): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية

البيان	2013	2014
الأصول الجارية	3 808 920 152,14	12 489 509 512,13
الخصوم الجارية	2 289 135 496,21	10 027 707 914,67
رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}	1 519 784 655,93	2 461 801 597,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنتين، حيث بلغ في سنة 2013 مبلغ (1519784655.93)، وارتفع في سنة 2014 ليصل إلى (2461801597.46)، أي بنسبة 62% وهو ما يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية، كما يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

- **رأس المال العامل الوظيفي**

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

الجدول رقم (**3–9**) : حساب رأس المال العامل الوظيفي

البيان	2013	2014
الموارد الثابتة	5 714 396 449,89	6 641 495 350,21
الاستخدامات الثابتة	4 196 175 993,96	4 178 129 552,75
رأس المال العامل الوظيفي	1 518 220 455,93	2 463 365 797,46

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

2- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

الجدول رقم (**3–10**) : حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة للاستغلال	1 806 592 080,40	1 316 124 981,28
الخصوم المتداولة للاستغلال	361 157 004,62	1 690 486 500,52
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}	1 445 435 075,78	- 374 361 519,24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

الجدول رقم (**3-11**): حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	1 903 703 494,77	10 888 405 978,03
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	954 241 970,59	6 471 150 914,73
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}	949 461 524,18	4 417 255 063,30

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي:

الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي= الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

الجدول رقم (**3-12**): حساب الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2013	2014
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}	1 445 435 075,78	- 374 361 519,24
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex}	949 461 524,18	4 417 255 063,30
الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي BFR_g	2 394 896 599,96	4 042 893 544,06

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي موجب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل المؤسسة ومديونيتها، كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الزيادة في BFR_g كانت بوتيرة عالية حيث بلغت نسبة 69%.

3- الخزينة الصافية الإجمالية

الخزينة الصافية الإجمالية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم (**3-13**): حساب الخزينة الصافية الإجمالية

البيان	2013	2014
خزينة الأصول	98 624 576,97	284 978 552,82
خزينة الخصوم	973 736 521,00	1 866 070 499,42
الخزينة الصافية الإجمالية Tng	- 875 111 944,03	- 1 581 091 946,60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (**3-14**): حساب الخزينة الصافية الإجمالية

البيان	2013	2014
رأس المال العامل الصافي	1 519 784 655,93	2 461 801 597,46
احتياجات رأس المال العامل الإجمالي	2 394 896 599,96	4 042 893 544,06
الخزينة الصافية الإجمالية Tng	- 875 111 944,03	- 1 581 091 946,60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

إن العوامل التي أدت إلى تدهور مستوى رأس المال العامل الصافي الإجمالي وتضخم الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي انعكست على مكونات الخزينة باعتبارها المرآة العاكسة لمختلف التدفقات المالية.

حيث نلاحظ أن الخزينة سالبة، وبلغت نسبة الانخفاض 73% ، وهذا يدل على أن الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي أعلى من رأس المال العامل الصافي، وهو ما يعني أن المؤسسة تعاني من نقص في السيولة لا يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

الجدول رقم (**3-15**): رأس المال العامل الصافي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، والخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة

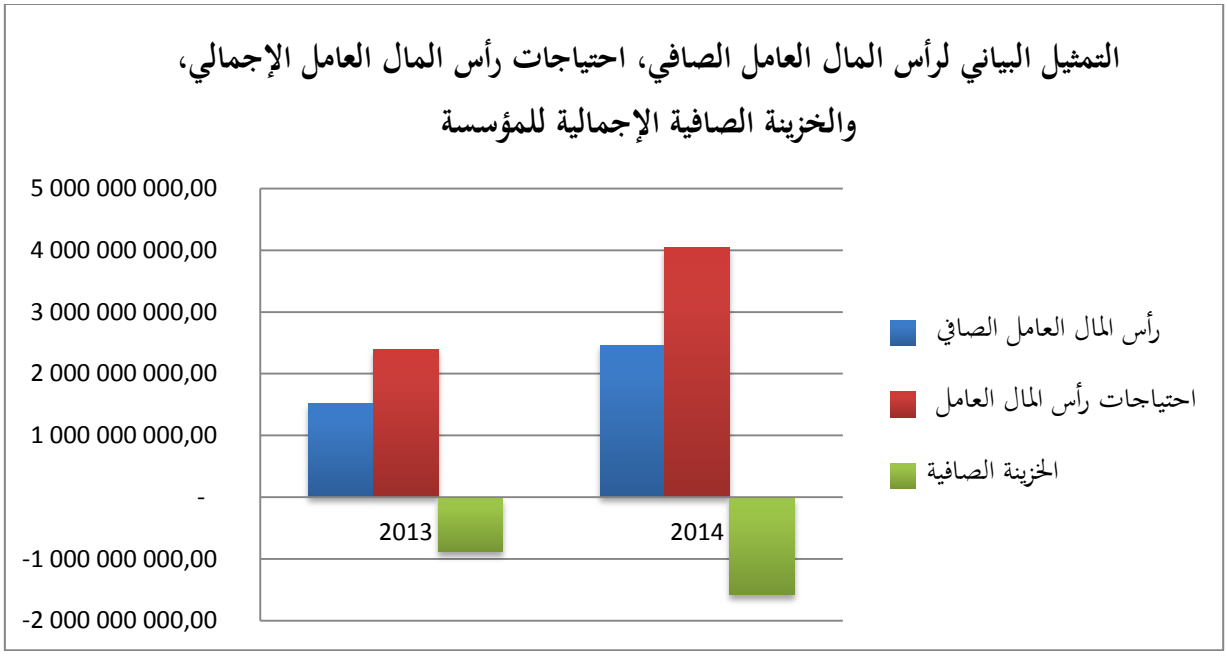
البيان	2013	2014
رأس المال العامل الصافي	1 519 784 655,93	2 461 801 597,46
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	2 394 896 599,96	4 042 893 544,06
الخزينة الصافية الإجمالية	- 875 111 944,03	- 1 581 091 946,60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

اعتمادا على مركبات المعادلة الأساسية للخزينة، نجد أن العجز في الخزينة الصافية الإجمالية تحقق على مستوى الاحتياج في رأس المال العامل والذي كان كبير جدا مقارنة برأس المال العامل الصافي، وهو ما تسبب في عجز حاد على مستوى الخزينة.

والشكل البياني الآتي يوضح تطور عناصر المعادلة الأساسية للخزينة:

الشكل رقم (**3-9**): التمثيل البياني لرأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل الإجمالي، والخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه

جدول رقم (3-16) : جدول الاهتلاكات

العناصر	الإهتلاك في بداية 2014	المخصصات	الانخفاض	الاهتلاك التراكمي في نهاية 2014
مباني	2 052 903 768,24	41 200 000,00		2 094 103 768,24
موجودات ملموسة أخرى	726 772 862,17	32 614 000,00		759 386 862,17
تثبيتات تقنية	450 324 580,00	3 560 000,00	1 568 000,00	452 316 580,00
معدات النقل	786 621 102,32	4 900 000,00	1 780 000,00	789 741 102,32
تجهيزات المكتب	3 150 981,20	1 265 000,00		4 415 981,20
المجموع	4 019 773 293,93	83 539 000,00	3 348 000,00	4 099 964 293,93

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

جدول رقم (3-17): جدول المؤونات

العناصر	المؤونات في بداية 2014	المخصصات	الاسترجاع	المؤونات في نهاية 2014
أراضي	987 090 500,00	14 550 000,00	16 000 000,00	985 640 500,00
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	64 360 000,00	5 640 000,00		70 000 000,00
مؤونات المخاطر والتكاليف	39 490 000,00	18 750 000,00	8 760 000,00	49 480 000,00
المجموع	1 090 940 500,00	38 940 000,00	24 760 000,00	1 105 120 500,00

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

جدول رقم (3-18): جدول الاستثمارات

العناصر	الاجمالي في بداية 2014	الارتفاع	الانخفاض	الإجمالي في نهاية 2014
أراضي	3 880 000 000,00	700 000 000,00	80 000 000,00	4 500 000 000,00
مباني	1 752 103 860,69	400 000 000,00		2 152 103 860,69
موجودات ملموسة أخرى	907 291 592,11	45 000 000,00		952 291 592,11
تثبيتات تقنية	370 678 187,00	97 800 000,00	12 056 000,00	456 422 187,00
معدات النقل	835 240 789,23	10 000 000,00		845 240 789,23
تجهيزات المكتب	128 222 510,15		8 000 000,00	120 222 510,15
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	65 485 000,00	6 025 000,00		71 510 000,00
المجموع	7 939 021 939,18	1 258 825 000,00	100 056 000,00	9 097 790 939,18

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

جدول رقم (3-19): جدول الديون

العناصر	اجمالي في بداية 2014	الارتفاع	الانخفاض	اجمالي في نهاية 2014
القروض والديون المالية	332 690 000,00	18 560 000,00	46 000 000,00	305 250 000,00

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

معلومات مكملة متعلقة بالدورة 2014:

1- لم ترفع المؤسسة رأس مالها بشكل نقدي؛

2- قامت المؤسسة بتوزيع الأرباح؛

3- تسديد الديون المالية قدر بـ 138634919.91 DA.

جدول رقم (3-20) : جدول توزيعات الأرباح

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
النتيجة الصافية	1 627 057 921,94	احتياطات قانونية	5 160 000,00
الإعادة من جديد	- 28 350 523,65	احتياطات اخرى	980 310 000,00
		توزيعات الأرباح	**641 587 921,94**
		الإعادة من جديد	- 28 350 523,6
المجموع	1 598 707 398,29	المجموع	1 598 707 398,29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية

- **حساب القدرة على التمويل الذاتي:**

جدول رقم (3-21): حساب القدرة على التمويل الذاتي

العناصر	المبالغ
النتيجة الصافية	1 216 356 822,26
الارتفاع في الاهتلاكات	83 539 000,00
الارتفاع في المؤونات	38 940 000,00
الانخفاض في الإستثمارات	100 056 000,00
- الانخفاض في الإهتلاكات	3 348 000,00
-الانخفاض في المؤونات	24 760 000,00
= CAF	1 410 783 822,26
- توزيعات الأرباح	641 587 921,94
=القدرة على التمويل الذاتي	769 195 900,32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

المطلب الثاني إعداد جدول التمويل وفق النظام المحاسبي المالي

باستخدام العناصر المستخرجة أعلاه إضافة إلى المعطيات المستقاة من الميزانيتين وجدول حركة الإستثمارات والإهتلاكات والمؤونات، نستطيع توظيف هذه المعطيات وتجميعها حسب منطق الجزء الأول من جدول التمويل على النحو التالي:

جدول رقم (3-22) : الجزء الأول من جدول التمويل

الاستخدامات	المبلغ	الموارد	المبلغ
الأرباح الموزعة خلال الدورة	641 587 921,94	القدرة على التمويل الذاتي	769 195 900,32
حيازة استثمارات (أراضي)	700 000 000,00	الحصول على قروض جديدة	303 250 000,00
حيازة استثمارات (مباني)	400 000 000,00	ارتفاع الديون	18 560 000,00
حيازة موجودات ملموسة أخرى	45 000 000,00		
حيازة استثمارات (تثبيتات تقنية)	97 800 000,00		
حيازة أستثمارات (معدات النقل)	10 000 000,00		
تسديد الديون المالية	138 634 919,91		
مجموع الاستخدامات	**2 033 022 841,85**	**مجموع الموارد**	**1 091 005 900,32**
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (مورد صافي)	942 016 941,53	التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (استخدام صافي)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

- **حساب التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي**

الجدول رقم (3-23): حساب التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

البيان	2013	2014
رأس المال	4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
الاحتياطات القانونية	360 000,00	5 520 000,00
الاحتياطات الأخرى	1 160 000,00	981 470 000,00
الإعادة من جديد	- 28 350 523,65	- 28 350 523,65
النتيجة الصافية	1 627 057 921,94	1 216 356 822,26
القروض والديون المالية	2 000 000,00	305 250 000,00
مؤونات المخاطر والتكاليف	400 000,00	49 480 000,00
ضرائب (المؤجلة والمحفوظة)	111 769 051,60	111 769 051,60
مجموع الموارد الدائمة	**5 714 396 449,89**	**6 641 495 350,21**
أراضي	3 512 795 300,00	3 514 359 500,00
مباني	40 446 218,74	43 640 592,45
موجودات ملموسة أخرى	144 843 337,95	192 904 729,94
تثبيتات تقنية	79 658 323,77	4 105 607,00
معدات النقل	52 687 000,00	55 499 686,91
تجهيزات المكتب	110 804 506,00	115 806 528,95
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	1 510 000,00	1 510 000,00
أصول ضريبية مؤجلة	251 867 107,50	251 867 107,50
مجموع الاستخدامات المستقرة	**4 194 611 793,96**	**4 179 693 752,75**
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	**1 519 784 655,93**	**2 461 801 597,46**
التغير في رأس المال العامل الصافي الاجمالي	**942 016 941,53**	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

تحليل جدول التمويل لسنتي 2013 و 2014

أ- التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي

يبين الجزء الأول من جدول التمويل أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي إجمالي موجب خلال الدورة الأخيرة، مما يشير إلى أنها تمكنت من تحقيق التوازن المالي المتوسط وطويل الأجل، فالموارد المالية التي جمعتها المؤسسة خلال هذه الدورة والمتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي والارتفاع في الديون المالية مكنتها من تمويل احتياجاتها المتوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في الأرباح الموزعة خلال الدورة وحيازة الاستثمارات بأنواعها وتسديد أقساط الديون المالية وتحقيق فائض قدره 942016491.53 DA يمكن استخدامه لتغطية العجز في الدورات الأخرى.

إعداد الجزء الثاني من جدول التمويل:

الجدول رقم (3-24) : الجزء الثاني من جدول التمويل

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng}			
	الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (3) = (1) - (2)
التغير في عناصر الاستغلال التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال		490 467 099,12 1 329 329 495,90	
ΔBFR_{ex} (A)			- 1 819 796 595,02
التغير في عناصر خارج الاستغلال التغير في المدينين الأخرين التغير في الدائنين الاخرين	8 984 702 483,26	5 516 908 944,14	
ΔBFR_{hex} (B)			3 467 793 539,12
ΔBFR_{g} (A+B=C)			1 647 996 944,10
تغيرات الخزينة تغير خزينة الأصول تغير خزينة الخصوم	186 353 975,85	892 333 978,42	
ΔTN_{g} (D)			- 705 980 002,57
ΔFR_{ng} C+D			942 016 941,53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتحصل عليها من المؤسسة

ب- التغير في احتياجات رأس المال العامل

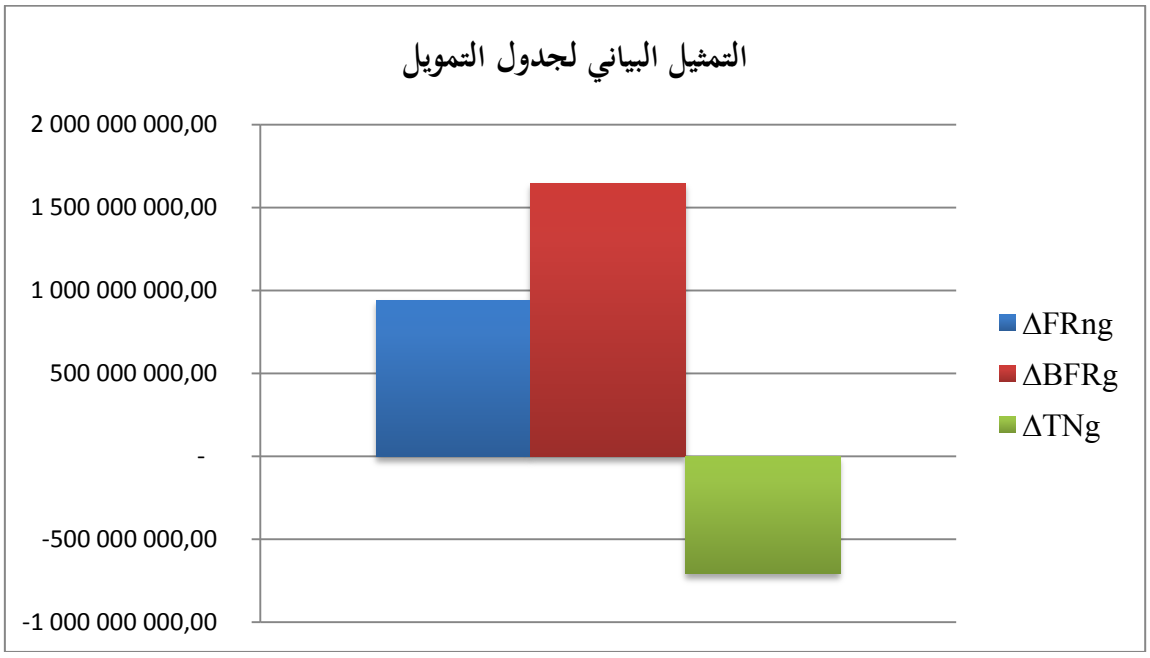
من خلال الجزء الثاني لجدول التمويل يتضح لنا أن التغير في احياجات رأس المال للاستغلال حقق تغير سالب وهذا راجع إلى التغير في استخدامات الاستغلال وهذا ناتج عن انخفاض سرعة دوران المخزونات، وبالتالي يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

أما التغير في احتياجات رأس المال خارج الاستغلال فقد حقق تغير ايجابي وذلك لكون التغير في الموارد أقل من الاحتياجات.

ج- التغير في الخزينة:

نلاحظ أن التغير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أقل من التغير الذي طرأ على احتياجات رأس المال العامل، وهو ما نتج عنه تغير سلبي في خزينة المؤسسة.

الشكل رقم (3-10) : التمثيل البياني لجدول التمويل



المصدر: تم إعداد هذا الشكل اعتمادا على جدول التمويل

المطلب الثالث: حدود تحليل محتوى القوائم المالية

بعد عرض النتائج الخاصة بالدراسة نقوم بمناقشة هذه النتائج وتبيان مصداقيتها

الفرع الأول: تحليل وتعليل مخرجات التقارير المدروسة

من خلال استخدامنا لجدول التمويل لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة والاستفادة منها لاتخاذ قرارت مالية ملائمة تبين لنا أن سنة 2013 عرفت رصيد خزينة سالب قدر بـ (875111944.03 DA) ومن ثم حالة إختلال في التوازن المالي للمؤسسة وتفسير ذلك راجع إلى الزيادة في (BFR) للأسباب التالية:

- عدم التحكم في عناصر دورة الإستغلال خاصة الضرائب وحسابات الموردين بسبب الفرق في الأجال الممنوحة للعملاء (الزبائن) طويلة جدا مقارنة مع الأجال المأخوذة من الموردين.

بينما سجلت سنة 2014 رصيد خزينة سالب كذلك قدر بـ (1581091946.60 DA) وبالتالي عرفت المؤسسة إختلال في التوازن المالي ويمكن تفسيره ذلك كون الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (BFR_{ex}) كان سالب نتيجة الفرق في الأجال الممنوحة للزبائن أكبر من الأجال المأخوذة من الموردين.

يبين لنا جدول التمويل أن هناك تغير سلبي للخزينة يقدر بـ (705980002.57 DA) سجلت سنة 2014 الشيء الذي أدى إلى إختلال مالي بحيث يوضح الجدول بأن السبب يعود إلى التغير في (BFR) كان أكبر بكثير من التغير في (FR) وهذا يعني أن قسم الإستخدامات الثابتة يتم تمويله من طرف الخزينة أي بأموال تتعلق بدورة الإستغلال، ويرجع السبب إلى الزيادة في (BFR) مقارنة مع (FR) الى العوامل التالية:

عدم التحكم في عناصر دورة الإستغلال خاصة الزبائن والمخزونات، مما أدى إلى عدم التحكم في مستويات الإحتياج في رأس المال العامل.

من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل جميع النتائج المتوصل إليها والمعلومات المتحصل عليه، نجد أن مؤسسة كوسيدار تعرضت لحالة خسارة في الفترة المدروسة 2013-2014 حيث أن الاستثمارات التي قامت بها لم تحافظ لها على ربحية خزينتها وذلك راجع إلى المشاريع التي أنجزتها ومقدار حجمها، وبالتالي فإن مؤسسة كوسيدار تعتمد بشكل كبير على استثماراتها ومعدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه بمعنى أن الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة تمكنها من الحفاظ على قدرتها التنافسية وكذا على قيمة رصيدها الذي يمكنها من سداد ديونها دون اللجوء إلى طلب رؤوس أموال خارجية جديدة، إذ أن تنفيذ الاستثمارات مهم جدا في المؤسسة وذلك للحفاظ على حصة المؤسسة في السوق وبالتالي المحافظة على بقائها، وفي حالة ضعفها أو غيابها يجعل من المؤسسة عديمة المناعة أي أنها غير قادرة على سداد ديونها وبالتالي تضطر المؤسسة اللجوء إلى القروض.

ومن خلال الوثائق المدروسة نجد أن المبالغ التي حققتها المؤسسة توضح عدم كفاية عمليات الاستغلال أي حالة عجز وهي مضطرة لطلب رؤوس أموال خارجية جديدة للتحسين من وضعيتها المتدهورة.

هكذا يمكن القول أن المؤسسة تعرضت لحالة خسارة خلال السنوات المدروسة وإذا وضعناها موضع مقارنة مع مؤسسات أخرى فسيظهر لنا بوضوح عدم قدرتها على المنافسة.

الفرع الثاني : تفسير النتائج

من خلال تحليل مضمون التقارير التي تمت دراستها توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1. أن مؤسسة كوسيدار تعتمد في التحليل المالي على جدول التمويل الذي يعتبر جزءا مهما في القوائم المالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي، وبواسطته يتم اكتشاف الاختلالات الناتجة عن الاستغلال وتصحيحها؛
2. أن المؤسسة تعرضت لخسارة في السنوات الأخيرة بالرغم من الاستثمارات التي قامت بها والمشاريع المنجزة، وذلك دليل على كون تدفقات أنشطة الاستغلال في حالة عجز مما تضطر المؤسسة لطلب رؤوس أموال خارجية جديدة، وبالتأكيد أن المؤسسة تعرضت لبعض الصعوبات ولا توجد مؤسسة خالية من الصعوبات والتي أدت إلى عجزها المالي وعدم قدرتها على سداد ديونها وتمويل استثماراتها؛
3. يتوجب على مؤسسة كوسيدار التفاوض مع الموردين لمنحها فترة أطول للسداد، كما يجب عليها التقليل من الآجال الممنوحة للزبائن لفترة السداد؛
4. تبين لنا أن جدول التمويل يشهد دورا مهما في عملية التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية، حيث أن بمقدور المحلل المالي إعداد كشف مالي يوضح فيه للمسؤولين أسباب الخسارة ومنبعها وأسباب الربح وطرقها.

الفرع الثالث : الاستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى سلسلة من الاستنتاجات نلخصها كما يلي:

- تتطلب عملية إعداد جدول التمويل ميزانيتين ماليتين متتاليتين والمبلغ الصافي لكل عنصر من عناصر الميزانية المالية؛
- جدول التمويل من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي الجديد حيث تعتبر الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتغيرات خلال الفترة الدراسة؛
- تبرز أهمية التحليل المالي في إدارة المؤسسة من خلال مختلف القوائم المالية المعتمد في إطاره، ومن بينها جدول التمويل، وبهذا يوضع موضع الأهمية البالغة لدى المؤسسة؛
- تعمل مؤسسة كوسيدار بشكل مستمر لمحاولة الحفاظ على صورة جيّدة ومبدؤها السائد هو العمل دون الاهتمام بالربح إلا أن مقدار سيولتها هو ما يجعلها قائمة إلى أبعد مدى في المستقبل.

المبحث الثالث : الاداء المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المال SCF

يعد موضوع الأداء من المواضيع المهمة و الحديثة في حقل الإدارة، لما له من أهمية في تحقيق هدف تخفيض التكاليف، والسعي في الوقت نفسه إلى تحقيق هدف تحسين نوعية المنتجات و الحفاظ على الروح المعنوية للأفراد، لذلك فإن هذا الموضوع يرتبط بالعديد من العوامل و يتطلب أحكاما مستديمة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المحاسبي.

إستقطب الأداء العديد من الدراسات و البحوث التي هدفت إلى تدقيق مفهومه ولم تتمكن إلى الآن من تقديم مفهوم محدد ومتفق عليه، وذلك بسبب ثراء موضوع الأداء بالأفكار التي قدمها الباحثون والتي يمكن اعتمادها لتقييم قدرات الشركات واختبار مدى صلاحية اختيارات المديرين الإستراتيجية.

قبل الشروع في تعريف الأداء يجب الإشارة إلى أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية **(Performare)** والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[1]

ويعني الأداء بالمفهوم الشامل النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي يتم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما، و المعبر عنها بوحدات قياس معينة.[2]

يعرف الأداء بأنه مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل و القياس التي يحددها الباحثون و تمكن من إعطاء حكم قيمي على الأنشطة و النتائج و المنتجات و على آثار المنشأة على البيئة الخارجية.[3]

كما يقصد بمفهوم الأداء المخرج أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل لمؤسسة.[4]

إن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن فمعايير التقييم الداخلية، و تلك التي تحددها البيئة الخارجية هي متغيرة و أيضا العوامل التي تتحكم في نجاح المنشأة قد لا تصبح ملائمة لقياس الأداء في مرحلة النمو للشركة.

---

[1] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001، ص86.

[2] عبد الفتاح بوخمخم، **تحليل وتقييم الأداء الإجتماعي في المنشآت الصناعية**، دراسة ميدانية على الإطارات الوسطى و الدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002، ص126.

[3] Jean Yves Saulquin, **Gestion les Ressources Humaines**, N 36, Edition ESKA, Paris, Juin 2000, P.20.

[4] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء: مداخل جديدة لعالم جديد**، دار الفكر العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص3.

إن إستخدام مصطلح الأداء على نطاق واسع في البحوث والدراسات ينطلق من الأبعاد الثلاثة التالية:

1- الكفاءة (Efficiency): وتعني الطريقة الاقتصادية التي يتم بها إنجاز العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، وهي أفضل علاقة هندسية بين المدخلات والمخرجات على مر الزمن.[1]

2- الفعالية (Effectiveness): تعني قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المخططة، أو هي قدرة النظام القائم في الشركة على تحقيق أفضل النتائج بأقل قدر ممكن من الجهود و الوسائل؛

3- الاقتصادية (Economic): و تعني تحقيق درجة معقولة وكافية من الأهداف بالتركيز على التكلفة للحصول على المنفعة التي تحقق الأهداف.

- تقييم الأداء المحاسبي: يشير إلى إتجاهين أساسيين هما الأداء المالي ويعتمد على مدخل تحليل القوائم المالية والأداء التكاليفي ويعتمد على مدخل محاسبة التكاليف في توليف مجموعة من المؤشرات والمعايير، التي يعتمد عليها في الحكم على ضعف أو قوة النظام المحاسبي والناتجة أساسا من مسك الدفاتر.

ويعد الأداء المحاسبي أحد أهم المداخل الايجابية المهمة والمعاصرة، الذي له القدرة على السيطرة على العوائد في الماضي وتوقع اتجاهاتها في المستقبل مع مراعاة الوفاء بالالتزام تجاه العميل لارتباطه بالأداء في المستقبل.[2]

- تقييم الأداء التكاليفي: فيعني قدرة مقاييس ومعايير التكاليف على كشف الانحرافات الناتجة من مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط و بيان أسبابها و محركاتها في الأجلين القصير والطويل و اتخاذ ما يلزم لإجراء التصحيح اللازم.

- تقييم الأداء المالي: يعني تحليل نتائج أعمال المؤسسات بهدف الوقوف على مواطن الخلل الانحراف وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحيها. كما يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذالك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.[3]

---

[1] عبد الحي مرعي وآخرون، **محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط و الرقابة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002، ص58.

[2] فؤاد أحمد محمد العفيري، **تقييم الأداء المحاسبي وإستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006، غير منشورة، ص44.

[3] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، غير منشورة، ص77.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المحاسبي.

تقوم المؤسسات الإقتصادية على تنظيم مجموعة من الأفراد و توجيه جهودها لتطبيق أهداف معينة سواء كانت هذه الأهداف إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة محددة و على الرغم من أهمية الوظائف الإدارية و ارتباطها بيعضها البعض إلا أن لوظيفة تقييم الأداء أهمية خاصة، لأنها تمكن الغدارة من الاطمئنان إلى حسن استخدام الموارد المالية والبشرية و توجيهها نحو تحقيق الأهداف المخططة.[1]

إن تقييم الأداء يظهر مدى إسهام الشركة في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال، ما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات و من ثم تنشيط القدرة الشرائية و زيادة الدخل القومي بما يعود على المجتمع و العامل و المستهلك بالفائدة.

يراد بتقييم الأداء قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة،بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.[2]

وتدل أيضا تقديم حكم ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير أخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المؤسسة في ضوء معايير محددة سلفا.[3]

كذلك تعرف عملية تقييم الأداء على أنها تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة،وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.

هناك من يرى بان تقييم الأداء هو عملية يجب أن تكون مصاحبة لأي مسؤولية كانت،وهي لذلك جزء متمم لأي عملية إدارية في مختلف النشاطات وفي شتى القطاعات ،وفي العصر الحالي يوجد لكل نشاط إنساني أساليب موضوعية لتقييم أدائه .فنجد هناك تقييم أداء للموظف ،وللنظم المطبقة وغيره...وهناك نظم لتقييم وحدات الإنتاج ومراكز الخدمات في القطاع العام والخاص, ونظام التقييم يكون-عادة-أكثر تعقيدا كلما كانت الوظائف التي تتطلب الانجاز متعددة والأهداف التي يتوجب تحقيقها متنوعة.[4]

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء هو مجموع الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المسطرة بغية تصحيح الانحرافات أو تجنبها. وبصورة أدق فإن تقييم الأداء في البنوك هو: عملية شاملة تستخدم فيها جميع

[1] حسين خشارمة، عودة سليمان ، **تقارير الأداء في عملية الرقابة في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد:16، تشرين أول 2000، ص.11.
[2] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007، ص.31.
[3] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص.30.
[4] علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص.124.

البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.

إن تقييم الأداء المحاسبي يستمد أهميته من البعدين التكاليفي والمالي، ذلك أن نظام المعلومات المحاسبي **(AIS)** يعد جزءا من نظام المعلومات الإدارية **(MIS)** وهو بمنزلة القلب النابض يضخ المعلومات المالية للأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي، ما يمكنهم من اتخاذ القرارات وفقا لأسس اقتصادية سليمة.

و هذا يتطلب من المحاسبين ضرورة السعي المستمر لتوفير المعلومات المحاسبية الأكثر دقة و حداثة و ملائمة لتقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار في مختلف المستويات التنظيمية كونهم يعيشون اليوم في عالم يتسم بالتغير و التقدم التقني المتسارع، ما يلقي عليهم مسؤولية مسايرة هذا التقدم و متابعته.

و لكي يتسنى للمحاسبة أن تؤدي دورها بوصفها وسيلة اتصال بين الوحدات الاقتصادية، و المجتمع الذي نعيش فيه لا بد أن تعبر تعبيرا رقميا صادقا و ا/ينا عن النمو الاقتصادي، و التعبير عن حقيقة الأداء الفعلي بالاعتماد على المؤشرات المستمدة من القوائم المالية، التي تعد أهم مصادر المعلومة بالنسبة لمتخذي القرارات لكل الأطراف التي تؤثر بالوحدة الاقتصادية، لكي تمكن الأطراف من تقييم الاتجاهات المستقبلية لها.

إن سلامة الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية تستند أساسا على صحة البيانات المحاسبية المستخرجة من دفاتر الوحدة الاقتصادية و التبويب المحاسبي المعتمد، و مدى الإفصاح المقدم للجهة الرقابية العليا، لأنه بقدر ما تكون أرقام الوحدة الاقتصادية معبرة بصدق عن واقع نشاطها تكون النتائج التي يمكن التوصل إليها أكثر صحة و مدلولية.

والمحاسبة كعلم اجتماعي تؤثر و تتأثر بالعوامل البيئية المحيطة بأداء وظائف إنتاج المعلومات و توصيلها للأطراف المختلفة، لذلك نشأت الحاجة إلى ضرورة وضع ضوابط أو مبادئ عامة أو معايير تجد قبولا عاما و تمثل في مضمونها مجموعة من الإرشادات و التوجيهات للقياس و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير و القوائم المالية.

و لا شك لأنه في غياب مثل هذه المعايير قد تتعرض البيانات، التي تعدها وتوصلها المؤسسات الاقتصادية المختلفة لمخاطر التحيز و عدم الدقة و الوضوح و سوء التفسير علاوة على عدم إمكانية الاعتماد على هذه البيانات المالية في إجراء المقارنات بين المنشآت التي تختلف فيما بينها في أسس و قواعد إعداد و عرض البيانات المالية[1].

و نظرا لاهتمام إدارات المؤسسات بزيادة ثروة المساهمين شاع استخدام مقاييس الأداء التي تعتمد على المعلومات المحاسبية الداخلية، وتستخدم في تقييم الأداء المحاسبي مثل صافي الربح و مقاييس الأداء المشتقة منه و هي شائعة

[1] ياسر كفا، **مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2005، غير منشورة، ص.44.

الاستخدام على الرغم من نواحي القصور، التي تعاني منها بسبب اعتمادها بشكل جوهري على التكلفة التاريخية، و بدورها تمهل ظروف السوق الحالية إضافة إلى أنها لا تعكس عامل المخاطرة.

فاستخدام العائد على الأصول والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والدخل المتبقي والقيمة المضافة مثلا لتحديد هل تم خلق قيمة أم لا؟ يمهل زمن حدوث المنافع والتكاليف و يمهل تأثيرهما في ثروة الملاك و بالإضافة إلى هذه المقاييس تستخدم بعض المؤسسات مقاييس تعتمد على معلومات مالية مثل أسعار الأوراق المالية.

وتعد مقاييس الأداء المحاسبية ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي تتم على مستوى أعلى من المستويات التشغيلية الدنيا بالمؤسسة، و التي تستخدم لبيان مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشأة.

و لقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا جراء التطورات الاقتصادية الكبيرة وتوسع الشركات، و تنوع منتجاتها وتعقد عملياتها، ما أدى إلى إيجاد الوسائل والأساليب المختلفة بغرض تحقيق تلك المؤسسات أهدافها، وذلك من خلال ممارستها الوظائف الإدارية في التخطيط والتنظيم والرقابة وتقييم الأداء وإتخاذ القرارات.

و لأداء تلك الوظائف تطورت محاسبة التكاليف لتساعد وترشد متخذ القرار للوصول إلى القرار الأفضل واستخدمت نظم الكلفة في قياس تكلفة الأداء وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف بغية الوصول إلى الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج، ومن ثم تحقيق الكفاءة.[1]

و من هنا يمكن القول إن أهمية تقييم الأداء المحاسبي نابغة من توفير مقياس محاسبي سليم قادر على الحكم على متانة وقوة النظام المحاسبي المطبق، وكذلك الحرص على تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال والبحث عن التحسين والتطوير المستمرين في أداء الأقسام والإدارات، وكذلك المواءمة بين الأهداف و الإستراتيجيات، لضمان أهدافها في الأجلين القصير والطويل بكفاءة و فاعلية في ظل البيئة التنافسية للمؤسسة.

إن موضوع تقييم الأداء المحاسبي في الشركات الصناعية على وجه الخصوص له أهمية كبيرة و متزايدة في الوقت الحالي نظرا للتطورات التي طرأت على ظروف المنافسة العالمية، و ما أحدثته من ضغوط نحو ضرورة تحسين أداء الشركات، و ما تأتي به من فرص الدخول في أسواق وتكتلات إقتصادية عالمية أو تقديم منتجات متطورة وذات تقنيات عالية. كل ذلك أدى إلى قيام الهيئات والمنظمات المحاسبية المهنية و بالأخص لجنة المعايير المحاسبية الدولية **(ISA)** ببذل جهود كبيرة، لتحقيق التوافق على المستوى الدولي و وضع وتطوير المعايير المحاسبية، التي تمكن من الاستفادة من المقاييس المحاسبية السائدة في الدول المختلفة.

[1] فؤاد أحمد محمد العفيري، مرجع سبق ذكره ، ص.46.

تناولت العديد من الأبحاث و الدراسات موضوع تقييم الأداء و أعطته أهمية كبيرة من خلال مداخل بهدف تطوير و تحسين المقاييس المحاسبية المستخدمة في قياس الأداء التكاليفي والمالي وذلك كما يلي:

أولا: أهمية المدخل التكاليفي تتبع من القدرة على طرح صورة لتحليل الانحرافات وذلك بتحديد الانحراف الإجمالي في الأرباح المستهدفة في الموازنة، ثم تكتمل الصورة بالتدرج في تحليل الانحراف الإجمالي حتى تصل إلى أدق التفاصيل عن الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الانحراف، و لا شك أنه كلما توفرت معلومات أكثر عن أسباب الانحرافات كان تقييم الأداء أدق و كان إعداد الموازنات للفترة المقبلة معبرا بأقرب ما يكون عن الحقيقة و الواقع[1].

ثانيا: أهمية المدخل المالي والمستند إلى تحليل القوائم المالية من حيث إحتوائه على معلومات ذات دلالة ترتبط بأنشطة الشركة وربحيتها والكفاءة ودرجة المخاطرة، ويتم القيام بهذا التحليل اعتمادا على القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل، وقائدة التدفقات النقدية، وقائمة التغيير في حقوق الملكية، وذلك من خلال عدد من المؤشرات و المقاييس التي تتعلق بالمتغيرات المالية، التي تتبع أهميتها ما يلي:[2]

1. إن مقاييس الأداء المالي تستمد أهميتها من المحتوى المضاف للمعلومات المدرجة بالقوائم المالية أكثر مما تحتويه من نتائج، أي أن أهمية هذه المقاييس ترجع أصلا إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية بالتقارير المالية أكثر من أي عمل آخر؛

2. إن أرقام الأرباح المتمثلة في العائد على الاستثمار والعائد على المبيعات تحتوي على نتائج مهمة لوظيفة قياس الأداء المالي للشركات أكثر مما تحتويه أي مقاييس أخرى، بسبب أن التقارير المالية تهدف إلى توفير معلومات للمستثمرين تساعدهم في تقييم العوائد و المخاطر المرتبطة باستثماراتهم و اعتبار الأرباح المحاسبية و ما تحتويه من عناصر مهمة تعد جزءا جوهريا من هذه المعلومات؛

3. إن المؤشرات المالية التي تحتوي على بيانات التدفقات النقدية تحتوي على عامل مميز لا تحتوي عليه أي مجموعة مؤشرات أخرى، بسبب لأنها تركز بالدرجة الأولى عل دورة تحقيق النقدية؛

4. إن الدخل المتبقي يوفر معلومات ذات قيمة أعلى مقارنة بالربح المحاسبي، بسب حساب تكلفة ضمنية على رأس المال المستثمر و التي تؤدي إلى إضافة قيمة لمقياس الربح المحاسبي، و التغلب على عيوب معدل العائد على الاستثمار[3]؛

---

[1] .حسين أحمد حسين علي، **المحاسبة الإدارية المتقدمة**، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 1997، ص.142.

[2] فؤاد أحمد محمد العفيري، مرجع سبق ذكره ، ص.47.

[3] هالة عبد الله الخولي، **الاختبار الميداني للعلاقة بين مقياس الأداء الداخلي و القيمة لسوقية للمنشآت دراسة تطبيقية على قطاع الأعمال في مصر**، مجلة المحاسبة والتأمين، العدد:57، جامعة القاهرة، 2001، ص.25.

5. إن القيمة الاقتصادية المضافة توفر معلومات ذات فائدة و قيمة أعلى بالمقارنة بالدخل المتبقي و الربح المحاسبي، كما أنها تعد مقياسا شموليا للأداء لأنها تساهم في دفع المديرين في الشركات نحو التركيز على الجوانب التشغيلية الأكثر أهمية و تقييم الأداء الاستراتيجي و تحديدي خطوط الإنتاج غير المربحة، إضافة إلى زيادة التركيز على عناصر رأس المال العامل.

المطلب الثالث: متطلبات تقييم الأداء المحاسبي.

تواجه منظمات الأعمال المعاصرة بيئات سريعة التغير في متطلباتها، وفي مواردها، ومن ثم متغيرة في اتجاهاتها وأبعادها، حيث نجد تغيرا مستمرا في حجم الطلب وتنوع مواصفاته ومنافسة متواترة في الأسواق. الأمر الذي فرض على تلك المؤسسات توجها لتطور تقنياتها واستراتيجياتها، لضمان القدرة على الاستجابة السريعة لتغيرات البيئة والأسواق.

و لضمان اللحاق بالتطوير الناجح و التحسين المستمر في أداء منشآت الأعمال الحديثة، فقد برزت أهمية قياس الأداء التنظيمي و تقييمه، لتوضيح الجوانب التي تحتاج إلى التغيير و التطوير و التحديث المستمر، حيث أصبح من الضروري تطوير مقاييس جديدة للأداء تقوم على تحقيق الأهداف الإستراتيجية و تعتمد بالأساس على المقاييس المحاسبية لما لها من أهمية كبيرة كونها تحكم على كفاءة مجالات النشاط و فاعليتها في الشركة و تركز بالدرجة الأولى على تقديم منتجات متطورة و ذات جودة عالية.

إن كفاءة النظام المحاسبي و تكامل أركانه لهما أهمية بالغة كون المعلومات المحاسبية مستمدة من التقارير المحاسبية، التي غالبا ما تستخدم في تحليل البيانات و إعداد الدراسات و البحوث و إعداد التقارير النهائية، لذلك تشهد مهنة المحاسبة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بصدد تطوير التقارير المالية المنشورة و زيادة فاعليتها في خدمة مستخدميها.

و لا شك أن تقييم أداء منشآت الأعمال و الوقوف على قياس قدرتها في تنمية و تعظيم ثروة الملاك، و كذلك على الوفاء بالتزاماتها يعد أحد الجوانب التي يهتم بها مستخدمو المعلومات المحاسبية، و يجب أن يوليها واضعو السياسات المحاسبية اهتماما خاصا.

و الواقع أن جودة الأداء تعتبر من أهم المتغيرات بصدد قياس كفاءة الأداء، ذلك أن المديرين عادة ما يتقاسمون المعلومات المحاسبية مع الأطراف الخارجية كالموردين و العملاء و أيضا تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لإدارة التكلفة، حيث تساعد في ضبط الجودة و رقابتها خلال فترات مالية متتالية، بحيث أصبح لدى المديرين في الشركات

دراية واعية و متزايدة بأهمية الجودة و توقيت عرض المنتجات و طرحها في الأسواق و تقديم خدمات للعملاء فيما بعد البيع[1].

كما أصبح لدى المحاسبين بدورهم حساسية مفرطة لأهمية الجودة و التوقيت الحصول على المعلومات و تقديمها إلى المديرين بالقدر الذي يطلبونه في التوقيت المناسب، و أضفى على قياس المعلومات الصفة و الكمية حيث يمكن قياسها كما و كيفا، و كذلك يمكن قياس المعلومات و تكلفة الحصول على المعلومة و قيمة المعلومات[2].

إن التركيز على الرؤية الإستراتيجية لإدارة التكلفة أمر لا مناص منه، حيث أصبحت إدارة التكلفة تنظر إلى النجاح التنافسي للمنشأة في الأجل الطويل في حين تركز التقارير المالية فقط على النتائج في الأجل القصير، و هذا ليس بكاف طبعا، لذلك يجب على كل إدارة ناجحة في أي منشأة كانت أن تحافظ على ميزاتها التنافسية التي تتأسس على إستراتيجية فريدة من نوعها تحافظ على النجاح. و لا شك أن عوامل نجاح تلك الإستراتيجية تكمن في الاعتماد على كل من المقاييس المالية كمقياس الربح و المقاييس غير المالية كتطوير منتج موجود بالفعل و مدى إشباع رغبات العملاء، و عليه سوف تعمل تلك العوامل على إنجاح تطبيق الإستراتيجية.

و فيما يلي بيان بمتطلبات تقييم الأداء المحاسبي:

أ- توازن الوحدة الاقتصادية من منظور المحاسبة:

تعد المحاسبة الوسيلة الرئيسية التي تساعد المديرين في غدارة كل وظيفة من وظائف سلسلة القيمة، و التنسيق بين أنشطة الهيكل للمنشاة ككل، و يتطلب تحقيق تلك الأهداف تبويب الأنشطة إلى نوعين: أنشطة تضيف قيمة **(Value-Added)** و أنشطة لا تضيف قيمة **(Non Value-Added)**.

ويجب التركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة و منفعة للمنتجات أو الخدمات، التي يحصل عليها العملاء و تحقق لهم الإشباع.

و أما الأنشطة التي لا تضيف قيمة فيجب التخلص منها، و يتم تقييمها طبقا لمدى مساهمتها في وحدة المنتج النهائي من حيث الجودة و التكلفة.

و مما لا شك فيه أن مقارنة تكاليف النشاط بالمنافع ، التي تتحقق تطبيقا لتحليل التكلفة / العائد يمكن أن يزيد من الترابط بين التكلفة و الأداء و الجودة من خلال الهيكل التنظيمي للمنشأة متمثلا في الوظائف الإدارية التي

[1] مكرم باسيلي، **محاسبة التكاليف الأصالة والمعاصرة**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية المنصورة، مصر 2001، ص.12.

[2] أحمد حجاج، مكرم باسيلي، **المحاسبة الإدارية مدخل معاصر في التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات**، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2001، ص.11.

تشكلها سلسلة القيمة، و أن كل هذه المتغيرات المقترحة التي لها قيمة سوف ترفع من فعالية محاسبة التكاليف عند تحديد الإنتاج أو الخدمات.

إن نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها: هو مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة، و من ثم هو أشمل من أي نوع منهما في ضوء ذلك تهتم معظم الدراسات المعاصرة في تحديد أهداف أصحاب المصالح بالوحدة الاقتصادية.[1]

و الملاحظ أن البيانات و المعلومات المحاسبية لها من خصائص الجودة الكثير، مما يجعل منها ذات فائدة و جدوى في دعم الإدارة في صناعة و اتخاذ قراراتها، و هذه البيانات و المعلومات بصفة عامة منها المنشور و المعتمد و منها ما هو داخلي و يخص الوحدة الاقتصادية، و يعد سرا داخليا لا يجوز الإطلاع عليه من الكافة، إلا أن هذه البيانات و المعلومات المحاسبية لا تصلح وحدها في دعم القرارات إلا بالتحليل و التفسير. و حتى تساعد في توفير فرصة تحقيق حالة التوازن للوحدة الاقتصادية فلا بد لها أن تتحول إلى أداء و إنجاز من واقع القرارات التي تتخذ، و هذا يلقي على المحاسبة كعلم و مهنة دورا كبيرا.

إن الأحداث الاقتصادية، التي تمارسها الوحدة الاقتصادية تترجم إلى قيم و مؤيدة بمستندات تتناولها المحاسبة بمفهومها العام بهدف تقييم الأداء المحقق من خلال نتائجه، و هذا التقييم يتم بمعايير و مقاييس محاسبية يمكن التأكد أن هناك فرق بين الأداء المحاسبي و تقييم الأداء محاسبيا و الذي يتضح جليا من خلال ثلاثة محاور هي2:

1. **الاعتراف**: و هذا يتطلب أن تحدد المحاسبة مجموعة من المفاهيم و المصطلحات و المبادئ و كافة الأدوات العلمية من خلال تنظير محاسبي متجدد بحيث تستخدم في تحديد ما يعترف به، و ما لا يتعرف به من أوجه النشاط، و على أي ألأسس و المبادئ حتى يمكن الاعتراف بها محاسبيا؛

2. **القياس**: و هذا يتطلب من المحاسبة تقديم منهجية علمية و أسلوب قياس مجموعة معايير و مقاييس يعتمد عليها في عملية القياس بهدف تحديد النتائج و المؤشرات المعبرة عن حدوث حالة التوازن أو عدم التوازن سواء جزئي أو كلي على مستوى الوحدة الاقتصادية؛

3. إن عملية القياس المحاسبي تمثل محورا رئيسيا من محاور الأداء المحاسبي، وإذا كانت الإدارة في الوحدة الاقتصادية هي القائمة بعملية التحليل التشخيصي لحال التوازن فإنه ستركز أولا على عملية التحليل التفصيلي و ذلك بالاعتماد على المتاح من البيانات أما إذا كان الباحث طرفا خارجيا فسوف يعتمد على المنشور من المعلومات و البيانات بالوحدة الاقتصادية معبرا عنه في شكل إفصاح.

[1] صلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص.253.
[2] البارودي، **دور المحاسبة في هندسة توازن الوحدة الاقتصادي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، القاهرة، مصر، 1999، ص.ص.682 – 683.

و عليه و لخدمة توازن الوحدة الاقتصادية بمعرفة المحاسبة كعلم و كمهنة فلا بد من أمرين هما:

– بناء نموذج تعبيري عن النشاط و الأداء الذي يحدث على مستوى الوحدة الاقتصادية لخدمة مفهوم و مضمون التوازن الجزئي المتمثل في البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية؛

– التركيز على ما سوف يضيفه أي تحليل أو تقييم للعمليات، التي تم داخل الوحدة الاقتصادية و لها علاقة بالبيئة الخارجية من قيمة للمنشآت تضفي عليها الواقعية لخدمة التوازن الكلي.

لذلك يمكن القول بأن تقييم الأداء هو الطريق الوحيد للحكم على مدى صحة و سلامة النتائج الفعلية في إتمام مقارنة هذه النتائج مع ما كان يجب أن تكون عليه بهدف التحقق من كفاءة استخدام الموارد المتاحة. إن بناء نماذج لنظم تقييم الأداء بالاستناد إلى المحاسبة كهيكل لمقاييس الأداء يتطلب تطوير الثقافة المحاسبية لعلاج مقاييس الأداء كمقاييس خارجية، ومن ثم التركيز على تصميم مقاييس غير مالية تعمل جنبا إلى جنب مع المقاييس المالية و ذلك للأسباب الآتية:

- إن الكثير من مقاييس الأداء و بالتحديد المقاييس المالية ناتجة عن إجراءات محاسبية؛
- التغير في طرق إعداد معلومات التقارير المالية في السوق المحلي و الدولي.

إذ من الضروري تطوير المعلومات لتتلاءم مع الاستثمار الدولي، لأنه من المهم دراسة الخلافات بين القواعد المحاسبية المتعارف عليها لأغراض اتخاذ قرارات استثمار دولي.

و مما لا شك فيه أنه في ظل النظام الاقتصادي الجديد، الذي يتسم بالعولمة (Globalisation) و أهمية تدفق الاستثمارات بين الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى أهمية دراسة عدم التجانس (Disharmony) بين المفاهيم المحاسبية ذات القبول العام و المتفق عليها، و من بين المفاهيم المطبقة في بعض الدول حتى يتسنى مراعاة ذلك عند إعداد القوائم المالية لظهور مجموعة جديدة من مستخدمي هذه القوائم و هي الشركات القابضة بدولة الاستثمار أو لأغراض تداول الأسهم في أسواق المال الأجنبية و من ثم الاهتمام بالبحث عن مقاييس القابلية و مقارنة الربح في ظل تلك المعالجات المختلفة.[1]

ب– وجود نظام محاسبي متكامل الأركان:

إن نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في بيان مدى كفاءة الأداء المحاسبي و فاعليته باعتباره شبكة اتصال رئيسية في المشروعات و مكوناتها تستند على أركان رئيسية تمثل جوهر التشغيل في النظام المحاسبي، و بالنظر إليه نجد أن مدخلاته تتمثل في العمليات المالية التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية بشروط محددة، حتى يمكن اعتبارها

[1] فؤاد أحمد محمد العفيري، مرجع سبق ذكره ، ص.51.

عمليات مالية صالحة للتسجيل كما أنه لا بد أن تتوفر لها المستندات التي يتم التسجيل بموجبها. إن النظام المحاسبي يرتبط بأربع عمليات و هي: التسجيل و التبويب و إعداد التقارير و قياس النتائج و تحليلها.

و أما معايير أداء النظام المحاسبي فإنها تتمثل في قدرتها على مد الإدارة بالبيانات المطلوبة بالدقة المناسبة و في الوقت الملائم و بالتكلفة بالمقبولة، و بذلك فإن النظام المحاسبي الجيد هو الذي يستطيع أن يحقق ذلك للغدارة بصورة ملائمة.

و يعد النظام المحاسبي مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تعمل معا لإنجاز هدف محدد من خلال هيكل موحد ضمن وحدة اقتصادية معينة يعمل على تحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات.

و حتى تصبح مخرجات النظام المحاسبي أكثر نفعا و قيمة من مدخلاته لا بد من أن تضيف عملية التحويل قيمة و منفعة جديدة تساعد ي تحقيق الأهداف الآتية:[1]

- تحديد نتائج العمليات بتحديد وقياس المعلومات الكمية و المالية المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية و إعداد تقارير عن نتائج ذلك النشاط خلال فترة معينة؛
- تتبع موجودات الوحدة الاقتصادية و مطلوباتها، و ذلك بما يمكن من الحفاظ على موجودات الوحدة و قياس مركزها المالي في تاريخ معين؛
- مساعدة الإدارة في ممارسة وظائفها من تخطيط و رقابة و تقييم للأداء و اتخاذ للقرارات.

وإنطلاقا من استجابة المحاسبة للتغيرات الحديثة فإن نظام المعلومات يتضمن عمليات منهجية متنوعة لخلق معلومات تتمتع بخصائص معينة أهمها:

- **الملائمة**: و ما يرتبك بها من خصائص مثل تميز المعلومات بالقدرة التنبؤية و التقييم الارتدادي و التوقيت الملائم؛
- **الاعتمادية**: و ترتبط بها الموضوعية و قبلية المعلومات للمقارنة.

إن التطور الحاصل في القياس و الإفصاح المحاسبي يعكسه منهج المحاسبة الإدارية بالإفصاح المتزايد للمستخدمين الداخليين، و هو ما ل يجد ما يوازيه على مستوى الإفصاح الخارجي من خلال القوائم المالية المنشورة، و يمكن القول بأن ما يحدث من تطور للإفصاح الموجه للمستخدمين الداخليين يوما بعد يوم يمثل إشارة مسبقة بأن اهتمامات

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم، **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1985، ص.57.

الجهات الخارجية من أصحاب المصالح ستجد اهتمام المحاسبين، و ذلك انطلاقا من فهمهم الكامل لدور المحاسبة الإعلامي في ظل وظيفتها الأساسية كنظام للمعلومات.

و إن نظام المعلومات المحاسبي لا بد أن يحقق التكامل بين النظام المالي المحدث للحصول على بيانات و معلومات دقيقة، و نظم تكاليف متمثلة في تكاليف معيارية مبسط يستطيع تلبية متطلبات التقارير المالية، و كذلك نظام رقاب تشغيلية و نظام تعلم لغرض الترويج لتحسينات مستمرة و كفاءة في الأداء فضلا عن تبني نظام تكاليف لأنشطة القياس و الأداء.

ج–مدى التزام المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية :

تمثل المعايير المحاسبية الدولية في مضمونها مجموعة من الأسس والضوابط و التوجيهات، التي تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة أو خاصة ، وذلك طبقا للمبادئ و الأعراف الحاسبية المتفق عليها و المقبولة قبولا عاما التي ينبغي الأخذ بها عند إعداد البيانات المحاسبية و عرضها، ويجب أيضا في هذا الخصوص مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذه الموضوعات، و بشكل يؤدي إلى نوع من التوحيد أو الاتساق في أسلوب قياس عناصر القوائم لمستخدميها و تسهيلا للمقارنة بين البيانات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية المختلفة ضمن نشاط اقتصادي معين بصفة خاصة.[1]

تهتم هذه الدراسة بالدرجة الأولى بمعرفة مدى الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASC)** التي تعد من أبرز الهيئات الدولية التي تختص بإعداد المعايير المحاسبية و الاهتمام بتطبيقها على نطاق واسع و إيجاد نوع من التوحيد **(Unifotmity)** أو الاتساق **(Harmonization)** بين التطبيقات المحاسبية في البلدان المختلفة.

وحتى العام 1999 أصدرت هذه اللجنة 41 معيارا محاسبيا تعالج موضوعات محاسبية متنوعة في مجالي القياس والإفصاح المحاسبي **(IASA)**.

لذلك لابد للدول من إصدار القرارات التي توجب على الشركات و المؤسسات بجميع أشكالها القانونية إعداد بياناتها المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية **(IASA)** ما يترتب عليه ضرورة التعرف على الممارسات العملية بجميع الشركات و مدى التزامها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وقياس مدى التزامها بتنفيذ متطلبات هذه المعايير المحاسبية، لمعرفة الممارسات المحاسبية ومدى اتفاقها على ما جاء بالمعايير المحاسبية في مجال القياس و الإفصاح.

[1] فؤاد أحمد محمد العفيري، مرجع سبق ذكره ، ص.53.

و من هنا يتضح لنا بيان مزايا الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من حيث المعالجات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و التقارير المالية و إتمام الرقابة المحاسبية في ظل اختلاف معايير و نظم المحاسبة المتباينة في كل دولة.

و في ظل اختلاف معايير المحاسبة محليا و دوليا فإن من الضروري لتطوير الأنظمة و الإجراءات المحاسبية و الارتقاء بمستويات الخدمات المحاسبية بتوفير المعالجات الموضوعية لكل من قيمة المعاملات بالعملة الوطنية لكل دولة و فروق العملة مع تذبذب القوة الشرائية للعملات المختلفة من يوم لآخر، و دراسة تأثير حجم و طبيعة التضخم و تنظيم إعداد القوائم الموحدة للشركات الأم و فروعها الخارجية، وضبط الإجراءات الرقابية المحاسبية على هذه الفروع و الأوضاع الناتجة عن اختلاف النظم الضريبية في كل منها.[1]

إن غياب الدليل العملي من قبل الشركات و المهنيين و المحاسبين و الأكاديميين فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية المطبقة سيؤدي إلى فقدان حلقة الوصل بين الفكر المحاسبي و الواقع العملي لممارسة المهنة سعيا للتطوير أو التكيف مع الظروف المحيطة بالمهنة و لا سيما في ظل وجود الأرضية المناسبة لتطبيقها و الاستفادة من نتائج البحوث في التعرف على مشاكل التطبيق في الشركات و المؤسسات.

إن تحسين أداء الوظائف المحاسبية و الخاصة بعملية قياس المعلومات و توصيلها يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات وتحسين الأداء المحاسبي في مجال قياس بنود القوائم المالية وتقييمها، وتوفير الحماية لها ويؤدي أيضا إلى بناء قناعة بأن المعايير المحاسبية الدولية ملائمة للتطبيق في الشركات والمؤسسات.

أي أنه لضمان التطبيق الجيد لابد من فهم متطلبات المعايير المحاسبية الدولية حتى يمكن تحقيق الاتساق بين هذه المتطلبات وبين ما يجب أن تتبعه الشركات من سياسات محاسبية، لقياس أصول الشركة وتقييمها ويؤدي بدوره إلى زيادة درجة التماثل وزيادة منفعة البيانات التي تقدمها الشركات وتحتويها قوائمها المالية والإيضاحات المرفقة بها. وبهذا الصدد يجب التركيز على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وليس على ما تطبقه الشركات الأخرى المنافسة، لأن ذلك لا يتفق مع ما جاء بهذه المعايير إضافة إلى أن غياب المعايير المحاسبية الدولية لمعالجة جانب معين سيجعل الممارسات المحاسبية للشركات في معالجة هذا الجانب تتفاوت إلى حد كبير، ما يشكل عائقا في مواجهة التطورات الحديثة في مجال التطبيق والممارسة المحاسبية، لذلك لا بد من توفر كادر محاسبي مؤهل و قادر على فهم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها والشعور بأن تطبيق المعايير سيؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المحاسبي من حيث إجراءات القياس المحاسبي وعمل المقارنات ووضع أسس التحليل للبيانات المالية، ومن ثم ضمان تطوير الأداء المحاسبي باستمرار.

[1] محمد جلال الصالح، **تأثير العولمة على نظم المعلومات المحاسبية**، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد:01، 1998، ص.452.

د- الاعتماد على القوائم المالية :

نظرا للمرجعية القانونية و المهنية للقوائم المالية التي تعد استنادا إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما **(GAAP)** فإن جميع المحاسبين و معظم فريق الغدارة تستخدمها إجرائيا كنقطة انطلاق للتخطيط و التحليل. و يمكن التحدي هنا في القدرة على تعديل هذا الإطار و إثرائه لصياغة الكيفية التي يتم فيها تكوين القيمة و توضيح النقاط الغامضة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما من خلال بيانات تكميلية، فالشركة التي تقدم توصيفا واضحا و صادقا سوف تكتسب قدرا أكبر من الثقة من تلك التي لم تتعلم بعد كيف تلبي احتياجات المستثمرين إلى معلومات.

وتعد القوائم المالية، التي تلتزم الشركات بإدراجها ضمن تقريرها السنوي جزءا أساسيا من المعلومات التي يحتاج إليها قراء هذا التقرير.

وقد لا يكون بالإمكان قياس الكثير من بنود البيانات المالية بدقة، و لذلك يتم تقديرها نتيجة لحالة عدم التأكد المحيطة بنشاط الشرطة أو المخاطرة الناتجة عن تجميع البيانات المحاسبية في مجموعات معينة.

إن التقديرات المحاسبية تخضع للتغيرات المرتبطة بالواقع العملي للبيئة المحيطة سواء من حيث نشأة ظروف جديدة أو زيادة الخبرة بالظروف السائدة و توفر معلومات إضافية جديدة، و يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يتعرفوا إلى القيود المفروضة على المؤشرات المحاسبية التي ترد في تلك القوائم و حدود استخدامها، حتى يتوصلوا إل استنتاجات سليمة من وراء استخدام تلك المعلومات.

وهناك مدخلان يمكن إتباعهما لتصنيف الاختلافات المحاسبية في معالجة البنود ولهما تأثير في دلالة القوائم المالية وهما:[1]

- **الإختلاف في التشريعات:** وذلك من خلال اختيار المعايير المنظمة للمهنة و ممارسات القياس المحاسبي التي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك المتطلبات القانونية لكل دولة؛
- **الإختلاف في الممارسات الفعلية:** وذلك من خلال اختبار الممارسات الفعلية للسياسات المحاسبية المناسبة لمعدي القوائم المالية.

إن الإفصاح الذكي عن المعلومات المحاسبية يتطلب مرونة في السياسات المحاسبية المتاحة في معالجة البنود الواردة في القوائم المالية مع وجود الحرية الممنوحة لإدارة الشركة في اختيار السياسة المناسبة ومن خلال الممارسات البديلة المتعددة لهذه السياسات، التي تؤدي إلى مجموعات متباينة من البيانات المالية كل ذلك أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية **(Creative Accounting)**. وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها الطريقة التي تعالج بها الأرقام

[1] فؤاد أحمد محمد العفيري، مرجع سبق ذكره ، ص.55.

باستغلال الفجوات في القواعد واختيار القياس، وممارسات الإفصاح منها لتحويل القوائم المالية إلى ما يجب أن تكون عليه وما قد يفضل أن يريه معدو هذه القوائم في تقاريرهم للغير.

و لقد ساعدت تلك التغيرات على ظهور مفهوم تجميل المعلومات المحاسبية **(Window Dressing)** بمعنى إعادة ترتيب محتويات القوائم بحيث تعكس انطباعا مضلل أو غير ممثل لوضعها المالي، ونتيجة لذلك فإن اختلاف التقديرات المحاسبية له تأثير واضح في دلالة القوائم المالية و إفصاحها.

و من المعروف أن القوائم المالية بوضعها الحالي فقدت الكثير من محتواها الإعلامي بالنسبة للمستثمرين و المقرضين و غيرهم من متخذي القرارات، بسبب عدم إتباع المعايير و الإجراءات عند إعداد القوائم المالية الإجمالية و من أهمها إعداد القوائم المالية طبقا لمفهوم الإفصاح الكامل.[1] إن تحقيق الإفصاح الكامل يقتضي عرض تقارير فترية مرفقة مع القوائم المجمعة.[2]

و من هنا جاءت الحاجة إلى الإفصاح الدفتري وإستخدام المعلومات، التي يتم الإفصاح عنها في اتخاذ القرارات ويمكن القول بأن نشر تلك المعلومات الدفترية يؤدي إلى توفير المزيد من الدقة في القوائم المالية المنشورة، و يمنع التلاعب عن طريق إخفاء الحقائق و تحين الإفصاح المحاسبي، ما يساعد في تقييم الأداء و تقييم المشروعات، و التنبؤ بأرباحها المستقبلية في ظل متطلبات العرض والإفصاح العام، واستنباط المؤشرات القادرة على إعطاء صورة واضحة عن الشركة، والحكم على كفاءة الأداء المحاسبي.

إن تباين مستويات الأداء المحاسبي ناتج عن اختلاف حجم النشاط و نوع الملكية في الشركة، التي تعد من أهم العوامل الداخلية التي تؤثر في الأداء المحاسبي. إن إنجاز الشركات يتأثر بحجم موجوداتها الكلية و حجم أرباحها غير الموزعة، حيث يمكن توجيه الأداء المحاسبي و تأكيد المسؤولية، ومن ثم السعي الحثيث لتحقيق مستويات عليا من الأداء المحاسبي انطلاقا من النشاط باعتباره كيانا يسهل تحديد و تماسك العمليات، و إجراء تحليل و تقييم المعلومات التي تقدمها الأنشطة وصولا إلى كشف عوامل عدم الفعالية.

إن ما تم التطرق إليه في هذا المبحث يؤكد أن عملية تقييم الأداء المحاسبي تشكل بعدا رقابيا و استراتيجيا، كون تلك العملية تبين مواطن القوة و الضعف في النظام المحاسبي للشركة موطن التقييم، لذلك فقد تم التطرق إلى أهمية الأداء المحاسبي و أهمية تقييمه و المتطلبات الضرورية التي تشكل إطارا متكاملا يمكن الاعتماد عليه لإجراء عملية التقييم بوضوح، وذلك باعتبار تقييم الأداء المحاسبي قياسا للنتائج المحققة في ضوء معايير محددة سلفا بمعنى تقديم حكم ذي قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة الشركة.

---

[1] محمد سمير الصبان، ورقة عمل بعنوان **المالية المجمعة للشركات القابضة في ظل قانون شركات قطاع العمال العام ، نقد و تحليل**، المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام: استراتيجيات و أساليب التحدي، مركز التنمية الإدارية، مكتبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، يونيو 1992، ص19.

[2] عثمان محمد ياسين فراج، **التقارير المالية الدفترية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي وحدات قطاع الأعمال العام الصناعي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 11، 1995، ص267.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل يمكن التوصل الى ان اعداد القوائم المالية وتحليلها وفق النظام المحاسبي المالي تحكمها مجموعة من المفاهيم والاعتبارات ضمن الاطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة تطبيقها على الواقع العلمي، وضمان انشاطتها مع البعض مما يساهم في الحد من الخلافات الجدلية في التطبيق العملي ،الذي تشوبه مخاطر الانحياز وسوء الفهم وعدم الدقة والغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية لمستخدميها.

كما يمكن التوصل ان تحليل القوائم المالية تحكمها مجموعة من المفاهيم والمبادئ والاعتبارات ضمن الاطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العلمي ،وضمان اتساقها مع بعضها البعض مما يساهم في الحد من الخلافات الجدلية في التطبيق العلمي ،الذي تشوبه مخاطر الانحياز وسوء الفهم والدقة والغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية اثناء تحليلها ،ويجب ان يكون عند تحليل القوائم وعرضها يجب تحديد التقارير المحاسبية المناسبة في ظل ظروف معيتة ،ويجب ان يساعد هذا التحليل للمحاسبين الاختيار من بين البدائل والطرق المحاسبية التي تعكس وضعية المؤسسة الحقيقية وبالتالي تقديم معلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرار.

ودون وجود هذا الاطار من المبادئ المقبولة قبولا عاما سيستخدم كل محاسب او كل مؤسسة المبادئ والاجراءات الخاصة بهم ،ويؤدي هذا الوضع الى جعل عملية مقارنة القوائم المالية وتحليلها في منتهى الصعوبة ،اوقد تكون مستحيلة ،لان قيام بها سيتطلب البحث عن المبادئ المحاسبية المساخدمة في كل مشروع من المشروعات اوفي كل فترة من الفترات.

الفصـــل الرابـــــــع

دراســـــة حالـــــة بعـــــض

المؤسسـات الاقتصاديـة الجزائريـة

تمهيد :

إن التطور الذي عرفه الجزائري مع بداية الألفية الثالثة مع سياسة ترقية الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي في إطار الاندماج مع الاقتصاد العالمي الاروبي خاصة في ظل ارتفاع الاحتياطي النقدي الجزائري الذي عرفته الجزائر.

دفع بالحكومة الجزائرية التي تتبنى العديد من الإصلاحات الاقتصادية خاصة على المستوى المؤسساتي من خلال ترقية الاستثمار وبرامج التمويل وإنشاء المؤسسات ...الخ وبالمسايرة مع هذه التطورات تم إيجاد إصلاحات محاسبية تمثلت في تطبيق النظام المحاسبي المالي بداية سنة 2010 هذا الأخير اوجب على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضرورة العمل في المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل تخوف البيئة المحاسبية من عدم مسايرة هذا النظام لطبيعة ثقافة المحاسب الجزائري وفي ظل ما تعيشه المؤسسات الجزائرية من مشاكل، المحاسبة المتمثلة أساسا في الاندثار الكامل للأصول الاقتصادية وعدم مصداقية طرق التقييم وإعادة التقييم والمشاكل الجبائية من التهرب الضريبي والأسواق الموازية ..الخ فالرهانات الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسات الجزائرية دفعت هذه الأخيرة نحو ضرورة تطوير نظمها الإنتاجية والإدارية والمعلوماتية والمحاسبية على السواء بهدف الاستغلال لمواردها الاقتصادية والمالية والبشرية من خلال تفعيل وظائف التسيير المختلفة وتعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قيد الدراسة(مؤسسة حفر الآبار بورقلة ،وحدة الأنابيب بغرداية ،فرع واد نومر سوناطراك طريق غرداية ،ومؤسسة ضخ الغاز بحاسبي الرمل بالاغواط) ،كأحد أهم مؤسسات المنظومة الاقتصادية نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وما يمكن أن تلعبه المؤسسات على مستوى السياسة الاقتصادية ونظرا للطبيعة الاقتصادية للقطاع يفرض على المحاسبة مسايرة هذه الخصوصية من حيث طبيعة نظام معلومات المحاسبي وشكل القوائم المالية وفي ظل حقيقة ما تم التوصل إليه في الجانب النظري من الدراسة ،كما يهدف الجانب التطبيقي من الدراسة الميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة والمهتمين وخبراء في مجال المحاسبة بهدف الإجابة عن الإشكالية المرتبطة بالدراسة والمتمثلة في مدى استجابة النظام المحاسبي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تحسين الممارسات المحاسبية وتحليل أهم مشاكل التي تتعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي لهذا النوع من المؤسسات في التعبير عن الحقيقة الاقتصادية لحجم الأعمال المنجرة خلال الفترة من تطبيق النظام المحاسبي .

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول: الدراسة الميدانية الطريقة والإجراءات؛**
- **المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج ؛**
- **المبحث الثالث : اختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: الدراسة الميدانية (الطريقة والإجراءات).

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها ويتم التفاعل معها والتعبير عنها كيفيا أو كميا فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح سماتها أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها.

المطلب الأول: طرق الدراسة

تم إعداد استمارة الاستبيان باللغة العربية وقد حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة من أجل تسهيل عملية التجاوب معها من قبل المستجوبين بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث المطروحة، والإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة من جهة ورفع نسبة الإجابة والتعامل مع الأسئلة بشكل جدي دون ملل من جهة أخرى.

الفرع الأول: أدوات الدراسة

1- مصادر البيانات الثانوية[1]:

تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال مصادر البيانات الثانوية لأخد تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وتتمثل هذه المصادر في:

- ✓ الكتب والمراجع العلمية والأجنبية؛
- ✓ النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية؛
- ✓ التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية؛
- ✓ الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المحاسبة العمومية؛

2- مصادر البيانات الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية لتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، وذلك من خلال توزيعها على الموظفين في المؤسسات العمومية، ومن ثم تفريغ وتحليل محتويات الاستبانة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية for Statistical Package Social Science (SPSS) بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

[1] عبد المجيد قدي، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والادارية**، الطبعة الأولى، دار الأبحاث للترجمة وللنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 104.

3- المقابلات[1] :

إن عنصر المقابلات في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام ورئيس للحصول على المعلومات، حيث قمنا بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول النظام المحاسبي ومدى تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية حيت حاولنا جاهدين استقصاء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي.

كما نشير إلى أنه تم التركيز على المقابلات غير الرسمية، ذلك لأن المقابلات الرسمية تتضمن إجراءات رسمية كطلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته مما يؤثر ويمس ذلك سرعة الحصول على المعلومات، ومن خلال هذه المقابلات استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالدراسة وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، إلا أنه اعتبر مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة إثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي تمت المقابلة معها والمتمثلين في الممارسين للمهنة في ميدان المحاسبة، و في بعض المؤسسات الاقتصادية.

4- جمع الملاحظات:

من خلال الزيارات الميدانية للهيئات الفاعلة في مجال الدراسة استطعنا تسجيل على العموم بعض الملاحظات ساعدتنا في توجيه منهجية بحثنا، واستقصاء المعلومات من مصادر أخرى وأبرز ما نشير إليه في هذا المجال:

- ✓ المعلومات والوثائق غير المنظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها؛
- ✓ التكتم والسرية من قبل الموظفين العموميين بهذه الهيئة؛
- ✓ عدم تلقي إجابات واضحة ودقيقة من قبل الموظفين نظرا لارتباط اهتمامهم وتوجهها نحو الجوانب الإدارية؛

الفرع الثاني: تحضير الاستبانة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان بالإضافة إلى مكوناته، طريقة تبويب الأسئلة، مرورا بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات، والطريقة المعتمدة للاختبار الأولي لها وصولا إلى معالجة الاستثمارات.

- **إعداد الاستمارة:**

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- ✓ اعتمدنا في إعداد أسئلة الاستبيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة؛
- ✓ توافق الترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري في الفصل الأول؛

[1] مقابلة موجهة، **إطار مالي** بمؤسسة صناعة الانابيب ALFAPAIPE بتاريخ :2015/03/23،على الساعة 10:00.

✓ ولقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الابتعاد عن التعمق في طرح أسئلة النظام المحاسبي والممارسات وقواعد التقييم والمحاسبة المطبقة، والعمل بالمقابل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط حتى نجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصى، وكل ذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية؛

●هيكل استمارة الاستبيان:

تضمنت الاستمارة اربعة وخمسون سؤالا (54) سؤالا موزعة على 06 محاور رئيسية، ومن أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على عدة أنواع من الأسئلة منها:

✓ أسئلة مغلقة تحتمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان؛

✓ أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة حول جملة من القضايا المرتبطة بالموضوع على أساس الإجابات المستندة لجملة من الخيارات ويبقى مجال الإجابة مفتوح أمام أفراد العينة لإضافة وجهات نظرهم التي لم تتضمنها مجموعة الخيارات المقترحة؛

ولقد تم توزيع الأسئلة على أربعة أقسام رئيسية كما يلي:

القسم الأول: يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة، ويضم العينة من (1 إلى 6).

القسم الثاني:يتناول هذا القسم الأسئلة المرتبطة الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF .

القسم الثالث:يتناول هذا القسم قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF .

القسم الرابع:يتناول هذا القسم انعكاس الإصلاح المالي على الممارسات المحاسبية SCF .

القسم الخامس:الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF .

القسم السادس: الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF .

القسم السابع: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF .

قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان استنادا إلى الإجابات واختبارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان والمتوسط الحسابي للمتغير المستقل والمتغير التابع.

قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة من المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (4-1): درجة أهمية بنود الاستمارة

الأهمية	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر : من إعداد الطالب

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي الأهمية وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وسنوضح ذلك من خلال الجدول رقم: (2-2).

الجدول رقم: (2-2): مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي، طريقة حساب ليكارت الثلاثي مثلا 3-2=1 والنسبة 3/2= 0.8 تضاف إلى أقل قيمة من محتوى مجالات ليكارت الثلاثي[1]

الجدول رقم (4-2): مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط الحسابي	من 01- 1.79	من 1.8- 2.59	من 2.6- 3.39
درجة	منخفظة	متوسطة	عالية

المصدر : من إعداد الطالب.

- **المعالجة الإحصائية للدراسة .**

بهدف الوصول إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبوبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكومبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية إختبار نموذج الدراسة وفرضيتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* إصدار22 وبرنامج Excel2007.

لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها إستخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية :

- ✓ النسب المئوي والتكرار؛
- ✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تقدير نسبة الموافقة على فقرات ومعرفة الأهمية النسبية لها؛

[1] أبو صالح محمد وآخرون ،**مقدمة في الإحصاء** ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2004 ص223

- ✓ معامل ألفا كرونباخ؛
- ✓ معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات ؛
- ✓ اختبار T لمتوسط عيتة واحدة one sample T Test
- ✓ تحليل التباين في اتجاه واحد باستخدام one way anova
- ✓ معامل الانحدار الاحادي البسيط Régression

الجدول رقم (4–3): الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

المؤسسات المستقبلة	البيـان	التكرار	النسبة %
المؤسسة العمومية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE المؤسسة لضخ الغاز بحاسي رمل مؤسسة سوناطراك فرع واد نومر بغرداية	الاستمارات الموزعة	135	100
	الاستمارات المسترجعة	128	0.94
	الاستمارات المفقودة	07	0.05
	الاستمارات الملغاة	03	0.01
	الاستمارات المقبولة	**128**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على استمارات الاستبيان

المطلب الثاني: صدق وثباث الإستبيان.

للتأكد من صدق وثباث فقرات الإستبيان

1. قياس ثباث الإستبيانة: يقصد بثبات الإستبيان أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). الذي يعد من أفضل المقايس للدلالة على ثباث وصدق الإستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته 0.906 (90%)هذا يدل على أن أسئلة الإستبانة ثابثة، والجدول التالي يوضح إختبار الثباث والصدق لمحاور الدراسة.

جدول رقم (4-4): نتائج إختبار ثباث وصدق الإستبيانة.

الرقم	العبارة	عدد العبارات	معامل التباث
01	الممارسات المحاسبية في ظل نطام المحاسبي المالي (SCF)	09	0.901
02	قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	09	0.899
03	إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية	09	0.902
04	الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	09	0.900
05	الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	09	0.904
06	التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي	09	0.904
المجمـــوع		54	0.906

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج (SPSS) version 22

02- قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان : ويكون ذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient)، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع لها كما يلي:

أ- **المحور الأول**: الجدول رقم (2-4) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور الأول(الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)).

الجدول رقم(4-5) : معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية	
		معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية.	** 0.510	0.000
2	يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة	** 0.478	0.000
3	النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية	** 0.610	0.000
4	يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط	** 0.596	0.000
5	يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية.	** 0.379	0.000
6	النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	** 0.649	0.000
7	زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم داخل المؤسسة	** 0.647	0.000
8	النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية	** 0.511	0.000
9	إن تطبيق قواعد (SCF)المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال	** 0.454	0.000

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

- **التحليل الإحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-5) يتضح أن معاملات الارتباط الدالة قد تراوحت بين **0.379 عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 5(يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية) كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة0.05في الفقرة رقم6 (النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية)، كأكبر قيمة:**0.649، و بذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

أ- المحور الثاني:

الجدول رقم (2-5) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور الثاني (قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF).

الجدول رقم(4-6): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية	
		معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	إن تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقيم .	** 0.533	0.000
2	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم.	** 0.528	0.000
3	هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.	** 0.591	0.000
4	هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة.	** 0.517	0.000
5	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.	** 0.507	0.000
6	يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية.	** 0.459	0.000
7	تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد.	** 0.514	0.000
8	يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال.	** 0.427	0.000
9	هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي.	** 0.472	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

- **التحليل الإحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-6) يتضح أن معاملات الإرتباط الدالة قد تراوحت بين**0.427عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 1 (يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال) كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم: 3 (هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي) كأكبر قيمة:**0.591، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

أ- المحور الثالث:

الجدول رقم (2-6) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور الثالث (إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية) .

الجدول رقم(4- 7) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية	
		معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد	** 0.507	0.000
2	الدورات التكوينية التي قامت بها مؤسستكم مجدية وجد فعالة	** 0.484	0.000
3	المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار	** 0.582	0.000
4	المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير	** 0.590	0.000
5	النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها	** 0.604	0.000
6	إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي	** 0.432	0.000
7	إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	** 0.626	0.000
8	إن إنعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي له انعكاس إيجابي	** 0.408	0.000

9	أتظن أنه ينقص عمل مكمل وتكوين متواصل من أجل إنجاح هذه الإصلاحات المحاسبية	** 0.437	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

- **التحليل الإحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-7) يتضح أن معاملات الارتباط الدالة قد تراوحت بين**0.432 عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 6 (إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي)كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم7 (إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة) كأكبر قيمة:**0.626 وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- المحور الرابع:

الجدول رقم (2-7) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور الرابع (الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)) .

الجدول رقم(4-8) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية: معامل الإرتباط	المؤشرات الإحصائية: مستوى المعنوية
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	** 0.564	0.000
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	** 0.390	0.000
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.571	0.000
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	** 0.605	0.000
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية	** 0.653	0.000

	والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية		
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	** 0.594	0.000
7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	** 0.587	0.000
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.449	0.000
9	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظلSCF	** 0.444	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

- **التحليل الإحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-8) يتضح أن معاملات الارتباط الدالة قد تراوحت بين**0.390 عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 2 (الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية)كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم5 (الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية) كأكبر قيمة بـ:**0.653 وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

ت- المحور الخامس:

الجدول رقم (4-9) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور الخامس الخاص بالإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) .

الجدول رقم(4-9) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والمعدل الكلي لفقراته

		المؤشرات الإحصائية	
الرقم	العبارات	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	النظام المحاسبي المالي يساعد المؤسسة عن الإفصاح والقياس عن مختلف الأنشطة من خلال وجود اتصال مالي محكم	0.453**	0.000
2	يحتوي النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات	0.465**	0.000

	المحاسبية التي تساعد على إيصال المعلومة المالية		
3	الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة	0.709**	0.000
4	النظام المحاسبي نقلة نوعية في إيصال المعلومة واستحداث جيد في نقل المعلومة المالية والمساهمة في اتخاذ القرار	0.527**	0.000
5	الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح	0.499**	0.000
6	الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها	0.468**	0.000
7	الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور	0.554**	0.000
8	يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل	0.414**	0.000
9	الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية	0.433**	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22**

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

التحليل الإحصائي: من خلال الجدول رقم (4-9) يتضح أن معاملات الارتباط الدالة قد تراوحت بين**0.414 عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 8 (يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل)كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم3 (الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة) كأكبر قيمة:ب: **0.709، وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

ث- المحور السادس:

الجدول رقم (4-10) يبنّ معاملات الارتباط بنّ كل فقرة من فقرات المحور السادس (التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي) .

الجدول رقم(4-10) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية	
		معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي	** 0.555	0.000
2	هناك حاجة للاطلاع على المحاسبين والمهنيين على التعديلات الأخيرة في مجال المحاسبة والنظر إلى التحولات التي تشهدها البيئة الدولية	** 0.490	0.000
3	صعوبة اكتشاف تحيز من قبل الإدارة بسبب) التقديرات المحاسبية،طرق القياس)	** 0.493	0.000
4	صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديمين للنماذج المستخدمة فيSCF	** 0.570	0.000
5	في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم	** 0.594	0.000
6	صعوبة الحصول على معلومات موتوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية	** 0.443	0.000
7	التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابقPCN	** 0.706	0.000
8	الموارد البشرية غير مؤهلة وغير مهيأة للتعامل مع النظام المحاسبي المالي	** 0.490	0.000
9	غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلالSCF	** 0.539	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22**

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى0.05

- **التحليل الاحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-10) يتضح أن معاملات الارتباط الدالة قد تراوحت بين**0.443 عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم 2 (صعوبة الحصول على معلومات موتوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية)كأصغر قيمة، و عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم7 (التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابقPCN) كأكبر قيمةبـ:**0.706 ، في حينٌ أن الفقرة رقم 08 وبذلك تعتبر فقرات المجال السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

04- الصدق البنائي للمجالات: الجدول رقم (4-10) يبنّ معاملات الارتباط بينّ معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجالات.

الجدول رقم (4-11): يبين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

	عنوان المحور	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
جميع المحاور	الممارسات المحاسبية في ظل نطام المحاسبي المالي (SCF)	0.731**	0.000
	قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	0.800**	0.000
	إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية	0.729**	0.000
	الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	0.785**	0.000
	الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	0.789**	0.000
	التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي	0.650**	0.000

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:** من خلال الجدول رقم (4-11) يتضح أن معاملات الثبات كانت عالية بالنسبة لكل محور إذ أن معامل الثبات للمحور الأول (الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي)، بدرجة **0.731 و هي درجة جيدة، كما أن معامل الثبات للمحور الثاني(الإفصاح والقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدولي قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF))كان بدرجة **0.800 وهى درجة عالية أما معامل الثبات للمحور السادس (التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي)كان بدرجة0.650** مما يكسب الإستبيان مصداقية كبيرة لتحقيق ماتتطلبه الدراسة.

المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج

بعد تطرقنا في المبحث الاول إلى كل من أدوات ومنهجية الدراسة والأساليب الإحصائية التي قمنا بإتباعها لتحليل المعطيات المجمعة سوف نبين من خلال هذا المبحث أهم النتائج التي تحصلنا عليها وذلك بهذف الإجابة على التساؤلات التي طرحناها في بداية دراستنا.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

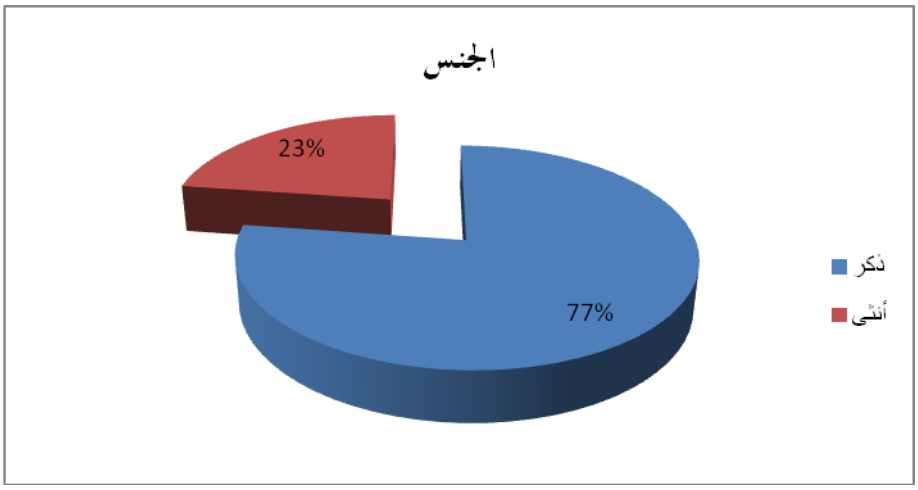
أولا: الجنس

جدول رقم(4-12) : توزيع عينة دراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	99	%77,3
أنثى	29	%22,7
المجموع	128	%100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (4-1): توزيع عينة دراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

التحليل :من خلال الجدول والشكل اعلاه: نلاحظ من خلال الجدول أن: أغلب افراد العينة هم ذكور بنسبة **77%** من مجموع المستجوبين بينما بلغت نسبة الإناث في العينة **23%** و هذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على مهنة المحاسبة مقابل عزوف الإناث عن الإهتمام بإمتهان المحاسبة أو خوض مجال البحث فيه.

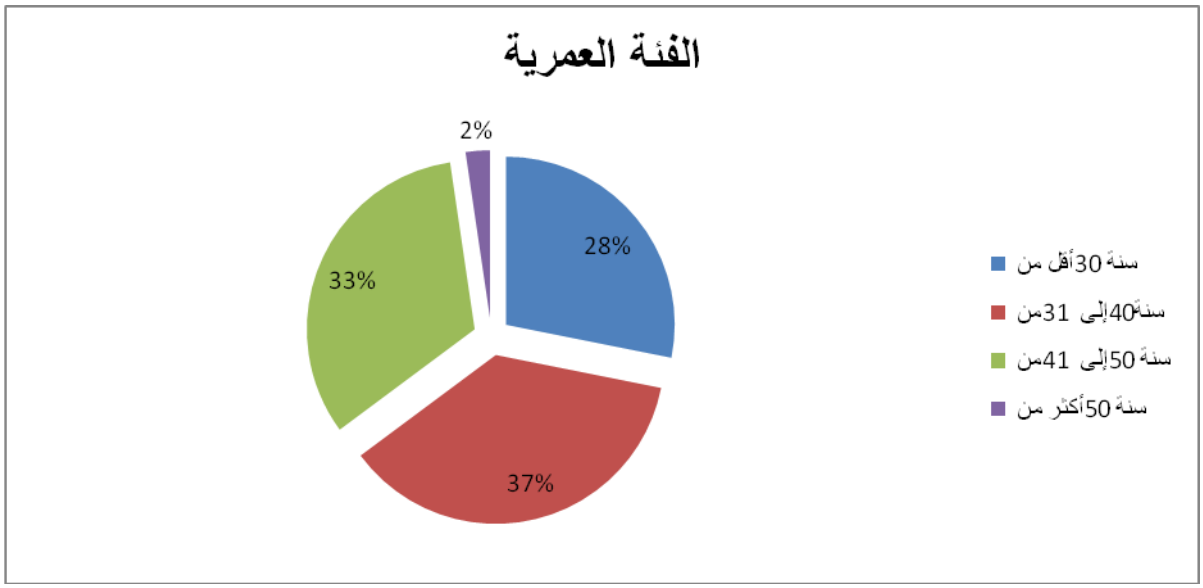
ثانيا: الفئة العمرية

جدول رقم(4-13) : توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	36	%28,1
من 31 إلى 40سنة	47	%36,7
من 41 إلى 50 سنة	42	%32,8
أكثر من 50 سنة	3	%2,3
المجموع	128	%100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (4-2): توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

جاء توزيع عينة الإستبيان حسب العمر كالتالي:

الفئة العمرية [من 31 إلى 40سنة] كانت بنسبة **36.7%** وهي الفئة ذات أكبر نسبة وتليها الفئة العمرية [من 41 إلى 50سنة] بنسبة **32.8%** من مجموع المستجوبين، أي أن أغلب فئة العينة هم من ذوي الخبرة ، أما الفئة

العمرية [أقل من 30سنة] فكانت بنسبة 28.1% تم تلتها الفئة العمرية [أكثر من 50سنة] بنسبة 2.3%، ويفسر هذا التوزيع بين فئات العمرية لأفراد العينة على أن نسبة الشباب كانت عالية وهذا راجع للمستوى التعليمي وكذالك متطلبات مزاولة مهنة المحاسبة.

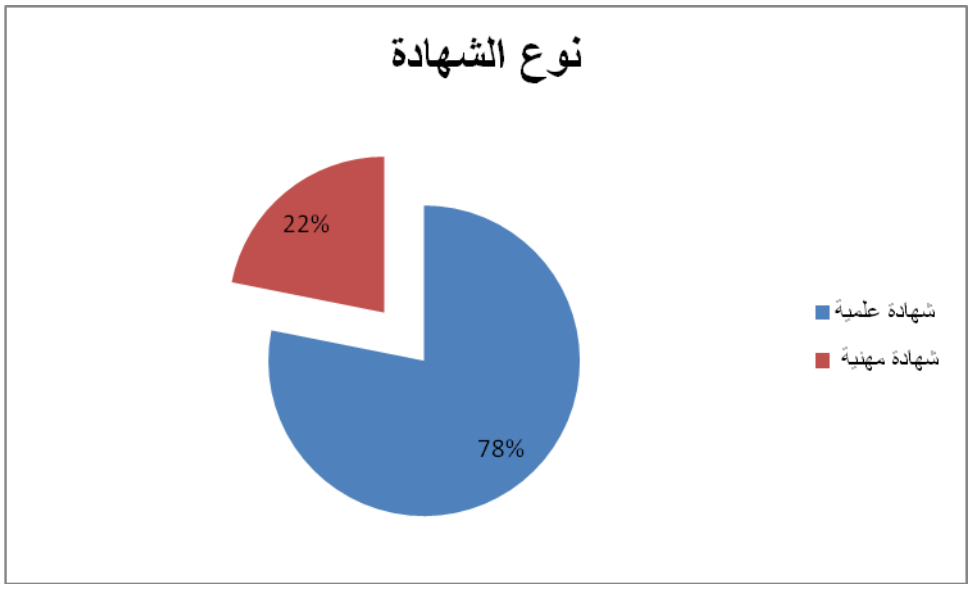
ثالثا: الشهادة المتحصل عليها

جدول رقم(4-14) : توزيع عينة دراسة حسب نوع الشهادة

البيان	التكرار	النسبة
شهادة علمية	100	%78,1
شهادة مهنية	28	%21,9
المجموع	128	%100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (4-3): توزيع عينة دراسة حسب نوع الشهادة



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن:

أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي جامعي، إذ أن 78 % من العينة لديهم شهادة علمية، أما ما نسبته 22% لديهم شهادات مهنية ، وهذه نتائج تدل على أن الغالبية العظمة من عينة الدراسة يتمتعون بمستوى من التأهيل العلمي على الإجابة على الأسئلة الخاصة بالدراسة.

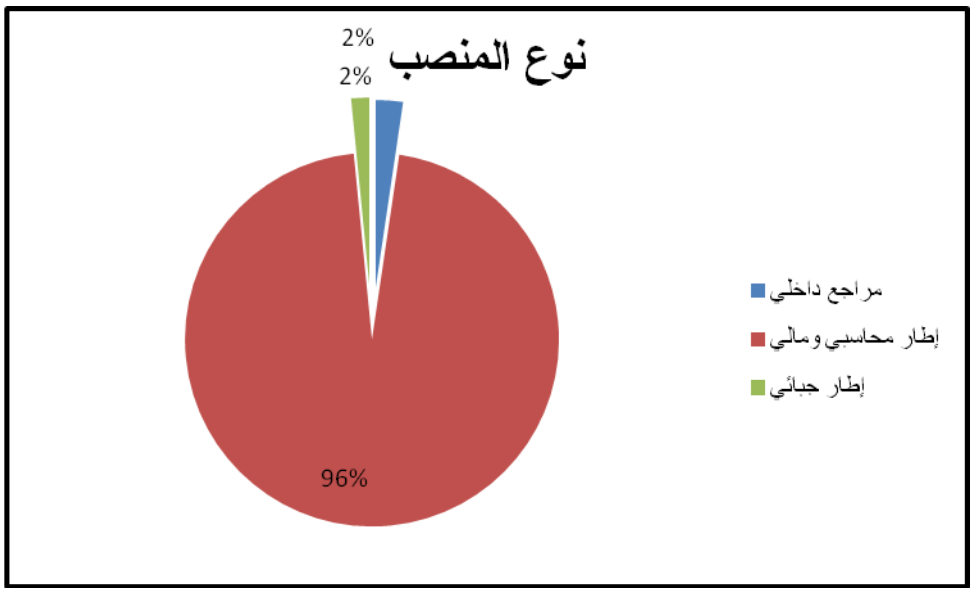
خامسا: نوع المنصب

جدول رقم(4-15) : توزيع عينة دراسة حسب نوع المنصب

البيان	التكرار	النسبة
مراجع داخلي	3	%2,3
إطار محاسبي ومالي	123	%96,1
إطار جبائي	2	%1,6
المجموع	128	%100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (4-4): توزيع عينة دراسة حسب المنصب



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول نلاحظ أن:

أن نسبة **96.1%** من المستجوبين كانت في الفئة الثانية(إطار محاسبي ومالي) وأن نسبة **2.3%** كانت في فئة الأولى (مراجع داخلي)، أما الفئة الثالثة فكانت نسبتها **1.6%** (إطار جبائي).

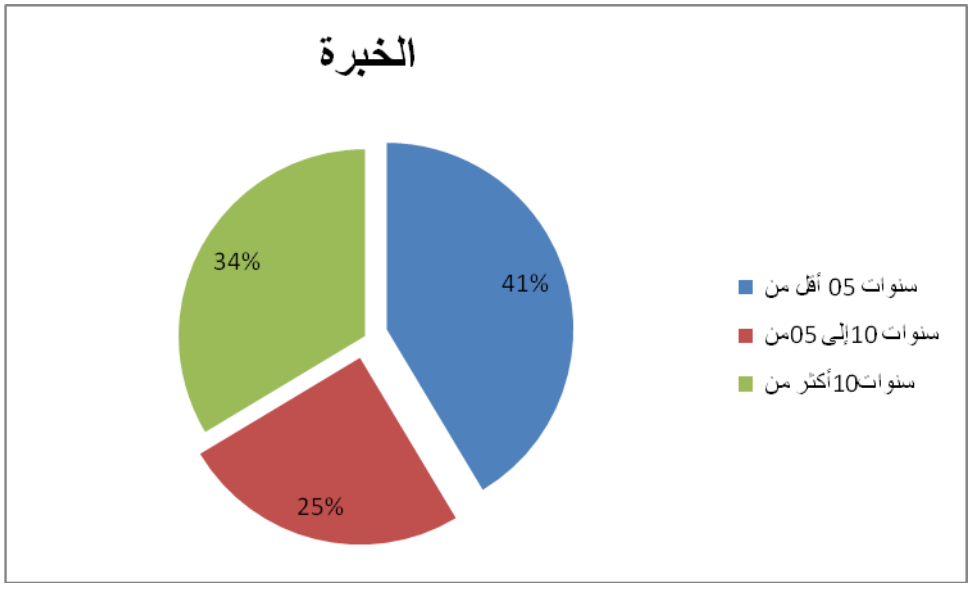
سادسا: الأقدمية في المؤسسة:

جدول رقم(4-16) : توزيع عينة دراسة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	53	%41,4
من 05إلى 10 سنوات	32	%25,0
أكثر من 10سنوات	43	%33,6
المجموع	128	%100

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (4-5): توزيع عينة دراسة حسب الأقدمية في مؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل السابق :

أن اكبر نسبة كانت **41.4%** من فئة أقل من 05 سنوات خبرة تلتها فئة أكثر من 10سنوات بنسبة **33.6%**، ثم فئة (05 – 10) سنوات بنسبة **25%**، ثم الفئتين أكثر من 21 سنة و(16–20) سنة بنسبة **9%** و**8%** على توالي ، هذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة تتمتع بقدرة كافية على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على متغيراتها بكل موضوعية .

المطلب الثاني : تحليل محاور الدراسة

أولا: عرض إستجابات الأفراد حول متغيرات الدراسة .

نحاول في مايلي تحليل البيانات المجمعة حول عينة الدراسة. ونجيب عن السؤال التالي: "هل توجد ممارسات في نظام المحاسبي المالي "

1. **الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي** : في مايلي عرض لتقييم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

جدول رقم (4–17) : الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

	العبـارات	المحور الأول:الممارسات المحاسبية في ظل معايير الإقرار المالي الدولي			
			موافق	محايد	غير موافق
1	انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية	التكرار	84	16	28
		النسبة%	21.9	12.5	65.6
2	يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة	التكرار	100	12	16
		النسبة%	78.1	9.4	12.5
3	النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية	التكرار	99	15	14
		النسبة%	77,3	11,7	10,9
4	يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط	التكرار	100	15	13
		النسبة%	78,1	11,7	10,2
5	يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن	التكرار	86	23	19

	الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية.	النسبة%	67,2	18,0	14,8
6	النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	التكرار	84	21	23
		النسبة%	65,6	16,4	18,0
7	زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم داخل المؤسسة	التكرار	66	36	26
		النسبة%	51,6	28,1	20,3
8	النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية	التكرار	69	24	35
		النسبة%	53,9	18,8	27,3
9	إن تطبيق قواعد (SCF)المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال	التكرار	102	17	9
		النسبة%	7,0	13,3	79,7
المجموع		النسبة%	68.57	18.57	12.86

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 68.57% من افراد عينة الدراسة موافقون على أن الممارسات المحاسبية تخضع لنظام المحاسبي المالي ويرجع موقفهم في ذلك الشكل إلى ممارستهم وتعاملهم مع النظام المحاسبي المالي، ، وأن ما نسبته 12.57% غير موافقون على أن الممارسات المحاسبية تخضع لنظام المحاسبي المالي.

وكحوصلة القول: تخضع الممارسات المحاسبي لنظام المحاسبي المالي .

2. **قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي** : في ما يلي عرض لتقييم قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.

جدول رقم (4–18) : قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.

العبـارات		المحور الثاني: قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد			
			موافق	محايد	غير موافق
1	إن تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقيم	التكرار	90	30	8
		النسبة%	70,3	23,4	6,3
2	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم	التكرار	90	24	14
		النسبة%	70,3	18,8	10,9
3	هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	التكرار	86	23	19
		النسبة%	67,2	18,0	14,8
4	هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة	التكرار	84	27	17
		النسبة%	65,6	21,1	13,3
5	يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	التكرار	80	33	15
		النسبة%	62,5	25,8	11,7
6	يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية	التكرار	83	29	16
		النسبة%	64,8	22,7	12,5
7	تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم	التكرار	90	24	14

	المحاسبي في الجامعات والمعاهد	**النسبة%**	70,3	18,8	10,9
8	يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال	**التكرار**	81	18	29
		النسبة%	63,3	14,1	22,7
9	هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي	**التكرار**	81	28	19
		النسبة%	63,3	21,9	14,8
المجموع		**النسبة%**	59.44	20.51	13.1

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **القرار الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 59.44% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أن النظام المحاسبي المالي يخضع لقواعد التقييم والقياس المحاسبي ، وأن نسبة 20.51% لم يبدوا رأيهم في دراسة ، وأن ما نسبته 13.1% غير موافقون على أن النظام المحاسبي المالي يخضع لقواعد التقييم والقياس المحاسبي.

وكحوصلة يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يخضع لقواعد التقييم والقياس المحاسبي.

3. **إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية** : في ما يلي عرض لتقييم إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية.

جدول رقم (4–19) : إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية.

	العبـارات	المحور الثالث: إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية			
			موافق	محايد	غير موافق
1	يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد	التكرار	92	21	15
		النسبة%	71,9	16,4	11,7
2	الدورات التكوينية التي قامت بها مؤسستكم مجدية وجد فعالة	التكرار	72	36	20
		النسبة%	56,3	28,1	15,6
3	المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار	التكرار	79	24	25
		النسبة%	61,7	18,8	19,5
4	المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير	التكرار	68	33	27
		النسبة%	53,1	25,8	21,1
5	النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها	التكرار	66	36	26
		النسبة%	51,6	28,1	20,3
6	إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي	التكرار	82	20	25
		النسبة%	64,1	15,6	19,5
7	إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	التكرار	80	23	25
		النسبة%	62,5	18,0	19,5

8	إن إنعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي له انعكاس إيجابي	التكرار	79	30	19
		النسبة%	61,7	23,4	14,8
9	أتظن أنه ينقص عمل مكمل وتكوين متواصل من أجل إنجاح هذه الإصلاحات المحاسبية	التكرار	91	21	16
		النسبة%	71,1	16,4	12,5
المجموع		النسبة%	55.87	21.17	17.6

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 55.87% من أفراد عينة الدراسة موافقون على أنه هناك إنعكاس للإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية ، وأن نسبة 17.6% غير موافقون على أنه هناك إنعكاس للإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية.

وكحوصلة يمكن القول ان هناك إنعكاس للإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية.

4. **الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي** : في ما يلي عرض لتقييم الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (***SCF***)

جدول رقم (4-20) : الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي .

	العبـــارات	المحور الرابع: الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي			
			موافق	محايد	غير موافق
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	التكرار	76	28	24
		النسبة%	59,4	21,9	18,8
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	التكرار	82	34	12
		النسبة%	64,1	26,6	9,4
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	التكرار	83	29	16
		النسبة%	64,8	22,7	12,5
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	التكرار	85	29	14
		النسبة%	66,4	22,7	10,9
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	التكرار	84	24	20
		النسبة%	65,6	18,8	15,6
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	التكرار	88	19	21
		النسبة%	68,8	14,8	16,4

7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	التكرار	74	31	23
		النسبة%	57,8	24,2	18,0
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	التكرار	64	33	31
		النسبة%	50,0	25,8	24,2
9	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظل SCF	التكرار	98	20	10
		النسبة%	76,6	15,6	7,8
المجموع		النسبة%	63.72	21.45	14.84

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي :**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 63.72% من افراد عينة الدراسة موافقون على أنه هناك إفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي ، وأن نسبة 14.84% غير موافقون على أن أنه أنه هناك إفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي .

وكحوصلة القول: أنه هناك إفصاح والشفافية في النظام المحاسبي المالي .

5. الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي : في مايلي عرض **الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي جدول رقم (4-21) : الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .**

	العبـارات	المحور الخامس: الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي			
			موافق	محايد	غير موافق
1	النظام المحاسبي المالي يساعد المؤسسة عن الإفصاح والقياس عن مختلف الأنشطة من خلال وجود اتصال مالي محكم	التكرار	87	27	14
		النسبة%	68	21,1	10,9
2	يحتوي النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على إيصال المعلومة المالية	التكرار	86	26	16
		النسبة%	67.2	20.3	12.5
3	الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة	التكرار	89	26	13
		النسبة%	69.5	20.3	10.2
4	النظام المحاسبي نقلة نوعية في إيصال المعلومة واستحداث جيد في نقل المعلومة المالية والمساهمة في اتخاذ القرار	التكرار	88	26	14
		النسبة%	68.8	20,3	10,9
5	الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح	التكرار	83	31	14
		النسبة%	64.8	24.3	10.9
6	الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها	التكرار	83	31	14
		النسبة%	64.8	24.2	20.9
7	الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء	التكرار	91	28	9

	المحاسبي المتطور	النسبة%	71.1	21.9	7
8	يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل	التكرار	91	16	21
		النسبة%	71.1	12.5	16.4
9	الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية	التكرار	94	19	15
		النسبة%	73.4	14.8	11.7
المجموع		النسبة%	69.44	19.96	12.37

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 69.44% من افراد عينة الدراسة موافقون على أنه هناك إتصال مالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، وأن نسبة 12.37% % غير موافقون على أن هناك إتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .

وكحوصلة القول: هناك إتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .

6. **التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي** : في ما يلي عرض **التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.**

جدول رقم (4-22) : التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.

العبـارات		المحور السادس: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي			
			موافق	محايد	غير موافق
1	معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي	التكرار	87	26	15
		النسبة%	68	20.3	11.7
2	هناك حاجة للاطلاع على المحاسبين والمهنيين على التعديلات الأخيرة في مجال المحاسبة والنظر إلى التحولات التي تشهدها البيئة الدولية	التكرار	90	23	15
		النسبة %	70.3	18	11.7
3	صعوبة اكتشاف تحيز من قبل الإدارة بسبب التقديرات المحاسبيةوطرق القياس	التكرار	81	31	16
		النسبة%	63.3	24.2	12.5
4	صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديمين للنماذج المستخدمة في**SCF**	التكرار	74	35	19
		النسبة%	57.8	27.3	14.8
5	في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم	التكرار	72	28	28
		النسبة%	56.3	21.9	21.9
6	صعوبة الحصول على معلومات موثوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية	التكرار	82	23	23
		النسبة%	64.1	18	18
7	التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابقPCN	التكرار	96	15	17
		النسبة%	75	11.7	13.3
8	الموارد البشرية غير مؤهلة وغير مهيأة	التكرار	81	27	20

	للتعامل مع النظام المحاسبي المالي	النسبة%	63.3	21.1	15.6
9	غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلالSCF	التكرار	99	14	15
		النسبة%	77.3	10.9	11.7
المجموع		النسبة%	66.12	19.26	14.57

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة بما يمثل ما نسبته 66.12% من افراد عينة الدراسة موافقون على أنه هناك تحديات وعراقيل تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي ، وأن نسبة 14.57% غير موافقون على أنه هناك تحديات وعراقيل تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وكحوصلة القول: يوجد تحديات وعراقيل تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي .

ثانيا: أوساط الحسابية وإنحراف المعياري لمحاور الدراسة

1. المحور الأول: الممارسات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي

الجدول رقم(4-23):الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الأول

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية	2.44	0.830	عالية
يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة	2.66	0.692	عالية
النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية	2.66	0.667	عالية
يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط	2.68	0.651	عالية

يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية.	2.52	0.742	عالية
النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	2.48	0.783	عالية
زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم داخل المؤسسة	2.31	0.791	عالية
النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية	2.27	0.865	عالية
إن تطبيق قواعد (SCF)المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال	2.73	0.585	عالية
المجموع	2.52	0.734	عالية

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير معطيات الجدول إلى أن هناك ممارسات محاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي وهذا مايوضحه المتوسط الحسابي العام الذي كان موجبا ومرتفعا بقيمة: 2.52، حيث أن العبارة " إن تطبيق قواعد (SCF)المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال." إذا جاءت في مرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2.73 والعبارة" يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط " كان ترتبها الثاني بمتوسط حسابي بلغ 2.68 ، وإنحراف معياري بقيمة 0.651 .

بينما جاءت عبارة" النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية " بمتوسط حسابي ضعيف قدرة قيمته بـ: 2.27 وإ نحراف معياري قيمته0.865 وهذا مايشير إلى أن النظام المحاسبس المالي يخضع للممارسات المحاسبية.

2. **المحور الثاني: قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم(4-24): الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الثاني

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقييم.	2.64	0.598	عالية
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم	2.59	0.681	عالية
هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي	2.52	0.742	عالية
هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة	2.52	0.721	عالية
يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق	2.51	0.699	عالية
يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية	2.52	0.699	عالية
تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد	2.59	0.681	عالية
يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال	2.41	0.837	عالية
هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي	2.48	0.742	عالية
المجموع	2.53	0.777	عالية

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير نتائج الدراسة الموجودة في جدول السابق إلى:

موافقة أفراد العينة على عبارة " تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد " إذ جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.59 برجة عالية مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة .

كما جاءت العبارة " يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال." ، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.41، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الإستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذا العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تم الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.53والتي تدل على انه هناك إفصاح وقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدولي .

3. المحور الثالث: إنعكاس الاصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية

الجدول رقم(4-25): الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الثالث

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد	2.60	0.691	عالية
الدورات التكوينية التي قامت بها مؤسستكم مجدية وجد فعالة	2.41	0.747	عالية
المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار	2.42	0.800	عالية
المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير	2.32	0.803	عالية
النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها	2.31	0.791	عالية

إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي	2.45	0.798	عالية
إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	2.43	0.800	عالية
إن إنعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي له انعكاس إيجابي	2.47	0.742	عالية
أتظن أنه ينقص عمل مكمل وتكوين متواصل من أجل إنجاح هذه الإصلاحات المحاسبية	2.59	0.705	عالية
المجموع	2.44	0.76	عالية

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير نتائج الدراسة الموجودة في جدول السابق إلى:

- **موافقة أفراد العينة على عبارة** " يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي إذ جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.60 بدرجة عالية مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة .

كما جاءت العبارة " النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها." ، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.31، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الإستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذ العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تم الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.44والتي تدل على أن إنعكاس الإصلاح المحاسبي دور مهم في تعزيز الممارسات المحاسبية .

4. **المحور الرابع :الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم(4-26): الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور الرابع

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر.	2.41	0.788	عالية
الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية.	2.55	0.662	عالية
الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.	2.52	0.709	عالية
الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية.	2.55	0.685	عالية
الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	2.50	0.753	عالية
التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية.	2.52	0.753	عالية
الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية.	2.40	0.777	عالية

التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير.	2.26	0.825	عالية
الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظل SCF .	2.69	0.612	عالية
المجموع	2.48	0.729	عالية

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير نتائج الدراسة الموجودة في جدول السابق إلى:

- **موافقة أفراد العينة على عبارة** " الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظلSCF "إذ جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.69 برجة عالية مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة .

كما جاءت العبارة " التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير." ، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.26، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الإستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذا العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تم الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.48 والتي تدل على انه هناك إفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي.

5. المحور الخامس:الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم(4-27): الوسط الحسابي وانحراف المعياري للمحور الخامس

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
النظام المحاسبي المالي يساعد المؤسسة عن الإفصاح والقياس عن مختلف الأنشطة من خلال وجود اتصال مالي محكم	2.57	0.684	عالية
يحتوي النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على إيصال المعلومة المالية	2.55	0.708	عالية
الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة	2.59	0.669	عالية
النظام المحاسبي نقلة نوعية في إيصال المعلومة واستحداث جيد في نقل المعلومة المالية والمساهمة في اتخاذ القرار	2.58	0.683	عالية
الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح	2.54	0.686	عالية
الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها	2.54	0.686	عالية
الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور	2.64	0.61	عالية
يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل	2.55	0.762	عالية
الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية	2.62	0.689	عالية
المجموع	2.57	0.686	عالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

- **التحليل الإحصائي:**

تشير نتائج الدراسة الموجودة في جدول السابق إلى:

- **موافقة أفراد العينة على عبارة** " الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور " إذ جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.64 برجة عالية مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة .

كما جاءت العبارة " الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها." ، في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.54، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الإستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذ العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تم الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.57والتي تدل على انه يوجد إتصال مالي في ظل النظام المحاسبي المالي .

6. المحور السادس: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم(4-28): الوسط الحسابي وإنحراف المعياري للمحور السادس

البيان	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة
معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي	2.56	0.696	عالية
هناك حاجة للاطلاع على المحاسبين والمهنيين على التعديلات الأخيرة في مجال المحاسبة والنظر إلى التحولات التي تشهدها البيئة الدولية	2.59	0.693	عالية
صعوبة اكتشاف تحيز من قبل الإدارة بسبب) التقديرات المحاسبية،طرق القياس)	2.51	0.710	عالية
صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديمين للنماذج المستخدمة فيSCF	2.43	0.739	عالية
في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم.	2.34	0.88	عالية

صعوبة الحصول على معلومات موتوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية	2.46	0.783	عالية
التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابقPCN	2.62	0.711	عالية
الموارد البشرية غير مؤهلة وغير مهيأة للتعامل مع النظام المحاسبي المالي	2.48	0.753	عالية
غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلالSCF	2.66	0.681	عالية
المجمــوع	2.51	0.738	عالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إجابات الاستبانة و نتائج الـ:Spss النسخة 22

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن إستجابة أفراد العينة للعبارة الثانية " غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلالSCF " كانت عالية حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 2.66 وبدرجة عالية مما يدل على موافقة أفراد العينة على هذه العبارة بشدة.

في حين جاءت عبارة " في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم " في مرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يساوي 2.34 ..

ومن الملاحظ أيضا أن أراء العينة حول هذا المحور كانت جيدة، حيث أن متوسط الحسابي لهذا محور يساوي 2.51 والذي يبن أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يواجهه تحديات وعراقيل.

المبحث الثالث :تحليل واختبار الفرضيات

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من صحة المعلومات المتوفرة من المجتمع بعد وجود تغيرات جديدة في المجتمع وقد تكون أثرت على المتوسط الحسابي المعروف حاليا لأحد الباحثين فيرغب بالتأكد من وقوع التغيير أو عدم وقوعه باختبار قيمة المتوسط، يهتم هذا المجال حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي أو اختبار F وذلك لدراسة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات المستجوبين.

ويقصد بتحليل التباين (One-Way ANOVA):[1] العمليات الرياضية الخاصة بتقسيم مجموع المربعات الكلي لمجموعة من البيانات إلى مصادره المختلفة وتلخص نتائج التحليل في جدول يعرف بجدول تحليل التباين ANOVA Table. إن الهدف من اجراء هذا التحليل هو اختبار فرضية تساوي متوسطات مجموعة من العينات وتعرف بالمعالجات أو المعاملات دفعة واحدة.

ولاختبار مساواة متوسطات المجموعات يتم تقسيم التباين الكلي للمتغير التابع إلى مركبتين الأولى معروفة المصدر وتسمى بين المعاملات (Between Group) ومصدرها الفروقات بين متوسطات المجموعات، فإذا كان هذا الجزء كبيرا فان متوسطات المجموعات غير متساوية، والثانية داخل المجموعات (Within Group) وهي الجزء غير معروف المصدر والذي يسمى في بعض الأحيان الباقي أو الخطأ.

نرفض الفرضية التي تقول أن متوسطات المجموعات متساوية في حالة إذا كانت نسبة التباين داخل المجموعات كبيرا، وهذه النسبة تسمى قيمةF، فإذا كانت قيمة F كبيرة نسبيا فإن متوسطات المتغير التابع للمجموعات غير متساوية، ويمكن القول أن قيمة F كبيرة نسبيا إذا كانت المساحة فوقها (مستوى دلالتها Sig) أقل من المستوى المقبول لدينا α والتي غالبا تساوي 0.05 فإذا كانت قيمة Sig أقل من α فإن متوسطات المجموعات غير متساوية، وإذا كانت قيمة Sig أكبر من α=0.05فإن متوسطات المجموعات متساوية.

المطلب الأول :تحليل اتجاه التباين في اتجاه واحد لافراد العينة من خلال مايلي:

الفرع الأول: بالنسبة للوظيفة

1- الفروقات الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي :

نص الفرضية الأولى: لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

وأما الفرضية البديلة: على الأقل اثنان (من اربع) غير متساويان:H_1

[1]يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 2005، ص22.

حيث أن μ تمثل رمزا للفئة المستهدفة، وبالتالي فإن:

μ_1: يمثل فئة مراجع داخلي .

μ_2: تمثل اطار مالي .

μ_3: محاسبي .

μ_4: اطار جبائي.

الجدول رقم(4-29): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	المراجع الداخلي	03	2.44	0.55
	اطار مالي ومحاسب	123	2.53	0.35
	اطار جبائي	2	2.55	0.31
	المجموع	**128**	**2.53**	**0.53**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-30): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الأول.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.191	2	0.096	0.608**	0.546
	داخل المجموعات	19.667	125	0.157		
	المجموع	**19.858**	**127**			

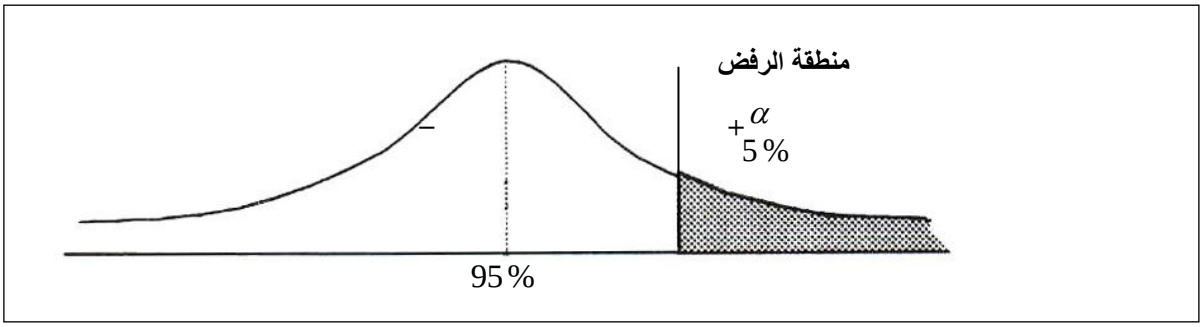
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **التحليل الاحصائي :**

يتبين من الجدول رقم (4-31) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بان الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تساهم في تحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة $0.05<$ وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بان الممارسات في ظل النظام المحاسبي لا تحقق كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

الشكل البياني:رقم (4-6)يوضح مناطق الرفض وقبول الفرضية

أما إذا كان الفرض البديل [1]"أكبر من" فإننا نستخدم اختبار الطرف الأيمن حيث تتركز منطقة الرفض (أو مستوى المعنوية) في الطرف الأيمن للمنحنى كما يلي (وذلك بافتراض أن مستوى المعنوية 5%):



المصدر: من اعداد الطالب بناء على تحليل Ficher

2- الفروقات في قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF :

نص الفرضية الثانية: لا يوجد فروق جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة حول قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي **SCF** أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-31): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الوظيفة.

المحـور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	المراجع الداخلي	03	2.44	0.55
	إطار مالي ومحاسب	123	0.53	0.35
	إطار جبائي	02	2.55	0.31
	المجموع	**128**	**2.53**	**0.35**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

[1] العتوم ،شفيق ،**طرق الاحصاء** ،الطبعة الأولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ،2006،ص210 .

الجدول رقم (4–32): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثاني.

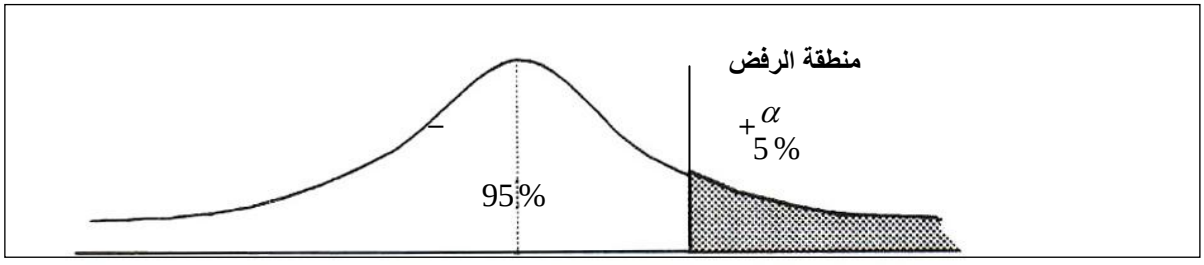
المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.25	2	0.12	**0.96	0.90
	داخل المجموعات	16.307	125	0.13		
	المجموع	**16.33**	**128**			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم (4–33) أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تطبيق قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05 وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ، أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

الشكل البياني:رقم (4–7) يوضح مناطق الرفض وقبول الفرضية

أما إذا كان الفرض البديل[1] "أكبر من" فإننا نستخدم اختبار الطرف الأيمن حيث تتركز منطقة الرفض (أو مستوى المعنوية) في الطرف الأيمن للمنحنى كما يلي (وذلك بافتراض أن مستوى المعنوية 5%):



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تحليل Ficher

[1] العتوم ،مرجع سبق ذكره ،ص212

3- الفروقات في انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية :

- **نص الفرضية الثالثة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات العمومية من أهم المسائل المطروحة في الجزائر. أي: H_0: $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-33): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	مراجع داخلي	03	2.00	0.38
	إطار مالي ومحاسب	122	2.44	0.39
	إطار جبائي	2	2.55	0.31
	المجموع	**127**	**2.44**	**2.44**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-34): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثالث.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	بين المجموعات	0.61	2	0.30	**1.96	0.14
	داخل المجموعات	19.64	124	0.15		
	المجموع	**20.08**	**126**			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-35) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من أهم المسائل المطروحة في الجزائر، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة

بأن انعكاس الاصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

4- الفروقات في الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

- **نص الفرضية الرابعة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	مراجع داخلي	03	2.51	0.65
	إطار مالي ومحاسب	123	2.48	0.39
	اطار جبائي	2	2.61	0.23
	المجموع	128	2.48	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-36): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.34	2	0.17	**0.10	0.90
	داخل المجموعات	19.90	125	0.15		
	المجموع	19.93	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-37) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

5- الفروقات في الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

- **نص الفرضية الخامسة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-37): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	مراجع داخلي	03	2.48	0.89
	إطار مالي ومحاسب	123	2.61	0.52
	اطار جبائي	2	2.72	0.23
	المجموع	128	2.61	0.52

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-38): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الخامس :

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.75	2	0.03	0.13**	0.87
	داخل المجموعات	35.40	125	0.28		
	المجموع	35.48	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-39) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

6- الفروقات في التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF

- **نص الفرضية السادسة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن هناك تحديات وعراقيل تواجه تطبيق النظام المحاسبي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF	مراجع داخلي	03	2.29	0.55
	إطار مالي ومحاسب	123	2.51	0.39
	اطار جبائي	2	2.61	0.78
	المجموع	128	2.51	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-40): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور السادس :

المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.164	2	0.08	**0.51	0.59
	داخل المجموعات	19.78	125	0.15		
	المجموع	19.94	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(2-24) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الفرع الثاني : بالنسبة الخبرة

1- الفروقات الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

- **نص الفرضية الأولى:** لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي $H_0:\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

وأما الفرضية البديلة: على الأقل اثنان (من اربع) غير متساويان:H_1 Versus

حيث أن μ تمثل رمزا للفئة المستهدفة، وبالتالي فإن:

μ_1: اقل من 5 سنوات .

μ_2: مابين 5 و10 سنوات .

μ_3 : أكثر من 10 سنوات .

μ_4: 15 سنة فأكثر .

الجدول رقم(4-41): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الاقدمية والخبرة

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	اقل من 05 سنوات	53	2.55	0.37
	مابين 05 و10 سنوات	32	2.52	0.36
	اكثر من 10 سنوات	43	2.49	0.44
	المجموع	128	2.52	039

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-42): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الخبرة على مجالات درجة المحور الأول.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.10	2	0.53	33 0**	0.71
	داخل المجموعات	19.75	125	0.15		
	المجموع	19.85	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتبين من الجدول رقم (4-43) من خلال اختلاف سنوات الخبرة بين الفئات المستهدفة أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بان الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تساهم في تحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة $0.05<$ وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بان الممارسات في ظل النظام المحاسبي لا تحقق كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

2- الفروقات في قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF :

- **نص الفرضية الثانية:** لا يوجد فروق جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة حول قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي **SCF** أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-43): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني حسب الخبرة.

المحور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	اقل من 05 سنوات	53	2.50	0.35
	مابين 05 سنوات و10 سنوات	32	0.59	0.37
	اكثر من 10 سنوات	43	2.51	0.34
	المجموع	128	2.53	0.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-44): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثاني.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.17	2	0.08	**0.68	0.50
	داخل المجموعات	16.15	125	0.12		
	المجموع	16.33	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم (4-45) أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تطبيق قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05 وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ، أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

3- الفروقات في انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية :

- **نص الفرضية الثالثة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات العمومية من أهم المسائل المطروحة في الجزائر. أي: H_0 $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-45): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث حسب الخبرة.

المحـور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	اقل من 05 سنوات	53	2.38	0.39
	مابين 05 و10سنوات	32	2.56	0.37
	أكثر من 10 سنوات	42	2.41	0.41
	المجموع	127	2.44	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-46): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الثالث.

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
انعكاس الإصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	بين المجموعات	0.66	2	0.33	**2.11	0.12
	داخل المجموعات	19.42	124	0.15		
	المجموع	20.08	126			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(2-47) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من أهم المسائل المطروحة في الجزائر، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن انعكاس الاصلاح المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية أي $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$.

4- الفروقات في الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

نص الفرضية الرابعة: لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-47): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة

المحـور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	اقل من 05 سنوات	53	2.49	0.41
	مابين 05 و10سنوات	32	2.49	0.41
	أكثر من 10 سنوات	42	2.47	0.36
	المجموع	128	2.48	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-48): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع.

المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.01	2	0.006	**0.03	0.96
	داخل المجموعات	19.92	125	0.15		
	المجموع	19.93	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-49) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

5- الفروقات في الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

- **نص الفرضية الخامسة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-49): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	اقل من 05 سنوات	53	2.63	0.70
	مابين 05 و10سنوات	32	2.61	0.37
	أكثر من 10 سنوات	43	2.57	0.34
	المجموع	128	2.61	0.52

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-50): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الخامس :

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.08	2	0.04	0.15**	0.85
	داخل المجموعات	35.39	125	0.28		
	المجموع	35.48	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-51) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

6- الفروقات في التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF

- **نص الفرضية السادسة:** لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن هناك تحديات وعراقيل تواجه تطبيق النظام المحاسبي SCF أي$H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(4-51): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الخبرة

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF	اقل من 05 سنوات	53	2.44	0.41
	مابين 05 و10سنوات	32	2.67	0.25
	أكثر من 10 سنوات	43	2.49	0.43
	المجموع	128	2.51	0.39

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (4-52): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور السادس :

المحـور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.07	2	0.53	3.56**	0.03.
	داخل المجموعات	18.86	125	0.15		
	المجموع	19.94	127			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(4-53) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة:

الفرع الأول:إختبار الفرضيات

نعتمد في إختبار الفرضية على إختبار **One-Sample Test** ، ونستند على الجدول رقم(2-22).

الجدول رقم(4-53): دراسة المعنوية لمحاور الإستبيان

المحـاور	متوسط حسابي	القيمة المخيرة	فرق متوسط	قيمة T	مستوى المعنوية
الممارسات المحاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي (SCF)	2.52	2	0.52	15.07	0.000
قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	2.53	2	0.53	16.81	0.000

إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية	**2.44**	**2**	**0.44**	**12.42**	**0.000**
الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	**2.48**	**2**	**0.48**	**13.95**	**0.000**
الإتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	**2.61**	**2**	**0.61**	**13.06**	**0.000**
التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي	**2.51**	**2**	**0.51**	**14.72**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

1- إختبار الفرضية الاولى:

تتعلق الفرضية الأولى بالممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، وتشير إلى:

H_0: لا توجد الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى(α =0.05).

H_1: توجد الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى(α =0.05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن متوسط الحسابي كانت قيمة 2.52 وأن قيمة فرق المتوسط كان 0.0.52 وقيمة T 15.07حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم فوق الحياد أي موافقون على أن هناك ممارسات محاسبية في ظل نظام المحاسبي المالي ونسبة أفراد العينة الرافض لمستوى ممارسات المحاسبية في ظل معايير الإقرار المالي الدولي .

ومماسبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.05 نصل إلى رفض الفرض العدمي

وقبول الفرضية H_1: أي توجد الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى(α =0.05).

2- إختبار الفرضية الثانية:

تتعلق الفرضية الثانية قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF ، وتشير إلى:

H_0: لايوجد قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF عند مستوى ($\propto$ =0.05). H_1: يوجد إفصاح وقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدول قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF ي عند مستوى($\propto$ =0.05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن متوسط الحسابي كانت قيمة 2.53 وأن قيمة فرق المتوسط كان 0.53 وقيمةT 16.81 حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم موافقون على أن هناك مستوى قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF ونسبة أفراد العينة الذي غير موافقون على أن هناك قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF .

ومماسبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.005 نصل إلى رفض الفرض العدمي.

وقبول H_1:.يوجد قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي الماليSCF ($\propto$ =0.05).

3 – إختبار الفرضية الثالثة:

تتعلق الفرضية الثالة قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

H_0: لا توجد قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF مستوى ($\propto$ =0.05).

H_1: قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF عند مستوى ($\propto$ =0.05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن متوسط الحسابي كانت قيمة 2.44 وأن قيمة فرق المتوسط كان 0.44 وقيمةT 12.42 حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم موافقون على أن هناك مستوى للإفصاح والقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدولي ونسبة أفراد العينة الذي غير موافقون على أن هناك مستوى للإفصاح والقياس في ظل معايير الإقرار المالي الدولي .

ومماسبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.005 نصل إلى رفض الفرض العدمي

وقبول H_1: قواعد التقيم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF عند مستوى ($\propto$ =0.05).

4 إختبار الفرضية الرابعة:

تتعلق الفرضية الثالثة انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ، وتشير إلى:

H_0: لايوجد انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى ($\propto$ =0.05). .

H_1: يوجد انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى ($\propto$ =0.05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن متوسط الحسابي كانت قيمة 2.48 وأن قيمة فرق المتوسط كان 0.48وقيمةT 13.95 حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم موافقون على أن هناك مستوى انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ونسبة أفراد العينة الذي غير موافقون انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية.

ومما سبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.005 نصل إلى رفض الفرض العدمي

وقبول H_1: يوجد انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ($\propto$ =0.05).

5 – إختبار الفرضية الخامسة:

تتعلق الفرضية الخامسة : الاتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF ، وتشير إلى:

H_0: لا يوجد اتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF عند مستوى ($\propto$ =0.05).

H_1 : يوجد اتصال المالي في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF عند مستوى ($\propto$ =0.05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن متوسط الحسابي كانت قيمة 2.61 وأن قيمة فرق المتوسط كان 0.61 و قيمةT 13.06 حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم موافقون على أن هناك مستوى يوجد اتصال مالي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي ونسبة أفراد العينة الذي غير على انه هناك اتصال مالي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي

ومما سبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.005 نصل إلى رفض الفرض العدمي

وقبول H_1: يوجد اتصال مالي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي ($\propto$ =0.05).

6- اختبار الفرضية السادسة

تتعلق الفرضية الثالث بالتحديات و العراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في ظل معايير الإقرار المالي الدولي، وتشير إلى:

H_0: لا توجد عراقيل وتحديات تواجه تطبيق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى (α =0.05). .

H_1: توجد عراقيل وتحديات تواجه تطبيق نظام المحاسبي المالي المؤسسات الاقتصادية عند مستوى (α =0.05) .

تشير المعطيات الجدول السابق أن متوسط الحسابي للمحور السابع نسبته 2.51 وأن قيمة فرق المتوسط نسبته 0.51 وقيمة T 14.72 حيث تم إختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة التي كانت إجابتهم موافقون على أن هناك تحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ي ونسبة أفراد العينة الذي غير موافقون على أن هناك تحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .

ومما سبق بما أن مستوى المعنوية يساوي 0.000 أي أقل من 0.005 نصل إلى رفض الفرض العدمي وقبول H_1: أي توجد تحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية (α =0.05).

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات استخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

1- البعد الأول: الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

H_0 الفرضية الجزئية الأول : توجد ممارسات محاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

H_1 الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد ممارسات محاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4-54): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrélations Pearson

البعد الأول	الإحصائيات	الفرضية H_0 و H_1
الممارسات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي SCF	معامل الارتباط	0.731
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

المصدر : المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي**: يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين الممارسات المحاسبية بلغت قيمته 0.73 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب طردي وقوي وهذا من خصائص معامل الارتباط

2- البعد الثاني: قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (**SCF**)

الفرضية الجزئية الأول : توجد قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4-55): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

البعد الثاني	الإحصائيات	الفرضية H_0 و H_1
قواعد التقييم والقياس المحاسبي المالي في ظل SCF	معامل الارتباط	0.80
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي**: يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين قواعد التقييم والقياس المحاسبي بلغت قيمته 0.80 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب طردي وقوي بين قواعد التقييم والقياس المحاسبي وفقا لإفراد العينة

3- البعد الثالث: قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (**SCF**)

- **الفرضية الجزئية الأول** :يوجد إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛
- **الفرضية الجزئية الثانية** : لا يوجد إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4-56): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

البعد الثالث	الإحصائيات	الفرضية H 0 وH1
إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية	معامل الارتباط	0.72
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

القرار الإحصائي:يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية 0.72وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب طردي وقوي بين الإصلاح المحاسبي والوظيفة المحاسبية

4- البعدالرابع: قواعد التقيم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (**SCF**)

- **الفرضية الجزئية الاول** : الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛
- **الفرضية الجزئية الثانية** : لا يوجد إفصاح محاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4-57): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

البعد الأول	الإحصائيات	الفرضية H 0 وH1
الإفصاح المحاسبي المحاسبي المالي في ظل SCF	معامل الارتباط	0.78
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي**:يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين الإفصاح المحاسبي بلغت قيمته 0.80 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب طردي وقوي بين قواعد الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي وفقا لأفراد

5- البعد الخامس: الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (**SCF**)

- **الفرضية الجزئية الأول** : توجد اتصال مالي في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05)
- **الفرضية الجزئية الثانية** : لا يوجد اتصال مالي في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4-58): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

البعد الأول	الإحصائيات	الفرضية H H_0 و H_1
الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي SCF	معامل الارتباط	0.80
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي**:يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين الاتصال المالي والنظام المحاسبي بلغت قيمته 0.80 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب طردي وقوي بين الاتصال المالي في ظل الإصلاح المحاسبي.

6- البعد السادس: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (**SCF**)

- **الفرضية الجزئية الأول** : توجد التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛
- **الفرضية الجزئية الثانية** : لا التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي عند مستوى المعنوية (α =0.05) ؛

الجدول رقم(4–59): اختبار محاور الاستبانة باستخدام نتائج معامل الارتباط corrèlations Pearson

البعد الأول	الإحصائيات	الفرضية H و H_1 0
التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.65
	مستوى المعنوية	0.000
	حجم العينة	128

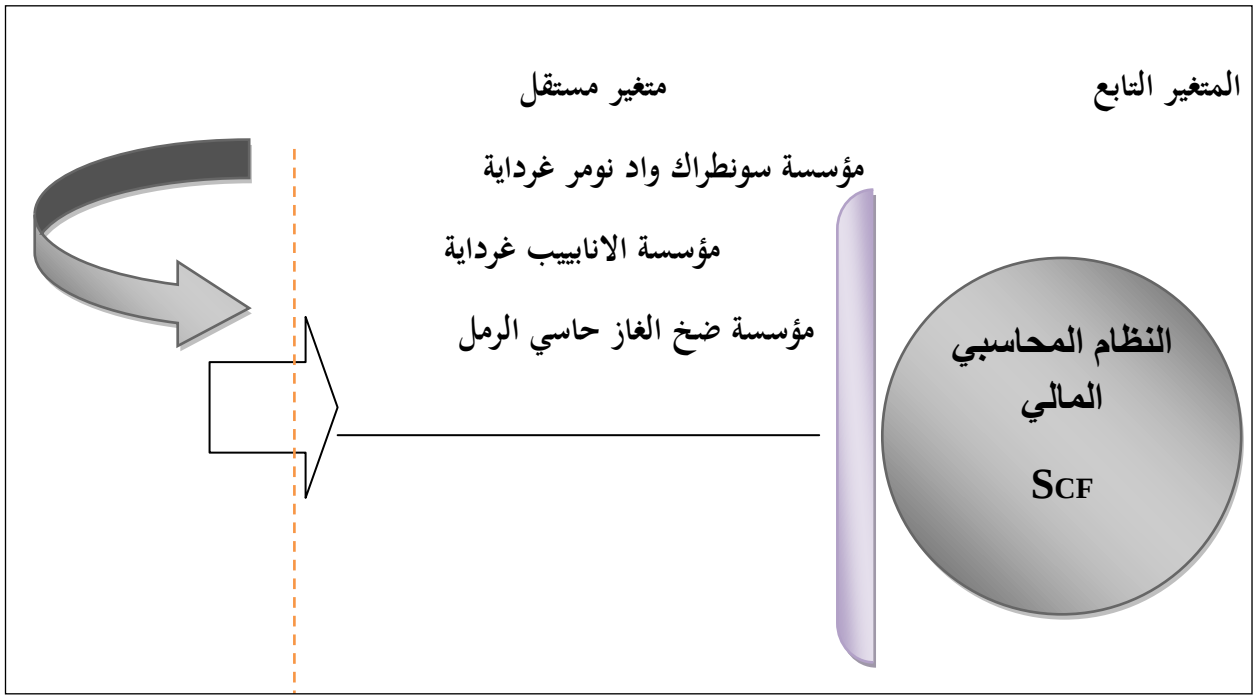
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي:** يظهر من الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بلغت قيمته 0.65 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) مما يدل على وجود معامل ارتباط موجب

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression

يتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبما اننا بصدد دراسة العلاقة بين النظام المحاسبي ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية .

الشكل رقم (4–8) يوضح دراسة معنوية نموذج الانحدار من خلال دراسة العلاقة بين المتغير التفسير والمتغير التابع



المصدر : من إعداد الطالب لتحديد متغيرات الدراسة

أولا: اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط [1]:

لاختبار الفرضية الكلية للنموذج نتبع الخطوات التالية :

- **الفرض العدمي** :(H_0) نموذج الانحدار غير معنوي ؛
- **الفرض البديل** (H_1) نموذج الانحدار معنوي
- **الفروض بشكل اخر** :
- **الفرض العدمي** :(H_0) جميع معاملات الانحدار غير معنوية لاتختلف عن الصفر
- **الفرض البديل** : (H_1) واحد على الاقل من معاملات الانحدار معنوية تختلف عن الصفر

لدينا نموذج الانحدار الخطي البسيط الممثل بالعلاقة التالية [2]:

$$Y=1.33+0.434_x$$

حيث أن الجزء الثابت:

أ- (B_0) نجد انه يساوي الى 1.344 للمتغير المستقل او التفسير

ب- الميل الحدي للانحدار له قيمة موجبة تتراوح مابين الصفر والواحد صحيح .

- **القرار الإحصائي** :لدينا قيمة معامل التحديد تقدر بـ: 0.84 % وهذا ما يفسره ان مقدار التغير في قيم المتغير المستقل النظام المحاسبي المالي بشكل العام وهو يفسر قدرة النموذج ومعنويته ،وكذا التغيرات التي تطرا على قيمة المتغيرات التابعة من خلال افراد العينة المستجوبة لاثر النظام وتطبيقة وهناك نسبة تقدر بـ: 16 % ترجع الى عوامل اخر وتسمى أحيانا بالمتغيرات العشوائية[3] أي تكون خارج النموذج المقدر والجدول الاتي معنوية نموذج الانحدار ككل.

الجدول رقم (4-60) :تحليل التباين للمعنوية الكلية للنموذج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

المصدر	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	درجة الحرية DF	قيمةF	مستوى المعنوية P.value
الانحدار	3.702	3.70	1	28.248	0.000
الخطأ	16.382	0.131	125		0.000
الكلي	20.084	2	126		0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

[1] محمد عبد العال النعيمي ،وآخرون **الإحصاء التطبيقي**،دار وائل للنشر والتوزيع ،2008 ،ص227.
[2] محمد عبد العال ألنعيمي،مرجع سبق ذكره ص 229
[3] القاضي ،دلال وآخرون ،**الإحصاء :للادارين والاقتصاديين** ،الطبعة الثانية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،ص123

- **القرار الإحصائي**:يتضح من خلال جدول تحليل التباين ANOUVA أن قيمة الاحتمال لي مستوى المعنوية يساوي الصفر وهي اقل من مستوى الدلالة ($\propto$ =0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بان النموذج القائل بان نموذج الانحدار غير معنوي ،وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

ثانيا: اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي : باستخدام كلمو مجروف – سمرنوف و اختبار ويلك – شابيرو[1]:

1- اختبار كلمو مجروفkolmogorv – Smirnov

2- اختبار ويلك –شابيرو:Shapiro- milk

الجدول التالي الجدول رقم (4-61) يبين التوزيع الاحتمالي للبواقي :

المحاور	اختبار كلمو مجروف	اختبار ويلك – شابيرو-	درجة الحرية	مستوى المعنوية
البعد الأول على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛	0.131	0.911	127	0.000
البعد الثاني قواعد التقييم والقياس المحاسبي ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)	0.111	0.944	127	0.000
البعد الثالث انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية	0.191	0.944	127	0.000
البعد الرابع الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛	0.131	0.941	127	0.000
البعد الخامس الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) ؛	0.211	0.771	127	0.000
البعد السادس التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي	0.131	0.911	127	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

[1] أسامة ربيع أمين **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**،قسم الإحصاء والرياضة كلية التجارة – جامعة المنوفية ،القاهرة 2008 ، ص130.

- **القرار الإحصائي:**

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى المعنوية اقل من مستوي الدلالة والمقدرة

ب:($\propto$ =0.05) في كلا الاختبارين ،وبالتالي فإننا نرفض فرضية ألعدمي القائلة بان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي من خلال اختبار الفرضيات نجد أن الدراسة ومن خلال التحليل أعلاه انأ الأبعاد تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يدعم الدراسة .

ثالثا– اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيطRégression :

الجدول: (4–62) اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Régression بالنسبة للبعد الأول

البعد الأول على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) مجال المقارنة	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية SIG
البعد الرابع الإصلاح المالي على الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛ و البعد الخامس الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛ و البعد السادس التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	8.94	0.67	0.45	33.87	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي:**

– النموذج المقدر هو : $Y= 8.94+0.10\ x$

من خلال نتائج التحليل الإحصائي ومقارنة البعد الأول مع المحاور من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك اثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة في تحليل النتائج من خلال أراء الأفراد للفئة المستهدفة ، حيث تراوحت قيمة معامل التحديد 0.45 % و نسبة معامل الارتباط قوية تقدر ب0.67 % وكذا القيمة المحسوبة المقدرة ب33.87 ومنه يمكن القول بان مستوى المعنوية اقل من 0.05% وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول بان هناك ممارسة محاسبية من خلال الإصلاح المحاسبي خاصة في مجال الإفصاح،التقييم والقياس .....الخ.

الجدول: (4–63) اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيطRégression **بالنسبة للبعد الثاني**

البعد الثاني قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (CF) مجال المقارنة	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمةF المحسوبة	مستوى المعنوية SIG
– البعد الرابع الإصلاح المالي على الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛ –البعد الخامس الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF –البعد السادس التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛	7.88	0.71	0.51	44.22	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي:**

النموذج المقدر :$Y= 7.88+0.44\ x$

من خلال نتائج التحليل الإحصائي ومقارنة البعد الثاني مع المحاور من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك اثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة في تحليل النتائج من خلال أراء الأفراد للفئة المستهدفة ، حيث تراوحت قيمة معامل التحديد 0.51 % و نسبة معامل الارتباط قوية تقدر ب.0.71 % وكذا القيمة المحسوبة المقدرة ب44.22 ومنه يمكن القول بان مستوى المعنوية اقل من 0.05% وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول بان هناك قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) في مجال الإفصاح،الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ...الخ.

الجدول: (4–64) اختبار الفرضيات باستخدام الطريقة الجزئية في التحليل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيطRégression بالنسبة للبعد الثالث

البعد الثالث الاتصال المالي ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) مجال المقارنة –	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية SIG
– البعد الرابع الإصلاح المالي على الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛ –البعد الخامس الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛ – البعد السادس التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛	8.76	0.66	0.43	31.71	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

- **القرار الإحصائي:**

النموذج المقدر :$Y= 8.76+0.11x$

من خلال نتائج التحليل الإحصائي ومقارنة البعد الثاني مع المحاور من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك اثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة في تحليل النتائج من خلال أراء الأفراد للفئة المستهدفة ، حيث تراوحت قيمة معامل التحديد 0.43 % و نسبة معامل الارتباط قوية تقدر ب 0.66 % وكذا القيمة المحسوبة المقدرة ب31.71 ومنه يمكن القول بان مستوى المعنوية اقل من 0.05% وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول بان هناك قواعد التقييم والقياس في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) في مجال الإفصاح،الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ...الخ

خلاصة الفصل الرابع :

نستنتج من خلال هذا الفصل ان التطورات التي شهدها العالم في مجال الاستثمار ةتطويره اجبرت العديد من دول العالم على ادخال اصلاحات على مستوى نظامها المحاسبي ،فاصبحت الدول لاتكتفي بالقياس والافصاح عن التكاليف والاصول الاقتصادية فقط ،ولكنها اخذت الجانب المحاسبي بعين الاعتبار وذلك من خلال تطوير الممارسات المحاسبية من خلال القياس والافصاح من اجل تطوير نظام المعلومات المحاسبي في بنوذ مستقلة عن البنوذ الاخرى لما لها من اهمية بالغة في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحسين المنظومة المحاسبية وعلى غرار باقي الدول لجات الجزائر الى تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 .

من خلال الجانب التطبيقي ولدراسة متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال اراء افراد العيتة المدروسة والفئة المستهدفة من اطار مالي ،واطار جبائي،اطار محاسبي لتوطين مبادئ النظام المحاسبي ودراسة العلاقة بين المبادئ المحاسبية والمبادئ الجبائية في عملية التقيم والقياس في ظل تطور مهنة المحاسبة بشكل سريع .

ورغم ان الجزائر لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة الا انها استجابت لهذه المستجدات الدولية باصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي وكيفية التعامل به في المؤسسات الاقتصادية بالرغم انه يتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الاطار المفاهيمي او من الناحية التقنية رغم بعض الاختلافات التي ترجع اساسا الى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية .

من خلال نتائج التحليل الاحصائي لاراء الفئة المستهدفة توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مبادئ النظام المحاسبي المطبق في المؤسسات الاقتصادية واساليب القياس والافصاح عن القوائم المالية مما يدل على تطور اللممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي من تقديم معلومات مالية ذات ملائمة وموثوقية وقابلية للمقارنة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات مما يساعد في تحسين متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية وهذه النتيجة تتوافق مع توصيات المرسوم التنفيذي للنظام المحاسبي المالي

وكحوصلة يمكن القول ان فعالية النظام المحاسبي المالي ترتبط بدرجة التطبيق على ارض الواقع وتؤكد نتائج الدراسة الاحصائية ان درجة تطبيق هذا النظام في المؤسسات الاقتصادية هي درجة مقبولة .

اتضح لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها على بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ان متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر اعطيت له الدولة اهتماما كبيرا لاهميته على المستوى الوطني.

خـــاتـــمـــة

لقد اتجهت العديد من الدول لتوفيق معاييرها المحاسبية الوطنية مع معايير محاسبة دولية وتطوير جودة المعلومات المالية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئة المحاسبية لكل دولة ،ومن ضمن هذه الدول اظهر توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي ضرورة نحو إيجاد محيط يتلاءم مع متطلبات الأسواق الدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ووضع تحت تصرفها مرجعا محاسبيا يعتمد على أسس ومبادئ لإعداد القوائم المالية على مستوى من المقاربات الدولية لتساعدها على اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار.

إن القواعد والمبادئ والمفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية في هذه المرجعية المحاسبية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي طبق في المؤسسات لمدة لا تقل عن 06 سنوات بصفة عامة في الجزائر وبصفة خاصة في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأخرى ،متوافقة مع أغلبية ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية رغم الغموض الذي يحيط ببعض المفاهيم وقواعد المعالجات المحاسبية.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له خلفية عالمية مبنية على ثقافة أنجلو سكسونية تؤثر حتما على بيئتها المحاسبية بسب انعكاساته الظاهرة على شتى المجالات ،بما فيها السياسة ،القانونية ،التربوية،الاقتصادية ،على الرغم من الآثار المباشرة المترتبة على المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الهيئات المعنية بالدرجة الأولى بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما إن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF يترتب عنه حتما تطبيق لتعاريف وقواعد وأسس جديدة ،مما يؤدي إلى انعكاسات من الناحية الجبائية والتي تترجم على شكل فروقات ،وهذا ما يتطلب إعادة النظر في جملة من المفاهيم والقواعد الجبائية لتكيفها مع القواعد المحاسبية لتحقيق التناسق وتقليل الفروقات .

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية معالجة الإشكالية المطروحة والتي تتمثل في ، **مدى استجابة النظام المحاسبي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ؟، والوقوف على مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمتطلبات والتطبيقات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية من خلال الفصول الأربعة لهذه الأطروحة ،انطلاقا من الفرضيات الأساسية وبالاعتماد على المنهجية المشار إليها في المقدمة .

لقد اعتمدت الجزائر على غرار العديد من المستعمرات الفرنسية السابقة على المخطط الوطني المحاسبي (PCG 1957) كمرحلة انتقالية ،بعد ذلك تم تبني إستراتيجية توحيد محاسبي استندت على مخطط محاسبي صيغ في ظل مناخ سياسي واقتصادي معين ،طبعه التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر غداة استقلالها ،وعليه لم تستند الممارسات المحاسبية إلى إطار مرجعي ،يحكم بدقة هذه الممارسات في المؤسسات الاقتصادية .

لقد جاء المخطط المحاسبي الوطني نتيجة لمطلب السيادة الوطنية ،والإرادة القوية لدى السلطة الوصية في احتكار عملية التوحيد المحاسبي ، على أساس النظام الاقتصادي المتبع ،الذي كان يتطلب الإمداد بمعلومات متجانسة عن المؤسسات لفرض الرقابة الاقتصادية والجبائية على نشاطها ،إضافة لذلك تلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات المعبر عنها في المحاسبة الوطنية والتخطيط ،من اجل إعداد النتائج الاقتصادية على المستوي الكلي على حساب الإجابة على احتياجات باقي الفئات المستعملة للمعلومات المحاسبية عن المؤسسات الاقتصادية.

ومع دخول المؤسسات الاقتصادية مراحل مختلفة من الإصلاحات ،زاد ذلك من عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للتطورات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ما أدى إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يحد من المشاكل المحاسبية التي تعانيها الممارسات المحاسبية ،الأمر الذي يساعد المؤسسات الاقتصادية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ،خاصة وان هذا النظام يعتمد ضمنيا على معايير محاسبة الدولية، إن ظهور المحاسبة الدولية ما هو إلا استجابة للتطورات الملاحظة في دول العالم لتحرير التجارة الخارجية وظهور شركات العابرة للقارات حيث جاءت هذه المحاسبة لتغطية فروقات الممارسات المحاسبية لدول العالم من خلال لجنة مهنية ألا وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية حاليا عن طريق وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي (IFRS/IAS) وتوضحا لهده المعايير من خلال لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) ولجنة التفسيرات للمعايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية IFRIC وتعتبر الإصلاحات التي ستشهدها الجزائر وخلال عشرية التسعينيات منعرج في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث انتقل من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي أوجب عليه العديد من الإصلاحات على مختلف الأصعدة لاسيما على الصعيد المحاسبي ، حيث أعدت الجزائر مشروع النظام المحاسبي SCF المستمد من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS كضرورة لمسايرة التغيرات العالمية والعولمة المحاسبية .

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والتطبيقية بشقيها في تقيم الواقع والاستقصاء ،توصلنا الى اختبار الفروض على النتائج التالية :

✓ **تأكيد الفرضيات وصحتها:** انطلاقا من الفرضيات التي اعتمدناها في هاته الدراسة توصلنا إلي صحة الفرضيات كالأتي:

– **بخصوص الفرضية الأولى:** تطبق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قواعد التقييم والافصاح عنها في اطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي.

المتعلقة بمدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في المؤسسات الاقتصادية بتقييم التطورات الأخيرة لهيئة معايير التقارير المالية الدولية **IAS/IFRS** على أنها تمثل نقطة انعطاف في مستقبل الهيئة نحو تطور الفكر المحاسبي وكذا إرساء نموذج دولي رائد للتوحيد المحاسبي ،فلقد تبين من الدراسة النظرية لتطور معايير التقارير المالية الدولية منذ عقد من الزمن بحيث أصبحت تمثل اللغة العالمية لإعداد التقارير المالية بلا منازع الهيئة حضيت خطوة كبيرة نحو تجسيد هدفها الأساسي المتمثل في تزويد أسواق المال العالمية بالمعايير التي تضمن القراءة الموحدة للقوائم المالية مما يساعد على مواكبة عالمية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات وخاصة زيادة أهمية جوانب كبيرة أهمها الإيداع الالكتروني .

بدا العالم يقتنع بضرورة وجود معايير محاسبية دولية ذات الصفة العالمية بغرض حماية الاستثمار الوطني والأجنبي وتفادي الأزمات المالية والاقتصادية الدولية ،فمع تبني الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية ومعاير التقارير المالية الدولية لخير

دليل على تجسيد رغبتها القوية في الاندماج في الاقتصاد الدولي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة رغم أن هذه المرجعية غير مستقرة أين تكون الأسواق المالية جد متطورة ومتقلبة وثقافة محاسبية متطورة.

ففي الواقع أن الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات وهذا أمر غير عملي فمعظم المؤسسات غائبة جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي ولم يأخذ خصوصيات النظام بعين الاعتبار فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي SCF لم يطبق أساسا في المؤسسات الاقتصادية الكبرى ؛

– بخصوص الفرضية الثانية: يساهم النظام المحاسبي المالي SCF بشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ؛

فقد تحققت الفرضية من خلال ا جماع أفراد العينة المستجوبة على انسجام الممارسات المحاسبية على غرار ما أل عليه الاجتهاد من تطبيق النظام المحاسبي وأثره على الممارسات المحاسبية والقواعد الجبائية فلهذا نجد أن عملية تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي يلبي احتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة الاقتصادي والمالي والمهتمين بالمعلومة المحاسبية من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي وهذا ما استوجب الاهتمام بنتاج المعلومة المحاسبية ضمن إطار محدد، وان النظام المحاسبي المالي يجب ان يكون منسجما من حيث المبادئ والقواعد التي يتبنها ،ولقد تطورت الأنظمة المحاسبية والتي تهتم كثيرا بالقواعد المتعارف عليها وفق معايير محاسبة دولية ؛

– الفرضية الثالثة: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تلتزم بتطبيق السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي ؛

عدم كفاءة وفعالية النظام السابق (المخطط الوطني المحاسبي) فإن الغالبية القصوى من المسحوبين يؤكدون على عدم تغيير الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل PCN السابق لم يعد يستجيب لمتطلبات مستعمليه ،فبالرغم من قضاءه على النقائص التي شابت المخطط المحاسبي العام ،وارتباطه بطبيعة الاقتصاد الوطني وقت إعداده إذ هو أداة تسعى إلي تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة ،لكن في ظل توجهات يحددها معدوها والقائمون عليها ،الآمر الذي جعل من المخطط المحاسبي الوطني جامدا في ظل التحولات الاقتصادية المتلاحقة لذلك فقد أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس مختلف جوانبه ،ابتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية التي يقدمها مرورا بالإطار الشكلي والهيكلي والمصطلحات وقواعد التقييم وتصنيف الحسابات وبذلك أصبحت المعلومات المحاسبية التي ينتجها المخطط المحاسبي لا تتوافق مع احتياجات مستعمليها بداية من المؤسسة حيث كانت عاجزة عن التعامل بطريقة محددة مع بعض العمليات ،وبذلك أصبح لا يشكل إطار لتوحيد المعلومة المحاسبية ،وبقائه بعيدا عن المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل لجنة معايير محاسبة دولية وبالتالي استمرار النظرة الضعيفة للمحاسبة والقائمة على الخلفية الجبائية وعليه فإن الفرضية كذلك صحيحة؛

– الفرضية الرابعة: كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛

كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي **SCF** ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي أنه يساهم في ازلت الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة ،ومما يساعد المؤسسات في مسك المحاسبة هو إدخال البرامج المعلوماتية واعتمادها في شكل رسمي ،كل هذا سيمكن المؤسسة من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف وقابلة للمقارنة ،وهذا يعني انه يستجيب لاحتياجات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال أراء الفئة المستهدفة نجد أن الفرضية تحققت

– الفرضية الخامسة: يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للافصاح عن واقع الاحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

مساهمة النظام المحاسبي في تحسين كفاءة وفعالية قواعد التقييم والقياس المحاسبي من خلال أراء أفراد العينة المستهدفة حول التحديات وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية أن النظام المحاسبي ساهم بشكل كبير في مواجهة بعض العراقيل التي تواجه تطبيق في المؤسسات الاقتصادية من بين الرهانات الهامة من جراء تطبيقه هي أنظمة المعلومات للمؤسسات والمعلومات المالية ،على اعتبار أن موعد بداية العمل أصبح قريبا مما يستوجب على المؤسسات الإسراع في شكل أفواج عمل توكل أليها إعداد عرض حال الاختلافات والمعلومات الناقصة ،وتقيم الآثار الخاصة بالتنظيم ،وتقديم الاقتراحات عن الخيارات المحاسبية ،وتشكيل للجان كما أن اعتماد النظام المحاسبي المالي سيمكن للمؤسسات بمراجعة تنظيم إنتاج المعطيات المحاسبية المالية وإعادة تثمين وظيفة المحاسبة حيث عمل النظام المحاسبي إلى تكوين الإطار الكفء والتحضير الجيد من قبل المؤسسات لمواجهة مخلفات المخطط المحاسبي الوطني وإجراء تعديلات وتغيرات لمواجهة العراقيل وإيجاد الحلول الممكنة وبالتالي تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد من إنتاج المعلومة الدقيقة وإعداد القوائم المالية وفق للمبادئ المحاسبية التي تلقى القبول العام وبالتالي تحققت الفرضية مما تؤكد صحة الفرضية ؛

- ✓ **وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن عرضها كمايلي:**

أ– على المستوى العام

من خلال دراستنا لموضوع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توصلنا الى مجموعة من النتائج تخص الدراسة يمكن حصرها في مايلي:

- من خلال تتبع الجانب التاريخي لتطور المعايير المحاسبية الدولية ،يتبين لنا مرونة المحاسبة كاداة للقياس الاقتصادي فهي تطور دائم بالموازة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة ،فمنه نستنتج ان المحاسبة تتاثر ببيئتها ؛
- على اعتبار ان المحاسبة تبنى على اساس مبادئ المحاسبية ،فان هذه المبادئ تم تحديدها انطلاقا من الفرضيات وهذا مايلاحظ في هذا المقام الخلط بين الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية في بعض الكتابات؛

- ان الاستراتيجية المعتمدة في ظبط الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي فانها تستجيب لاحتياجات المؤسسة الاقتصادية ،بحيث اصبحت هذة الاستراتيجية تتاثر وتتلائم مع الظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر؛
- ان تطبيق النظام المحاسبي المالي قائم على تبني استراتيجية توحيد محاسبي قائم على تكييف المعايير المحاسبية الدولية ،لواقع الظروف الاقتصادية والسياسة في الجزائر وقد كان هذا مطلب العديد من المهنيين والاطراف ذات الصلة بالمحاسبة ؛
- يقدم النظام المحاسبي المالي القواعد والطرق التي تساعد المؤسسة من تفعيل الممارسات بكفاءة وفعالية ؛
- القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هي نظرة مالية حيث اصبحت نظرو مالية تهتم بالاحداث الماضية والمستقبلية للمؤسسة من خلال طرق التقيم المستعملة؛
- ان مايميز عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 صبغتها السياسية ،وذلك ان وظيفة اعداد تبني المعايير كانت ولاتزال من اختصاص الادارة الوصية (وزارة المالية) ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة ،والتي اخذت على عاتقها هذه المهمة بالاستعانة كل مرة على خبراء اجانب؛
- من خلال اراء العينة قيد الدراسة تبين لنا ان هناك قصور في تفعيل قواعد القياس والاعتراف المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ،خاصة لعدم فهم مستعملوا النظام المحاسبي المالي خاصة في مبادئ هذا النظام ،وكذا ضعف مهنة المحاسبة بشكل عام وانعدام الدورات التدريبة في مجال المحاسبة وعدم ربط التعليم المحاسبي الاكاديمي بالمهني خاصة في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي.

ب- **على مستوى المؤسسة الاقتصادية نتائج الدراسة :**

- اظهرت الدراسة ان ما نسبته 68.55% من المؤسسات المستجوبة المطبقة لقواعد الممارسات المخاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي والافصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ،وان بقية المؤسسات غير مطبقة حسب رودود الادارات المالية من خلال المقابلة الموجهة بان البيئة الحالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير مستجابة لتشريعات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية وليس هناك من يلزم هذه المؤسسات بغض النظر عن شكلها القانوني وطبيعتها او وطنية ،او اجنبية متعددة الجنسيات على تطبيقتها واستخداماتها في واقع محاسبتها لتحسين مستوى الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ومن خلال اراء العينة ؛

- أ ظهرت نسبة متوسط حسابي 55.44% من المؤسسات ملتزمون بمتطلبات التقيم والقياس المحاسبي والافصاح عن القوائم المالية (المركز المالي ،حسابات النتائج ،جدول السيولة ،جدول تغيرات

الاموال الخاصة ،الملحق) بمعامل ارتباط قوي بنسبة 80% مما يدل على وجود علاقة قوية بين قواعد التقيم المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛

-بلغت نسبة الافصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال اراء العينات المستهدفة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تقدر بـ 63.32% ترى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة العمل المحاسبي وترى بان الافصاح عن الواقع والاحداث والعمليات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قليلة السهولة ، وهذا ما لمسه الطالب من خلال مقابلته لبعض مسؤولي الادارة المالية لبعض المؤسسات المستجوبة من غياب التاهيل المستمر لموظفي قسم المالية والمحاسبية وتعريفهم بمبادى النظام المحاسبي خاضة في ظل تبني الجزائر للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية ومحاولة ربط الجانب العلمي مع تجاهل بعض ادارات المؤسسات في الاستفادة من ذوي الخبرات والتاهيل العلمي في المجال المحاسبي كمستشارين ماليين لديهم ؛

-من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات محل الدراسة اتضحت ان نسبة 69% من المؤسسات ترى بان الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية ،كما تعتمد بعض المؤسسات الطرق المحاسبية الواضحة وسهلة الفهم والتي تساعد على الافصاح والقياس في القوائم المالية وما نسبته 31% ومن خلال المقابلة مع بعض مسؤولي الادرات المالية عدم فهمهم لمصطلح الاتصال المالي وذلك لانعدام الثقافة البورصية في الجزائر وعدم تنشيط سوق الاوراق المالية في الجزائر ؛

- من خلال الدراسة اتضح ان هناك عدة تحديات تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية حث بلغت نسبة 77% عدم توافق البيئة الجزائرية مع البئة الاخرى خاصة في اصدار معايير التقارير المالية الدولية سنة 2001 وهذا ما اثر بشكل سلبي على بعض المؤسسات في تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية خاصة في الفقرة السادسة والمتعلقة بضعف مضامين التعليم المحاسبي في الجزائر وضعف التعليم الاكاديمي مقارنة بمهنة المحاسبة .

✓ **التوصيات و الاقتراحات :**

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تساهم في تدعيم ونجاح العملية المحاسبة في الجزائر سواءا على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو على المستوى العام .

- ضرورة تكييف نصوص القانون التجاري والجبائي مع مختلف التحديات التي جاء بها الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي ؛
- ضرورة التواصل المستمر من قبل للجان والهيئات المتابعة لتنفيذ النظام المحاسبي المالي من قبل وزارة المالية ومجلس المحاسبة الوطني مع التطورات والمستجدات التي تاتي بها المعايير المحاسبية الدولية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومحاولة دراستها وتقديمها في شكل شروحات بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي مع واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- ضرورة تطوير برامج التعليم المحاسبي فيما يتعلق ببرامج المقررات المحاسبية ،ومحاولة تغيير طرق التدريس التقليدية التي تقوي الاستذكار على حساب الابداع بسبب غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة الى المحاسبة على انها تقنية وليست علما وفلسفة في اصولها ؛
- العمل على التواصل والانظمام من قبل الهيئات الهيئات المحاسبية الجزائرية مع مختلف الهيئات الجمعيات والعربية مثل (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ،وكذا لجان المحاسبة والتدقيق مثل معايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) ؛
- ضرورة ربط اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي باجراء اصلاح جاد وعميق في المنظومة المالية للاقتصاد الجزائري ،والعمل على تطويربورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات ؛
- العمل على فرض تطبيق النظام المحاسبي المالي على الشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات التي تنشط في اقليم الدولة ؛
- لابد من العمل على تكييف الجوانب المرتبطة بالمحاسبة ،لاسيما المؤسسات ،النظام الجبائي وممارسة تعليم المحاسبة ؛
- عمل المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية فيما يخص البنية التحتية للشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية ،ومعرفة مدى قدرتها في التزامها الفعلي بتطبيق احكام قانون النظام المحاسبي المالي.

أفاق البحث

تناولت هذه الأطروحة ،موضوع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ،حيث تطرقنا في الجانب النظري والإطار التصوري له والقواعد المتعلقة بالتقييم ،وهذا يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسة الجوانب الأخرى المتعلقة بالموضوع نذكر منها:

1- دور النظام المحاسبي المالي في تطوير المعلومات المالية ؛

2- واقع النظام المحاسبي المالي في ظل معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS في المؤسسات الجزائرية ؛

3- متطلبات تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي ؛

4- متطلبات تطوير الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ؛

5- دور معايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS في جلب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

6- فعالية النظام المحاسبي الماليSCF في إرساء القواعد الجبائية ؛

7- مشاكل معالجة الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الضريبي الجزائري؛

8- دراسة تحليلة لمشاكل التقييم المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية ؛

9- مامدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي ؛

10- قياس مستوى الافصاح في القوائم المالية للشركات التجارية

وفي الأخير فإننا لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجـع

أولا / المراجـع باللغة العربية :

أ) **الكتب:**

1. إبراهيم الجزراوي ،**عامر الجنابي** ،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ،دار اليازوري العلمية ،عمان 2009.

2. أبو صالح محمد وآخرون ،**مقدمة في الإحصاء** ،**الطبعة الأولى** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان 2004 .

3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2006

4. أبو نصار ،محمد ،**المحاسبة المالية المتقدمة** ،دار وائل للنشر عمان ،الطبعة الثانية ، 2013.

5. احمد بسيوني شحاتة ،عبد الوهاب نصر علي،**المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2005

6. أحمد حجاج، مكرم باسيلي، **المحاسبة الإدارية مدخل معاصر في التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات**، المكتبة العصرية المنصورة، مصر2001.

7. احمد حلمي جمعة ،**معايير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية** ،دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان الطبعة الأولى 2015-1436.

8. احمد محمد نور ،شحاتة السيد شحاتة ،**مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية** ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر ،2008.

9. أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**،قسم الإحصاء والرياضة كلية التجارة ،جامعة المنوفية ،القاهرة 2008 ،

10. إسماعيل عرباجي، **إقتصاد المؤسسة وأهمية التنظيم و ديناميكية الهيكل**، الجزائر، ط2 ، 2000

11. أمين السيد احمد لطفي ،**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ،الدار الجامعية الإسكندرية 2008.

12. العتوم ،شفيق ،**طرق الاحصاء** ،الطبعة الأولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ،2006. .

13. القاضي ،دلال وآخرون ،**الإحصاء :للإدارين والاقتصاديين** ،الطبعة الثانية ،دار الحامد للنشر والتوزيع عمان.

14. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000.

15. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000

16. أمين السيد احمد لطفي ،**التحليل المالي لأغراض تقيم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة** ،الدار الجامعية الإسكندرية 2006.

17. أمين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة (منظور التوافق المحاسبي الدولي)**، الدار الجامعية ،الإسكندرية 2005

18. بوعلام بوشاشي، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال** ، دار هومة، الطبعة الثانية 1999

19. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء، مداخل جديدة لعالم جديد**، دار الفكر العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2003

20. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء: مداخل جديدة لعالم جديد**، دار الفكر العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2003

21. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم –الاداء والتنبؤ بالفشل** ، مؤسسة الوراق ،عمان ،2004

22. جمعة حميدات ،محمد أبو نصار ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية** ،دار وائل عمان 2008 .

23. جمعة،احمد حلمي ،**الريادة في المحاسبة والتدقيق** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان،2011.

24. جمعة،احمد حلمي،**نظرية المحاسبة :النموذج الدولي الجديد** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2010.

25. جلال إبراهيم العبد و آخرون، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004

26. دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة، عمان ، الطبعة،2007

27. حسين أحمد حسين علي، **المحاسبة الإدارية المتقدمة، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع**، الإسكندرية، مصر 1997.

28. حسين القاضي ،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،الطبعة الثانية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان 2011.

29. حسين القاضي ،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الإصدار الأول،2008.

30. حسين القاضي،مأمون حمدان ،**المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،الطبعة الثانية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2011

31. حميدات ،جمعة ،**معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية** ،،شركة صرح العالمية للاستشارات والتدريب عمان.

32. حيدر محمد بني عطا ،**مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ،الطبعة الأولى،دار الحامد ،عمان 2007

33. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم –**الأداء والتنبؤ بالفشل** ، مؤسسة الوراق ،عمان ،2004

34. خالد جمال الجعارات،**معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS** ،الطبعة الأولى،مكتبة الجامعة ،الشارقة 2007

35. خالد شحادة الخطيب،**المحاسبة الحكومية** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية ،عمان الأردن ،2010.

36. خالص صافي صالح، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

37. خلدون ابراهيم شريفات، **ادارة وتحليل مالي** ، دار وائل للنشر، عمان،2001

38. رضوان حلوة حنان ،**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ،عمان 2006 .

39. رضوان وليد العمار، **أساسيات في الادارة المالية** ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،1997

40. رضوان حلوة حنان ،**مدخل النظرية المحاسبية** ،الطبعة الأولى ،دار وائل ،حلب ،2005.

41. رياض العبد الله وآخرون ،**نظرية محاسبية**،الطبعة العربية ،عمان الأردن،2009

42. سعود جايد العامري ،**المحاسبة الدولية :منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**،الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، 2010.

43. سمير محمد الشاهد، **طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة**، اتحاد المصارف العربية 2000.

44. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية،*IAS/IFRS*** الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود الجزائر، 2008 .

45. صلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

46. صلاح حواس، **المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، دار هومة، الجزائر، 2006.

47. طارق عبد العال حماد ،**الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**،الدار الجامعية ،الإسكندرية، الطبعة الأولى *2011/2010* .

48. طلال الجحاوي،سالم الزوبعي ،**القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، 2014.

49. عباس علي ميزارا وآخرون ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية ،عمان ،الأردن،2006.

50. كتوش عاشور ،المحاسبة العامة ،**أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011 .

51. كمال الدين الدهراوي ،**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ،المكتب الجامعي الحديث ،مصر 2006.

52. عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،مطابع ذات السلاسل ،الكويت ،1990.

53. عبد الحي مرعي وآخرون، **محاسبة التكاليف المتقدمة لأغراض التخطيط و الرقابة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2002.

54. عبد الغفار حنفي ،**الإدارة المالية ،مدخل اتخاذ القرار** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،2002.

55. عبد المجيد قدي، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار الأبحاث للترجمة وللنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

56. عطية عبد الرحمان ،**محاسبة معمق وفق النظام المحاسبي المالي SCF** ،الطبعة الأولى ،2011.

57. علي أحمد أبو حسن، **محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

58. علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة، الكويت، 1981

59. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

60. عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991

61. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008

62. عبد الستار الصياح ، سعود العامري، **الادارة المالية "أطر نظرية وحالات عملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،ط3 ،2007،

63. فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، رام الله فلسطين، 2008

64. مؤيد راضي خنفر ،**تحليل القوائم المالية ،مدخل نظري وتطبيقي** ،دار المسيرة ،عمان ،2006.

65. مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية**،دار الميسرة ،عمان ،الأردن،الطبعة الثانية *2009*.

66. مؤيد عبد الرحمن الدوري ،وآخرون ،**أساسيات الإدارة المالية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2013.

67. لخضر علاوي ،**معايير المحاسبة الدولية** ،الاوراق الزرقاء ،البويرة ،2012.

68. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007.

69. محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية**- دائرة المكتبة الوطنية،الطبعة الثالثة ،2014.

70. محمد بوتين ،**المحاسبة المالية والمعايير المحاسبة الدولية** ،Pages bleus ، الجزائر، 2010

71. محمد عبد العال النعيمي ،وآخرون **الإحصاء التطبيقي**،دار وائل للنشر والتوزيع ،2008 .

72. محمد قاسم خصاونة ،**اسساسيات الإدارة المالية** ،الطبعة الأولى،دار ،الفكر ، 2011.

73. محمد مبروك أبو زيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،الطبعة الأولى،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ،2005.

74. محمد مطر ،**الاتجاه الحديث في التحليل المالي والائتماني** ،الطبعة الثانية ،دار وائل ،عمان ،2006.

75. محمد مطر ،**المحاسبة المتقدمة ،حالات وتطبيقات في المشاكل المحاسبية المعاصرة** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثانية 2010.

76. محمد مطر ،**موسى السويطي ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض،الإفصاح**، دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية، 2012.

77. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر، الاردن، 2000.

78. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**،الدار الجامعية، الاسكندرية 1997

79. محمود السيد الناغي ،**اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة** ،المكتبة العصرية ،المنصورة ،2007

80. مكرم باسيلي، **محاسبة التكاليف الأصالة والمعاصرة**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية المنصورة مصر 2001.

81. منير شاكر محمد، وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.

82. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

83. هيني قان جريوننج ،ترجمة طارق حماد ،**معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق** ،الجزء الثاني ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م مصر، 2006.

84. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ،الطبعة الثانية ،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2004 .

85. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة**، الدنمارك، 2007.

86. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، اثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

87. وليد ناجي الحيالي: **التحليل المالي** ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، 2007

88. رضوان وليد العمار، **أساسيات في الادارة المالية** ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع،1997

89. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود،**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

90. ياسين أحمد العيسى، **أصول المحاسبة الحديثة**، الجزء الأول، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

91. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988

92. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الافاق الجزائر، 1991

ب /المجـــلات:

1. إبراهيم خليل حيدر السعدي ،**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد (21) ،2009.

2. احمد عبد العزيز وآخرون ،**الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية** ،مجلة الاقتصاد والإدارة مجلة ثلاثية العدد، 85 ،جامعة المستنصرية ،الثلاثي الرابع 2011.

3. أسامة عمر جعارة ،**المعلومات المتعلقة بمعايير القيمة العادلة الملائمة والموثوقية مشكلات التطبيق** ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 29،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق ،2012

4. بالرقي تيجاني ،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيود ومدى تأثره بالتضخم** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 08، 2008.

5. جميل حسن النجار ،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد رقم 09 ،العدد 03،2013.

6. حسين خشارمة، عودة سليمان ، **تقارير الأداء في عملية الرقابة في البنوك التجارية الأردنية:** دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد:16، تشرين أول 2000.

7. خالد الجعارات ومحمود الطبري ،**مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية (ابان الازمة المالية العالمية)** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34 ،2013.

8. خالد جفال، **هيكلة تفاعل القياس والإفصاح المحاسبين (دراسة تحليلية لبدايات تأثر الفكر المحاسبي بالفكر الاقتصادي)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية – جامعة أم بواقي- العدد (01) -2014م.

9. زهير خضير ياسين العاني،**أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العراق ،العدد 12،2006.

10. كتوش عاشور، **متطلبات النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS)في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف،العدد السادس،2009.

11. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي،**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 09 ،2013.

12. عبد الفتاح بوخمخم، **تحليل وتقييم الأداء الإجتماعي في المنشآت الصناعية**، دراسة ميدانية على الإطارات الوسطى و الدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر2002.

13. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول جامعة بسكرة، 2001.

14. عثمان محمد ياسين فراج، **التقارير المالية الدفترية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي وحدات قطاع الأعمال العام الصناعي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 11، 1995.

15. علي كاظم حسين ، **تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 24،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2010،ص 243.

16. عمورة جمال، **المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي – طرق متابعة المخزون والمخزونات المتأتية من التثبيتات**،مجلة الاقتصاد الجديد،جامعة البليدة،العدد 09.

17. محمد سليم وهبة ، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة المحاسب المجاز ،العدد 23 ،2005.

18. مداني بلغيث ،**إشكالية التوحيد المحاسبي** ،تجربة الجزائر ،مجلة الباحث ،العدد 1، جامعة ورقلة 2002.

19. مصطفى راشد العبادي ،**مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كاساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية –دراسة تحليلة مقارنة– مجلة المحاسبة ،كلية ادارة الاعمال ، جامعة الملك سعود 2012**،.

20. هالة عبد الله الخولي، **الاختبار الميداني للعلاقة بين مقياس الأداء الداخلي و القيمة لسوقية للمنشآت دراسة تطبيقية على قطاع الأعمال في مصر**، مجلة المحاسبة والتأمين، العدد:57، جامعة القاهرة، 2001.

21. هيثم المبيضين ، وآخرون ،**دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 06 ، العدد 14،جامعة بغداد .

ج /المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. احمد بكاي ، وآخرون، **القياس المحاسبي مابين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة** ، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر– يومي 24و25 نوفمبر 2014.

2. الصادق محمد ادم عاري ،**اثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية** ،بحث مقدم في الندوة الثانية عشر حول مهنة المحاسبة في المملكة السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون ،كلية إدارة الأعمال،جامعة الملك سعود،الرياض 18و19 ماي 2010.

3. بوبكر رزيقات ، **اثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير(IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)** ،ملتقى دولي حول اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي العمومي) على ضوء التجارب الدولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 24-25- نوفمبر 2014 .

4. جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.

5. حاج قويدر قورين ،**أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر– يومي 24و25 نوفمبر 2014

6. حمدي فلة ،نوبلي نجلاء ،**استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات** ،مدخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 06-07 ماي 2012.

7. رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، **المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي SCF** ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009..

8. رحال ناصر عوادي مصطفى ، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد،(مع دراسة حالات)** ،الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

9. سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري**، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي في ظل معايير محاسبة دولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي17-18 جانفي 2010.

10. سفيان نقماري ، رحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي العوائق والرهانات**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS / IFRS ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،يومي14/13 جانفي 2013.

11. سماي علي ،خلف الله بن يوسف ،**التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، دراسة حالة الجامعات الجزائرية ، الملتقى الدولي الثاني حول ،متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع ،المعوقات ،الحلول، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،يومي 01 و02 ديسمبر 2014.

12. صالح مزراقة ،عبد الكريم فرحات ،**النظام المحاسبي المالي و القواعد الجبائية الجزائرية –الواقع والأفاق** – الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر– يومي 24و25 نوفمبر 2014.

13. صفاء بوضياف ،**مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013.

14. ضيف الله محمد الهادي ،لبزة هشام ،**قصور نموذج التكلفة التاريخية في معالجة ظاهرة التضخم**، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات – اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

15. عاشور كتوش ،**النظام المحاسبي بين اتجاهات ومتطلبات تطبيقه في في ظل المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية**، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014 .

16. علاء بوقفة ،صالح حميداتو،**اثر النظام المحاسبي المالي على تفعيل الممارسات المحاسبية** –استطلاع أراء عينة من المهنيين والاكادمين بعد أربع سنوات من تطبيق SCF ، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (***IPSAS -IAS-IFRS***)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية– المنعقد بجامعة ورقلة الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

17. على رحال ناصر عوادي مصطفى ، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد،(مع دراسة حالات)** ،الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

18. عمورة جمال، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)**، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

19. مبارك بوعلاق، نورالدين بعيليش،**الاشكاليات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية** الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل

قائمة المراجـع

أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

20. مبارك علاق وآخرون،**الإشكاليات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية** ، (IAS/IFRS)،الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

21. محمد قوجيل ،بن مالك محمد حسان ،**تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية** ،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول- الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة أيومي 29 و30 نوفمبر 2011.

22. مختار مسامح ،**النظام المحاسبي المالي واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي ،NSCF ،في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

23. مراد كواشي ،**تجربة بريطانيا في تبني المعايير المحاسبية الدولية بين التحديات الواقع ورهانات المستقبل** الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

24. مزيود إبراهيم أ، بوعافية رشيد، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة– حالة التثبيتات المالية**- الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية -13-15-أكتوبر-2009،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

25. نور الهدى بهلولي، **صناعة المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية –مشروع التقارب بين المعايير الأمريكية US-GAAP والمعايير المحاسبية الدولية 2002-2013) IAS/IFRS)** ،

الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IPSAS -IAS-IFRS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري المالي العمومي على ضوء التجارب الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،– المنعقد بجامعة ورقلة –الجزائر- يومي 24و25 نوفمبر 2014.

د/ الاطروحات والرسائل الجامعية .

1. بوسبعين تسعديت ،**اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي** ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية والمالية ،المدرسة العليا للتجارة الجزائر ،2010 .

2. جليلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في علم التسيير ن كلية لعلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ،والعلوم التجارية،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، رسالة غير منشورة ،2009

3. رولا كاسر لايقة ،**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،جامعة تشرين ،سوريا ،2007.

4. عبد القادر بلكحيل ،**أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الاروبي**،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،تخصص محاسبة ومالية ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر،رسالة غير منشورة،2008-2007.

5. فؤاد أحمد محمد العفيري، **تقييم الأداء المحاسبي وإستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006، غير منشورة.

6. مسعود صديقي، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، غير منشورة.

7. ياسر كفا، **مؤشرات تقييم الأداء المحاسبي في القطاع الصناعي العام في الجمهورية العربية السورية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2005، غير منشورة.

8. يامن خليل الزعبي، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، 2005.

هـ/ المطبوعات الجامعية والموسوعات :

1. خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**،مطبوعة جامعية،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ،الجزء (أ) الوثائق المرفقة** ،ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الاردن،2013 .

3. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ،الجزء (ب) الوثائق المرفقة** ،ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الأردن،2013

4. ميرزا وآخرون،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – دليل وكتاب التنفيذ العلمي** ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،عمان.

و/ الدوريات:

1. محمد سمير الصبان، ورقة عمل بعنوان" **المالية المجمعة للشركات القابضة في ظل قانون شركات قطاع العمال العام** ، نقد و تحليل، المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام: استراتيجيات و أساليب التحدي، مركز التنمية الإدارية، مكتبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، يونيو 1992.

2. نبيل عبد الرءوف إبراهيم، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة** ، أكاديمية الشروق المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ،القاهرة،2009.

ي/ القوانين والمراسيم :

1. الجريدة الرسمية،**المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08**

2. الجريدة الرسمية ، القانون رقم 11/07/ مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 SCF ، المادة 13 .

3. الجريدة الرسمية ،العدد الثاني ، **القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقيم والمحاسبة والقوائم المالية وعرضها**

4. الجريدة الرسمية ،**المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08** .

5. الجريدة الرسمية ،**المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08**

6. الجريدة الرسمية، **المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156**،**المتضمن تحديد ثبات احكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، **القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، **القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة:03**.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، **القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة:15**.

10. الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية العدد الثاني ، المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون 07-11 **المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي** .

11. الجريدة الرسمية ،**رقم 19 ،الصادرة في 2009/03/25، المتضمنة القرار المؤرخ في 2008/07/26**

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، **الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** .

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة رقم: 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن **تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 26 ماي 2008**.

14. القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقيم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات**

15. **المادة 5** من المرسوم التنفيذي 156/08 ،الجريدة الرسمية 2007، العدد الثاني.

16. المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في **25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي** .

17. وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة رقم 2.

ز) المراجع باللغة الاجنبية :

1. A.KADDOURI, A.MIMECHE, **Cours de comptabilité financier selon les normes IAS/IFRS et le SCF** 2007, ENAG édition, Alger 2009.

2. Statement Of Basic **Accounting Theory, American Accounting Association**, Evanston, 1996

3. Lassegue, **Gestion De L'Enterprise Et Comptabilité**, Édition Dalloz, 1996.

4. Camille Moigne, **Organisation Du Système D'information De Gestion**, Edition Foucher, Paris, 2001.

5. DANJOU Phlippe, **une mise au point concernant les internatinal financial reporting standards (norms IFRS)** fervier 2013.

6. Detloitte**, Guide de reference sur les ifrs**, Edtdion 2013.

7. Ducasse Eric et autres, **Normes comtables internationals**,Edition De boeck Unversité ,Bruxelles,2005.

8. HELLMAN Niclas,**Accunting conservatism under IFRS**.Accounting in Europe,vol,5, lssue2.2008.

9. Jean Yves Saulquin**, Gestion les Ressources Humaines**, N 36, Edition ESKA, Paris, Juin 2000

10. Hendrisksen Eldons,**Accounting Theory**,Fourth Edition,Home wood ,Richard lewin,1982. .

11. IASB .**International Financial Reporting Standards** ,IASCF .London ,UK .

12. Jean Yves Saulquin, **Gestion les Ressources Humaines**, N 36 Edition ESKA, Paris, Juin 2000 .

13. **Manvel de comptabilté géneral de la classe** -1- sontrach ,janvier 2010.

14. Patrick Boisselier, **Contrôle de gestion**, 2eme Edition, librairie Vuibert, 2001.

15. SAADI Tayeb ,**contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normrs IFRS le cas de lla France**, Manuscrit auteur,publié dans " crises et nouvelles problématiques de la valeur" ,nice.2010 .

16. SAADI Tayeb ,**contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après l'introduction des normrs IFRS le cas de lla France,** Manuscrit auteur,publié dans " lacomptabilité contrôle Audit,Strasbourg.2009.

17. **Guide investir en Algérie,KPMG** , édition 2009,Alger

18. Georges langlois ,michéle mollet ,**manuel de gestion financiére** ,editions foucher , vanves paris ,2006 .

و/ الملتقيات الاجنبية

1. DJILALI Abdelhamid, **Réflexions sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS,** Séminaire du 24 au 27 septembre 2005, IEDF, koléa

ك /المواقع الالكترونية :

1. **http//: www.IASB.org.uk**
2. **www.IASplus.com/fs/Laschkol**
3. **http://www.hausarbeitenen.de/feacher/hausarbeit/ro2/2020.html**
4. **http//fadibachir.blogspot.com**
5. **http://www.aazs.net/t234-topic**
6. **http://samehar.wordpress.com**
7. **www.ifrs.org**

قائمة الملاحق

عرض الإستبيان باللغة العربية

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة ومالية

إستمارة إستبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة دكتوراه

الطالب: خلف الله بن يوسف *

بعنوان: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الاقتصادية

– دراسة حالة الجزائر–

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير لمذكرة دكتوراه الموسومة بعنوان: : **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية –**

أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم من جهة أو كمسؤولين بالإدارة المحاسبية والجبائية من جهة أخرى حول موقفكم من أثر استجابة المؤسسات الاقتصادية لمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليها من إجابة التساؤلات المطروحة، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الإهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث. ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع علامة ***(X)*** واحدة أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

* وزع هذا الإستبيان على بعض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

أولا:معلومات عامة

1. الاسم (اختياري):.....

2. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

3. السن: ☐ أقل من **30** سنة ☐ **31– 40** ☐ **41– 50** ☐ أكبر من **50**

4. الشهادة المحصل عيها: ☐ شهادة علمية ☐ شهادة مهنية

5. نوع المنصب الحالي الذي تشغله:

☐ مراجع داخلي ☐ إطار محاسبي ومالي ☐ إطار جبائي

6. الأقدمية في المؤسسة:

☐ أقل من **5** سنوات ☐ **5– 10** سنوات ☐ أكثر من **10** سنوات

7. عنوان بريدك الالكتروني (اختياري): ..... /الهاتف (اختياري):.....

ثانيا: محور خاص عن أسئلة الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

العبـــارة	غير موافق	محايد	موافق
1- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية .			
2- يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة .			
3- النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية.			
4- يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط .			

5- يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية .			
6- النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.			
7- زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم داخل المؤسسة .			
8- النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية .			
9- إن تطبيق قواعد(SCF) المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال .			

ثالثا: محور خاص عن أسئلة قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- إن تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أم تعتمد مؤسستكم على أساس التكلفة التاريخية في التقييم.			
2- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم.			
3- هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي .			
4-هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة .			
5- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.			
6- يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية .			
7- تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد.			

8- يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال خاصة في استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.			
9- هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي .			

رابعا: محور خاص عن أسئلة إنعكاس الإصلاح المالي المحاسبي على الممارسات المحاسبية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.			
2- الدورات التكوينية التي قامت بها مؤسستكم مجدية وجد فعالة.			
3- المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار.			
4- المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير.			
5- النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها.			
6- إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي.			
7- إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة.			
8- إن إنعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي له انعكاس إيجابي.			
9- أتظن أنه ينقص عمل مكمل وتكوين متواصل من أجل إنجاح هذه الإصلاحات المحاسبية.			

خامسا: محور خاص عن أسئلة الإفصاح والشفافية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.			
2- الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات جودة عالة .			
3- الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية .			
4- الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية (التكلفة التاريخية،التكلفة الجارية،القيمة العادلة،فترة الاسترداد) يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.			
5- الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية .			
6- التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية .			
7- الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية			
8- التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية			
9- الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظل SCF			

سادسا: محور خاص عن أسئلة الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- النظام المحاسبي المالي يساعد المؤسسة عن الإفصاح والقياس عن مختلف الأنشطة من خلال وجود اتصال مالي محكم .			
2- يحتوي النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على إيصال المعلومة المالية.			
3- الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة .			
4- النظام المحاسبي نقلة نوعية في إيصال المعلومة واستحداث جيد في نقل المعلومة المالية والمساهمة في اتخاذ القرار.			
5- الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح .			
6- الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها .			
7- الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور .			
8-يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشاكل محاسبية تواجه الإدارة			
9- الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية			

سابعا: محور خاص عن أسئلة التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي			
2- هناك حاجة للاطلاع على المحاسبين والمهنيين على التعديلات الأخيرة في مجال المحاسبة والنظر إلى التحولات التي تشهدها البيئة الدولية بشكل عام وبشكل خاص من خلال الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر .			
3- صعوبة اكتشاف تحيز من قبل الإدارة بسبب (التقديرات المحاسبية،طرق القياس).			
4- صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديمين للنماذج المستخدمة في SCF .			
5- في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم .			
6- صعوبة الحصول على معلومات موتوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية			
7- التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابق PCN.			
8- الموارد البشرية غير مؤهلة وغير مهيأة للتعامل مع النظام المحاسبي المالي			
9- غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلال SCF			

Office Public de Traduction Officielle, Maître MAAMIR Makhlouf
Avenue Emir Abdelkader, Palais du Bonheur, Ghardaïa, Algérie
Tél / Fax: (213) 029.28.55.51

Traduction

Annexe n°(1) : Exposé-Sondage en langue arabe

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Docteur YAHIA Farès – Médéa.

* * * * * * * * * * * *

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de Gestion.
Département: Sciences Commerciales.
Spécialité : Comptabilité et Finances.

Formulaire de sondage
Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat
De l'étudiant: Khalfallah Ben Youcef.
(Titre: exigences de l'application du système comptable financier dans les entreprises économiques
Étude de cas d'un échantillon d'entreprises économiques

Madame, Monsieur
Dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat intitulée : **Exigences de l'application du système comptable financier dans les entreprises économique. Etude de cas d'un échantillon d'entreprises économiques.**
Je vous prie de bien vouloir participer et contribuer à l'enrichissement de l'objet de ma recherche, en daignant répondre à l'ensemble des questions contenues dans le présent questionnaire, ceci par souci de notre part à prendre connaissance de votre point de vue en tant que professionnels au sein de votre entreprise, d'une part, ou en tant que responsables au sein de l'administration de la comptabilité et de la fiscalité d'autre part, au sujet de votre position vis-à-vis de l'effet des réactions des entreprises économiques aux exigences de l'application du système comptable financier.
Compte tenu de l'importance de la présente étude dans l'explication et l'analyse de l'objet de la recherche ou dans les effets à engendrer à partir des interrogations posées, nous avons la conviction que vous y prêterez tout l'intérêt et sérieux dans les réponses à ses questions, sachant que vos informations seront exploitées uniquement dans le cadre de la recherche scientifique et l'enrichissement de l'objet de la recherche.
Nous vous remercions par avance pour votre collaboration pour mener à bien la présente étude.

قائمة الملاحق

N.B. : prière mettre un seul (X) devant la case correspondante à chaque question.
Veuillez agréez Madame, Monsieur, l'expression de notre profond respect.

Premièrement : Informations Générales

1 Nom et prénom (facultatif) :											
2 sexe: masculin		féminin									
3 âge : moins de 30 ans		31-40		41-50		Plus de 50					
4 diplôme obtenu:		Diplôme scientifique				Diplôme professionnel					
5 type de poste occupé actuellement :											
	Vérificateur Interne			Cadre Comptable et Financier				Cadre Fiscal			
6 l'ancienneté dans l'entreprise											
	Moins de 5 ans			5-10 ans				Plus de 10 ans			
E-mail (facultatif) :						Téléphone (facultatif):					

Deuxièmement:

Axe réservé aux questions de pratiques comptables sous le système comptable financier (SCF)

L'expression	***Pas d'accord***	***Neutre***	***D'accord***
1 L'harmonie du système comptable financier appliqué au niveau des entreprises algériennes avec les systèmes comptables internationaux.			
2 Le système comptable facilite l'opération de contrôle des comptes selon des principes clairs.			
3 Le système comptablefinancier répond aux besoins des investisseurs, en fournissant des informations plus transparentes.			
4 Le système comptablepermet de comparer les états financiers avec d'autres entreprises qui exercent la même activité.			
5 Le système comptablefinancier offre une image complète de la situation financière de l'entreprise par l'introduction d'états			

financiers.			
6 le système comptable financier répond aux besoins actuels et futurs des investisseurs.			
7 l'augmentation de la confiance des actionnaires en poursuivant leur fonds au sein de l'entreprise.			
8 le système comptable est un saut qualitatif et un bloc de construction de base pour les différentes parties utilisant ce système d'une manière efficace et efficiente.			
9 l'application des règles du système comptable financier pour l'évaluation de la performance du Trésor dans une entrepriseest très efficace.			

Traduction

Troisièmement:

Axe réservé aux questions de règles d'évaluation et de mesure comptables

Sous le nouveau système comptable financier (SCF)

L'expression	***Pas d'accord***	***Neutre***	***D'accord***
1 L'application des règles du système comptable financier au sein des entreprises algériennes à un rôle efficace dans l'application de la juste valeuren tant que base pour la mesure comptable, ou votre entreprise repose sur le coût historique dans l'évaluation.			
2 le contenu du nouveau système comptable financier convient avec les besoins de votre entreprise.			
3 Il y a une complémentarité entre le résultat comptable et le résultat fiscallors de l'application du système comptable financier.			
4 Il y a un rejet par les professionnels comptables et les experts comptables dans l'application de l'évaluation conformément à la juste valeur.			
5 le système comptable financier se caractérise par la clarté et la facilité d'application.			
6 L'application de la juste valeur dans les entreprises algériennes nécessite la disponibilité des marchés prêts à l'emploi et les marchés financiers.			
7 l'Algérie souffre de la lenteur des contenus de l'enseignement de comptabilité dans les universités et instituts.			

8 Le Conseil national de comptabilité fournit tous les moyens matériels et humains afin d'assurer l'application efficace, notamment dans l'usage de la juste valeur en tant que base pour la mesure comptable.			
9 Y a-t-il unecompatibilité entre le code fiscal et la profession de comptabilité à l'adoption de l'évaluation, conformément à la méthode de la juste valeur sous la réforme comptable.			
Quatrièmement: **Axe réservé aux questions de réflexe de la réforme financière sur les pratiques comptables**			
L'expression	***Pas d'accord***	***Neutre***	***D'accord***
1 Il y a un changement structural au niveau de la fonction comptable dans le cadre du nouveau système financier comptable.			
2 Les sessions de formation menées par votre entreprise sont efficientes et efficaces.			
3 Le Comptable dans le cadre du nouveau système financier comptableà une grande importance dans la contribution à la prise de décision.			
4 Les données comptables dans le cadre du nouveau système financier comptablevalablesà la prise de décision sans changement.			
5 Le nouveau système financier comptable à un effet sur l'information comptable et la qualité des informations fournies par lui.			
6 Les pratiques du nouveau système financier comptable relatives aux opérations d'évaluation des investissements ont un effet positif.			
7 L'évaluation des règles du nouveau système financier comptable relative à l'évaluation de la performance du trésor au sein de l'entreprise est très efficace.			
8 La répercussionde l'application du nouveau système financier comptable sur les politiques de déclaration comptable estpositive.			
9 Pensez-vous qu'il manque un travail complémentaire et une formation constante pour le succès de ces réformes comptables.			

Cinquièmement:

Axe réservé aux questions de déclaration et de transparence sous le système comptable financier (SCF)

L'expression	***Pas d'accord***	***Neutre***	***D'accord***
1 La déclaration de la préparation des listes financières sur la base de l'entreprise continue son activité, il n'y a pas d'intention par l'administration à la liquidation de l'entreprise ou l'arrêt de l'activité produit un effet donnant lieu à des rapports financiers de haute qualité par le biais de réformes comptables			
2 La déclaration des listes financières selon la base des échéances comptables à l'exception des informations spécifiques à la liste des débits monétaires, entraine l'élaboration de listes financières de haute qualité.			
3 La déclaration de la nature des politiques et des moyens inhérents aux outils financiers entraine la naissance de rapports financiers de haute qualité.			
4 La déclaration et la transparence sur la base de la mesure utilisée dans l'élaboration des clauses des listes financières (coût historique, coût courant, juste valeur, période de remboursement) entrainent la naissance de rapports financiers de haute qualité.			
5 La déclaration de la nature et de la quantité dès l'évaluation comptable qui possède un effet dans la période en cours et à venir à un effet sur l'élaboration des listes financières de haute qualité.			
6 L'engagement de l'entreprise àproduire un ensemble complet de listes financières annuelles de façon stable au moins entraine la naissance de rapports de haute qualité			
7 La déclaration du nom complet, de la raison sociale, de la nature des opérations de l'entreprise, de ses activités principales des entreprises y affilées et y collatérales si elles existent, possède un effet sur la naissance de rapports financiers de haute qualité.			
8 L'engagement de l'entreprise à produire des informations comparées relatives à la période précédente pour tous les montants déclarés au cours de la période actuelle, dispose d'un grand effet dans la naissance de rapports financiers de haute qualité.			
9 La déclaration des informations non financières possède un effet sur la naissance de rapports financiers de haute qualité sous le			

Système Comptable Financier			

Sixièmement: **Axe réservé aux questions de communication financière sous le système comptable financier (SCF)**			
L'expression	***Pas d'accord***	***Neutre***	***D'accord***
1 Le système comptable financier aide l'entreprise à la déclaration et le mesure de différentes activités par l'existence d'une communication financière adéquate.			
2 Le système comptable financier dispose de bonnes qualités comptables aidant à faire aboutir l'information financière.			
3 La communication financière contribue à la déclaration des politiques comptables relatives à la fonction comptable et financière au sein de l'entreprise.			
4 le système comptable est un saut qualitatif dans l'acheminement de l'information et une bonne nouveauté dans l'acheminement de l'information financière dans la prise de la décision.			
5 la communication financière repose sur des modes de comptabilité clairs, faciles à comprendre et l'aide à la mesure et la déclaration.			
6 la communication financière est considérée comme un outil de contrôle à l'intérieur de l'entreprise et s'adapte aux exigences de l'environnement en vigueur.			
7 la communication financière est un outil de développement de la pratique comptable évolué.			
8 la communication financière contribue à l'utilisation de moyens, de voies, de procédures, de paramètres, de théories nouvelles non habituelles, dont il est possible de les utiliser pour l'explication ou l'analyse ou la résolution de problèmes de comptabilité faisant face à l'administration.			
9 la communication financière contribue à la fourniture d'informations sous forme d'informations de haute qualité.			

Septièmement:

Axe réservé aux questions de défis et obstacles qui entravent l'application du système comptable financier (SCF)

L'expression	*Pas d'accord*	*Neutre*	*D'accord*
1 La plupart des comptables manquent des compétences nécessaires pour lesestimations comptables, notamment les règles d'évaluation et les mesures comptables.			
2 Il convient de prendre connaissance des modifications récentes par les comptables et les professionnels, dans le domaine de la comptabilité, et de revoir les transformations qui ont lieu dans l'environnement international en général, et en particulier par le biais de la réforme comptable menée par l'Algérie.			
3 La difficulté de détecter les formes de partialité de l'administrationen raison des estimations comptables et des méthodes de mesure.			
La difficulté de comprendre les modèles utilisésdans le système comptable financierpar les comptables, les professionnels et les universitaires.			
Parfois, le recours à des experts dans le domaine de la comptabilité au niveau des entreprises privés dans la détermination de la méthode de mesure et d'évaluation.			
la difficulté d'obtenir des informations fiables et pertinentes inhérentes à des règles d'évaluation comptable lors de l'application du système comptable.			
l'habitude d'usage des pratiques comptables sous le système comptable précédent (PCN)			
Les ressources humaines ne sont pas qualifiées et préparées pour travailler sous le système comptable financier.			
L'absence de prise de conscience comptable au sein de plusieurs entreprises à travers le système comptable financier.			

Ne remercie pas Allah celui qui ne remercie pas les gens Merci de votre collaboration

الملحق رقم(02) يوضح معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS

International Financial Reporting Standards

رمز	Normes internationales d'information financière	موضوع المعيار
IFRS01	Premier adoption des normes internationales d'information financière	تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية لأول مرة
IFRS02	Paiement fondé sur des actions	الدفعات على أساس الأسهم
IFRS03	Regroupement d'entreprises	اندماج الأعمال
IFRS04	Contrats d'assurance	عقود تامين
IFRS05	Actifs non courants détenus en vue de la vente et activités abandonnées	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لاغراض البيع و الأعمال المتوقفة
IFRS06	Prospection et évaluation de ressources minérales	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية
IFRS07	Instruments financiers information à fournir	الأدوات المالية الإفصاح
IFRS08	Secteurs opérationnels	القطاعات التشغيلية
IFRS09	Instruments financiers	الأدوات المالية
IFRS10	Etats financiers consolidés	القوائم المالية المجمعة
IFRS11	Partenariats	الترتيبات المشتركة
IFRS12	Informations à fournir sur les intérêts détenus dans d'autres entités	الإفصاح عن الحصص في منشات أخرى
IFRS13	Evaluation de la juste valeur	قياس القيمة العادلة

الملحق رقم (03): يوضح قائمة SICs تفسيرات اللجنة الدائمة

Standing Interprétations commette

N^0	اسم التفسير	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	تاريخ الإلغاء	حلت محلها
SIC1	التوافق- صيغ مختلفة لحصر التكلفة	1997	1/1/1999	1 جانفي 2005	IAS02
SIC2	التوافق- رسملة تكاليف الاقتراض	1997	1/1/1998	1 جانفي 2005	IAS08
SIC3	القضاء على الأرباح غير المختلفة و الخسائر على المعاملات مع الشركات الزميلة	1997	1/1/1998	1 جانفي 2005	جانفي
SIC4	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
SIC5	تصنيف الأدوات المالية – أحكام تسوية المحتملة	1997	01/06/1998	01 جانفي2005	IAS32
SIC6	تكاليف تعديل البرامج القائمة	1997	01/06/1998	01 جانفي 2005	IAS16
SIC7	إدخال اليورو	1997	01/06/1998	----------	--------
SIC8	تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة كأساس أولي للمحاسبة للمرة الأولى	1998	01/08/1998	01 جانفي 2004	IFRS01
SIC9	دمج الأعمال	1998	01/08/1998	01 افريل 2004	IFRS03
SIC10	المساعدات غير	1998	01/08/1998	----------	----------

	الحكومية				
SIC11	الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن تخفيض قيمة العملة الشديد	1998	01/08/1998	01 جانفي 2005	IAS21
SIC12	الكيانات الخاصة	1998	01/07/1999	01 جانفي 2013	IFRS10
SIC13	مساهمات الكيانات الغير النقدية من قبل أصحاب المشاريع	1998	01/01/1999	01 جانفي 2013	IFRS10
SIC14	الممتلكات والمصانع والمعدات – التعويض عن انخفاض القيمة أو فقدان الأصناف	1998	01/07/1999	01 جانفي 2005	IAS16
SIC15	عقود الإيجار التشغيلية – حوافز	1998	01/01/1999	----------	----------
SIC16	حصة رأس المال – الأسهم المعاد شراؤها	1998	01/07/1999	01 جانفي 2005	IAS 32
SIC17	الإنصاف – التكاليف لعملية الأسهم	1999	30/01/2000	01 جانفي 2005	IAS32
SIC18	الاتساق – طرق البديلة	1999	01/07/2000	01 جانفي 2005	IAS08
SIC19	الإبلاغ العملات – قياس وعرض البيانات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 29	2000	01/01/2001	01 جانفي 2005	IAS21

SIC20	الاسم طرق المحاسبة – التعرف على الخسائر	1999	15/07/2000	01 جانفي 2005	IAS28
SIC21	دخل الضرائب ،استرداد إعادة تقيم الأصول غير القابلة للاستهلاك	1999	15/07/2000	01 جانفي 2012	IAS12
SIC22	دمج الأعمال	1999	15/07/2000	01 افريل 2004	IFRS3
SIC23	الممتلكات والمصانع والمعدات – التفتيش الرئيسية أو تكاليف العمرة	1999	15/07/2000		IAS 16
SIC24	أرباح السهم الواحد – الأدوات المالية والعقود الأخرى التي قد استقر في أسهم	2000	15/07/2000		IAS33
SIC25	دخل الضرائب ،التغيرات في الحالة الضرائب من كيان أو مساهميها	1999	15/07/2000		
SIC26	مشروع فقط –لم يصدر الممتلكات والمصانع والمعدات – نتائج عملية عرضية	N/A	N/A		IAS 16
SIC27	تقيم مادة من المعاملات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار	2000	01/01/2002		
SIC28	دمج الأعمال –	2001	31/12/2001		IFRS3

	تاريخ الصرافة والقيمة العادلة والأدوات حقوق الملكية				
SIC29	ترتيبات الامتياز الكشف الخدمة	2001	01/01/2001		
SIC30	الإبلاغ العملات – ترجمة من قياس العملات لغرض العملات	2001	01/01/2002		IAS21
SIC31	المعاملات الايردات المقايضة اشراك الخدمات الإعلانات	2001	01/01/2002		
SIC32	الأصول غير الملموسة تكاليف الموقع على شبكة الانترنيت	2001	25/03/2002		
SIC33	التوحيد وطريقة حقوق الملكية – حقوق التصويت المحتملة وتخصيص حصص ملكية	2001	01/01/2002		IAS27 IAS28

الملحق رقم (04): يوضح قائمة IFRIC تفسيرات لجنة التقارير المالية في مجلس معايير المحاسبة الدولية

Interprétations originated from The International Financial reporting Interprétations commette

N^0	اسم التفسير	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	تاريخ الإلغاء	حلت محلها
IFRIC1	تغيرات في القائمة بسحب التراخيص ،وتعديل الخصوم مماثلة	2004	1 سبتمبر 2004		
2IFRIC	اسهم الاعضاء في الكيانات التعاونية والصكوك المماثلة	2004	01 جانفي 2005		
3IFRIC	حقوق الانبعاثات	2004	01 مارس 2005	01جويلية 2005	N/A
4IFRIC	الترتيب التمويلي	2004	01 جانفي 2006		
5IFRIC	حقوق اهتمامات الناشئة عن سحب التراخيص ،ترميم واعادة تاهيل صناديق البيئة	2004	01 جانفي 2006		
6IFRIC	المطلوبات الناشئة من المشاركة في سوق المعدات – النفايات الكهربائية والالكترونية محددة	2005	01 ديسمبر 2005		

7IFRIC	المتعلق معيار المحاسبة الدولي رقم 29	2005	01 مارس 2006		
8IFRIC	المتعلق بـ IFRS2	2006	01 ماي 2006	01 جانفي 2010	2IFRS0
9IFRIC	اعادة تقيم المشتقات الضمنية	2006	01 فيفري 2006		
10IFRIC	التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة	2006	01 نوفمبر 2006		

التفسيرات المتعلقة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS

N^0	اسم التفسير	تاريخ الإصدار	تاريخ التطبيق	تاريخ الإلغاء	حلت محلها
IFRIC 11	المتعلق بـ:ifrs 02	2006	01 مارس2007	01جانفي 2010	2IFRS0
IFRIC 12	ترتيبات امتياز الخدمة	2004	01 جانفي 2008		
IFRIC 3	برامج ولاء العملاء	2007	1 جويلية 2008		
IFRIC 4	المتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم19	2007	01 جانفي2008		
IFRIC 5	عقود مقاولات العقارات	2008	01 جانفي 2008		

IFRIC 6	تحوطات صافي الاستثمار في عمليات اجنبية	2008	11 اكتوبر 2008		
IFRIC 7	توزيع الاصول غير النقدية	2008	01 جويلية 2009		
IFRIC 8	نقل الاصول من العملاء	2009	01 جويلية 2009		
IFRIC 9	اطفاء المطلوبات المالية بادوات حقوق الملكية	2009	01 جويلية 2010		
IFRIC 10	تجريد التكاليف في مرحلة الانتاج من الالغام السطحية	2011	01 جانفي 2013		

نموذج عن الميزانية الملحق رقم (05)

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك (رصيد)	N صافي	N صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء Good will					
الأصول الثابتة المعنوية					
الأصول الثابتة العينية					
الأصول الثابتة في شكل امتياز					
الأصول الثابتة الجاري انجازها					
الأصول الثابتة المالية					

الأصول الثابتة المالية الأخرى ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية محزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم		N	N
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال المكتب غير المستدعى العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة الاحتياطيات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة السنة المالية			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومؤوناتها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب			

ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم (06) نموذج عن حساب النتيجة

أ- حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			

المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			

*			
ومنها حصة ذوي الأقلية* حصة المجمع *			

*لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة

ب- حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			

النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضوع المعادلة في النتائج الصافية * النتيجة الصافية للمجموع المدمج* منها حصة ذوي الاقلية * حصة المجمع *			

*لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة

الملحق رقم (07) :نموذج عن جدول تدفقات الخزينة

الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
(تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض			

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+جـــــ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الطريقة الغير المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل : - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج *			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+جـ) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإغفال تأثيرات سعر العملات الأجنبية *			
تغير أموال الخزينة			

*لا تستعمل الا لتقديم القوائم المالية المدمجة .

الملحق رقم (08) نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N -1						
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية						

الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (10)

- ا تطور الأصول الثابتة والأصول المالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
الأصول الثابتة المعنوية - الأصول الثابتة العينية . - المساهمات - أصول مالية أخرى جارية					

* يسمح عمود الملاحظة بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص (تغيرات ناتجة عن تجميع المؤسسات ،طريقة التقييم ...)

* عمود (زيادة في السنة المالية) يمكن تجزئته إلى اقتناءات وإنشاءات ،أما عمود (الانخفاض) فيمكن تجزيئته إلى عمليات بيع أو انفصال وعمليات الوضع خارج الخدمة.

الملحق (11) جدول الاهتلاكات :

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجة	اهتلاكات مجمعة في السنة المالية
Good will **الأصول الثابتة المعنوية** **- الأصول الثابتة العينية .** **- المساهمات** **- أصول مالية أخرى جارية**					

* يسمح عمود الملاحظات بتبيان طريق الإحالة ،المعلومات المكملة المذكورة في الملحق تحت عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة ،تعديل نسب الاهتلاك .....

الملحق رقم (12) جول خسائر القيمة في الأصول الثابتة والأصول المالية غير جارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will الأصول الثابتة المعنوية - الأصول الثابتة العينية . - المساهمات - أصول مالية أخرى جارية					

الملحق (13) جدول المساهمات (فروع ومؤسسات مشاركة)

الفروع والمؤسسات المشاركة	ملاحظات	رووس الاموال الخاصة	ومنها راس المال	قسط راس المال المحتاز %	النتيجة السنة المالية الاخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة

الملحق (14) جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	مؤونات مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات في السنة المالية	مؤونات مجمعة في نهاية السنة المالية
Good will **الأصول الثابتة المعنوية** **- الأصول الثابتة العينية .** **- المساهمات** **- أصول مالية أخرى جارية**					

الملحق (15)نتائج التحليل الإحصائي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,906	54

Corrélations

		y1	y2	y3	y4	y5	y6
y1	Corrélation de Pearson	1	.567**	.429**	.662**	.448**	.235**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.000	.000	.008
	N	128	128	127	128	128	128
y2	Corrélation de Pearson	.567**	1	.426**	.492**	.670**	.470**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	128	128	127	128	128	128
y3	Corrélation de Pearson	.429**	.426**	1	.533**	.383**	.543**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	127	127	127	127	127	127
y4	Corrélation de Pearson	.662**	.492**	.533**	1	.538**	.331**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	128	128	127	128	128	128
y5	Corrélation de Pearson	.448**	.670**	.383**	.538**	1	.385**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	128	128	127	128	128	128
y6	Corrélation de Pearson	.235**	.470**	.543**	.331**	.385**	1
	Sig. (bilatérale)	.008	.000	.000	.000	.000	
	N	128	128	127	128	128	128

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
y1	128	2.5269	.39543	.03495
y2	128	2.5330	.35858	.03169
y3	127	2.4401	.39925	.03543
y4	128	2.4887	.39619	.03502
y5	128	2.6102	.52857	.04672
y6	128	2.5156	.39628	.03503

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
y1	15.076	127	.000	.52691	.4577	.5961
y2	16.816	127	.000	.53299	.4703	.5957
y3	12.422	126	.000	.44007	.3700	.5102
y4	13.956	127	.000	.48872	.4194	.5580
y5	13.062	127	.000	.61024	.5178	.7027

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المطبق المالي المحاسبي النظام انسجام في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية	128	2.44	.830	.073
مرافقة عملية المحاسبي النظام يسهل الحسابات على مبادئ واضحة	128	2.66	.692	.061
حاجيات يلبي المالي المحاسبي النظام المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية	128	2.66	.667	.059
القوائم بمقارنة المحاسبي النظام يسمح المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط	128	2.68	.651	.058
صورة المالي المحاسبي النظام يقدم واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدات قوائم مالية .	128	2.52	.742	.066
احتياجات يلبي المالي المحاسبي النظام المستثمرين الحالية والمستقبلية	128	2.48	.783	.069
متابعة خلال من المساهمين ثقة زيادة أموالهم داخل المؤسسة	128	2.31	.791	.070
نوعية نقطة يعتبر المحاسبي النظام ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهذا النظام بكفاءة وفعالية	128	2.27	.865	.076
بتقييم المتعلقة (SCF)قواعد تطبيق إن أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال	128	2.73	.585	.052

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المطبق المالي المحاسبي النظام انسجام في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية	5.963	127	.000	.438	.29	.58
مراقبة عملية المحاسبي النظام يسهل الحسابات على مبادئ واضحة	10.724	127	.000	.656	.54	.78
حاجيات يلبي المالي المحاسبي النظام المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية	11.259	127	.000	.664	.55	.78
القوائم بمقارنة المحاسبي النظام يسمح المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط	11.807	127	.000	.680	.57	.79
صورة المالي المحاسبي النظام يقدم واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدام قوائم مالية .	7.981	127	.000	.523	.39	.65
احتياجات يلبي المالي المحاسبي النظام المستثمرين الحالية والمستقبلية	6.883	127	.000	.477	.34	.61
متابعة خلال من المساهمين ثقة زيادة أموالهم داخل المؤسسة	4.469	127	.000	.313	.17	.45
نوعية نقطة يعتبر المحاسبي النظام ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهذا النظام بكفاءة وفعالية	3.475	127	.001	.266	.11	.42
بتقييم المتعلقة (SCF)قواعد تطبيق إن أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال	14.057	127	.000	.727	.62	.83

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.429[a]	.184	.178	.36202

a. Prédicteurs : (Constante), y1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3.702	1	3.702	28.248	.000[b]
	Résidus	16.382	125	.131		
	Total	20.084	126			

a. Variable dépendante : y3

b. Prédicteurs : (Constante), y1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.344	.209		6.444	.000
	y1	.434	.082	.429	5.315	.000

a. Variable dépendante : y3

Frequency Table

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7.107	1	7.107	31.558	.000[b]
	Résidus	28.375	126	.225		
	Total	35.481	127			

a. Variable dépendante : y5

b. Prédicteurs : (Constante), y1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.099	.272		4.034	.000
	y1	.598	.106	.448	5.618	.000

a. Variable dépendante : y5

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.103	1	1.103	7.379	.008[b]
	Résidus	18.841	126	.150		
	Total	19.944	127			

a. Variable dépendante : y6

b. Prédicteurs : (Constante), y1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.920	.222		8.652	.000
	y1	.236	.087	.235	2.716	.008

a. Variable dépendante : y6

انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	28	21,9	21,9	21,9
	محايد	16	12,5	12,5	34,4
	موافق	84	65,6	65,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	12	9,4	9,4	21,9
	موافق	100	78,1	78,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي يلبي حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	15	11,7	11,7	22,7
	موافق	99	77,3	77,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يسمح النظام المحاسبي بمقارنة القوائم المالية ،مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	13	10,2	10,2	10,2
	محايد	15	11,7	11,7	21,9
	موافق	100	78,1	78,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	14,8	14,8	14,8
	محايد	23	18,0	18,0	32,8
	موافق	86	67,2	67,2	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي يلبي احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	18,0	18,0	18,0
	محايد	21	16,4	16,4	34,4
	موافق	84	65,6	65,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

زيادة ثقة المساهمين من خلال متابعة أموالهم داخل المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	20,3	20,3	20,3
	محايد	36	28,1	28,1	48,4
	موافق	66	51,6	51,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهدا النظام بكفاءة وفعالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	35	27,3	27,3	27,3
	محايد	24	18,8	18,8	46,1
	موافق	69	53,9	53,9	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

إن تطبيق قواعد (SCF)المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	7,0	7,0	7,0
	محايد	17	13,3	13,3	20,3
	موافق	102	79,7	79,7	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

إن تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دورا فعال في تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	6,3	6,3	6,3
	محايد	30	23,4	23,4	29,7
	موافق	90	70,3	70,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات مؤسستكم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	24	18,8	18,8	29,7
	موافق	90	70,3	70,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	14,8	14,8	14,8
	محايد	23	18,0	18,0	32,8
	موافق	86	67,2	67,2	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	13,3	13,3	13,3
	محايد	27	21,1	21,1	34,4
	موافق	84	65,6	65,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	33	25,8	25,8	37,5
	موافق	80	62,5	62,5	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	29	22,7	22,7	35,2
	موافق	83	64,8	64,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

تعاني الجزائر من بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	24	18,8	18,8	29,7
	موافق	90	70,3	70,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من اجل ضمان تطبيق فعال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	29	22,7	22,7	22,7
	محايد	18	14,1	14,1	36,7
	موافق	81	63,3	63,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

هل هناك توافق بين القانون الجبائي ومهنة المحاسبة في تبني التقييم وفق طريقة القيمة العادلة في ظل الإصلاح المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	14,8	14,8	14,8
	محايد	28	21,9	21,9	36,7
	موافق	81	63,3	63,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يوجد تغيير هيكلي على مستوى الوظيفة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	21	16,4	16,4	28,1
	موافق	92	71,9	71,9	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الدورات التكوينية التي قامت بها مؤسستكم مجدية وجد فعالة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	15,6	15,6	15,6
	محايد	36	28,1	28,1	43,8
	موافق	72	56,3	56,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	19,5	19,5	19,5
	محايد	24	18,8	18,8	38,3
	موافق	79	61,7	61,7	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	21,1	21,1	21,1
	محايد	33	25,8	25,8	46,9
	موافق	68	53,1	53,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	20,3	20,3	20,3
	محايد	36	28,1	28,1	48,4
	موافق	66	51,6	51,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

إن ممارسات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بعمليات تقييم الإستثمارات لها تأثير إيجابي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	19,5	19,7	19,7
	محايد	20	15,6	15,7	35,4
	موافق	82	64,1	64,6	100,0
	Total	127	99,2	100,0	
Missing	System	1	,8		
Total		128	100,0		

إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	19,5	19,5	19,5
	محايد	23	18,0	18,0	37,5
	موافق	80	62,5	62,5	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

إن إنعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح المحاسبي له انعكاس إيجابي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	14,8	14,8	14,8
	محايد	30	23,4	23,4	38,3
	موافق	79	61,7	61,7	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

أتظن أنه ينقص عمل مكمل وتكوين متواصل من أجل إنجاح هذه الإصلاحات المحاسبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	21	16,4	16,4	28,9
	موافق	91	71,1	71,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	24	18,8	18,8	18,8
	محايد	28	21,9	21,9	40,6
	موافق	76	59,4	59,4	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	12	9,4	9,4	9,4
	محايد	34	26,6	26,6	35,9
	موافق	82	64,1	64,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	29	22,7	22,7	35,2
	موافق	83	64,8	64,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	29	22,7	22,7	33,6
	موافق	85	66,4	66,4	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	15,6	15,6	15,6
	محايد	24	18,8	18,8	34,4
	موافق	84	65,6	65,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	21	16,4	16,4	16,4
	محايد	19	14,8	14,8	31,3
	موافق	88	68,8	68,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	18,0	18,0	18,0
	محايد	31	24,2	24,2	42,2
	موافق	74	57,8	57,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	31	24,2	24,2	24,2
	محايد	33	25,8	25,8	50,0
	موافق	64	50,0	50,0	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الإفصاح عن المعلومات غير المالية له اثر توليد تقارير مالية ذات جودة عالية في ظلSCF

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	7,8	7,8	7,8
	محايد	20	15,6	15,6	23,4
	موافق	98	76,6	76,6	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي المالي يساعد المؤسسة عن الإفصاح والقياس عن مختلف الأنشطة من خلال وجود اتصال مالي محكم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	27	21,1	21,1	32,0
	موافق	87	68,0	68,0	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يحتوي النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد على إيصال المعلومة المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	62	20.3	19,5	32,0
	موافق	86	67,2	67,2	99,2
	Total	128	100,0	100,0	

الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	13	10,2	10,2	10,2
	محايد	62	20.3	19,5	29,7
	موافق	89	69,5	69,5	99,2
	Total	128	100,0	100,0	

النظام المحاسبي نقلة نوعية في إيصال المعلومة واستحداث جيد في نقل المعلومة المالية والمساهمة في اتخاذ القرار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	26	20,3	20,3	31,3
	موافق	88	68,8	68,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	31	24,2	24,2	35,2
	موافق	83	64,8	64,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الاتصال المالي يعتبر كأداة رقابية داخل المؤسسة ويتماشي مع متطلبات البيئة المعمول بها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	10,9	10,9	10,9
	محايد	31	24,2	24,2	35,2
	موافق	83	64,8	64,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	7,0	7,0	7,0
	محايد	28	21,9	21,9	28,9
	موافق	91	71,1	71,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	21	16,4	16,4	16,4
	محايد	16	12,5	12,5	28,9
	موافق	91	71,1	71,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	19	14,8	14,8	26,6
	موافق	94	73,4	73,4	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات للازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	26	20,3	20,3	32,0
	موافق	87	68,0	68,0	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

هناك حاجة للاطلاع على المحاسبين والمهنيين على التعديلات الأخيرة في مجال المحاسبة والنظر إلى التحولات التي تشهدها البيئة الدولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	23	18,0	18,0	29,7
	موافق	90	70,3	70,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

صعوبة اكتشاف تحيز من قبل الإدارة بسبب (التقديرات المحاسبية،طرق القياس)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	16	12,5	12,5	12,5
	محايد	31	24,2	24,2	36,7
	موافق	81	63,3	63,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديمين للنماذج المستخدمة فيSCF

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	14,8	14,8	14,8
	محايد	35	27,3	27,3	42,2
	موافق	74	57,8	57,8	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

في بعض الأحيان يتم الاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة في مجال عمل المؤسسات خاصة في تحديد طريقة القياس والتقييم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	28	21,9	21,9	21,9
	محايد	28	21,9	21,9	43,8
	موافق	72	56,3	56,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

صعوبة الحصول على معلومات موتوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	18,0	18,0	18,0
	محايد	23	18,0	18,0	35,9
	موافق	82	64,1	64,1	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي السابقPCN

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	13,3	13,3	13,3
	محايد	15	11,7	11,7	25,0
	موافق	96	75,0	75,0	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الموارد البشرية غير مؤهلة وغير مهيأة للتعامل مع النظام المحاسبي المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	15,6	15,6	15,6
	محايد	27	21,1	21,1	36,7
	موافق	81	63,3	63,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

غياب الوعي المحاسبي لدا الكثير من المؤسسات من خلالSCF

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	15	11,7	11,7	11,7
	محايد	14	10,9	10,9	22,7
	موافق	99	77,3	77,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	99	77,3	77,3	77,3
	2	29	22,7	22,7	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من30	36	28,1	28,1	28,1
	40-31	47	36,7	36,7	64,8
	50-41	42	32,8	32,8	97,7
	اكبر من50	3	2,3	2,3	100,0
	Total	128	100,0	100,0	

الشهادة المحصل عيها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
شهادة علمية	100	78,1	78,1	78,1
شهادة مهنية	28	21,9	21,9	100,0
Total	128	100,0	100,0	

نوع المنصب الحالي الذي تشغله

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مراجع داخلي	3	2,3	2,3	2,3
إطار محاسبي ومالي	123	96,1	96,1	98,4
إطار جبائي	2	1,6	1,6	100,0
Total	128	100,0	100,0	

الاقدمية في المؤسسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	53	41,4	41,4	41,4
مابين 5 و10سنوات	32	25,0	25,0	66,4
اكثر من10 سنوات	43	33,6	33,6	100,0
Total	128	100,0	100,0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
y1	128	2.5269	.39543	.03495
y2	128	2.5330	.35858	.03169
y4	128	2.4887	.39619	.03502
y6	128	2.5156	.39628	.03503
y3	127	2.4401	.39925	.03543
y5	128	2.6102	.52857	.04672

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
y1	15.076	127	.000	.52691	.4577	.5961
y2	16.816	127	.000	.53299	.4703	.5957
y4	13.956	127	.000	.48872	.4194	.5580
y6	14.721	127	.000	.51563	.4463	.5849
y3	12.422	126	.000	.44007	.3700	.5102
y5	13.062	127	.000	.61024	.5178	.7027

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
y6	ذكر	99	2.5152	.39665	.03987	2.4360	2.5943	1.22	3.00
	2	29	2.5172	.40202	.07465	2.3643	2.6702	1.33	3.00
	Total	128	2.5156	.39628	.03503	2.4463	2.5849	1.22	3.00
y1	ذكر	99	2.5095	.38523	.03872	2.4327	2.5864	1.44	3.00
	2	29	2.5862	.43023	.07989	2.4226	2.7499	1.22	3.00
	Total	128	2.5269	.39543	.03495	2.4577	2.5961	1.22	3.00
y2	ذكر	99	2.5241	.35883	.03606	2.4526	2.5957	1.67	3.00
	2	29	2.5632	.36240	.06730	2.4254	2.7011	1.67	3.00
	Total	128	2.5330	.35858	.03169	2.4703	2.5957	1.67	3.00
y3	ذكر	98	2.4206	.41582	.04200	2.3373	2.5040	1.33	3.00
	2	29	2.5057	.33542	.06229	2.3782	2.6333	1.56	3.00
	Total	127	2.4401	.39925	.03543	2.3700	2.5102	1.33	3.00
y4	ذكر	99	2.4725	.40386	.04059	2.3920	2.5531	1.33	3.00
	2	29	2.5441	.37012	.06873	2.4033	2.6848	1.56	3.00
	Total	128	2.4887	.39619	.03502	2.4194	2.5580	1.33	3.00
y5	ذكر	99	2.5657	.40689	.04089	2.4845	2.6468	1.44	3.00
	2	29	2.7625	.81038	.15048	2.4542	3.0707	1.67	6.33
	Total	128	2.6102	.52857	.04672	2.5178	2.7027	1.44	6.33

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
y6	5 من أقل سنوات	53	2.4423	.41027	.05636	2.3293	2.5554	1.22	3.00
	5 مابين سنوات10و	32	2.6701	.25941	.04586	2.5766	2.7637	2.11	3.00
	من اكثر سنوات10	43	2.4910	.43727	.06668	2.3564	2.6255	1.33	3.00
	Total	128	2.5156	.39628	.03503	2.4463	2.5849	1.22	3.00
y1	5 من أقل سنوات	53	2.5577	.37331	.05128	2.4548	2.6605	1.44	3.00
	5 مابين سنوات10و	32	2.5243	.36278	.06413	2.3935	2.6551	1.67	3.00
	من اكثر سنوات10	43	2.4910	.44789	.06830	2.3531	2.6288	1.22	3.00

	Total	128	2.5269	.39543	.03495	2.4577	2.5961	1.22	3.00
y2	5 من أقل سنوات	53	2.5094	.35569	.04886	2.4114	2.6075	1.67	3.00
	5 مابين سنوات10و	32	2.5972	.37943	.06707	2.4604	2.7340	1.67	3.00
	من اكثر سنوات10	43	2.5142	.34887	.05320	2.4068	2.6216	1.89	3.00
	Total	128	2.5330	.35858	.03169	2.4703	2.5957	1.67	3.00
y3	5 من أقل سنوات	53	2.3857	.39139	.05376	2.2779	2.4936	1.56	3.00
	5 مابين سنوات10و	32	2.5625	.37541	.06636	2.4272	2.6978	1.67	3.00
	من اكثر سنوات10	42	2.4153	.41578	.06416	2.2858	2.5449	1.33	3.00
	Total	127	2.4401	.39925	.03543	2.3700	2.5102	1.33	3.00
y4	5 من أقل سنوات	53	2.4948	.41090	.05644	2.3815	2.6080	1.44	3.00
	5 مابين سنوات10و	32	2.4965	.41954	.07416	2.3453	2.6478	1.33	3.00
	من اكثر سنوات10	43	2.4755	.36798	.05612	2.3622	2.5887	1.56	3.00
	Total	128	2.4887	.39619	.03502	2.4194	2.5580	1.33	3.00
y5	5 من أقل سنوات	53	2.6373	.70649	.09704	2.4426	2.8320	1.44	6.33
	5 مابين سنوات10و	32	2.6111	.37759	.06675	2.4750	2.7472	1.67	3.00
	من اكثر سنوات10	43	2.5762	.34568	.05272	2.4698	2.6826	1.67	3.00
	Total	128	2.6102	.52857	.04672	2.5178	2.7027	1.44	6.33

Test of Homogeneity of Variances

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
y6	3.478	2	125	.034
y1	1.088	2	125	.340
y2	.114	2	125	.892
y3	.212	2	124	.809
y4	1.106	2	125	.334
y5	2.436	2	125	.092

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
y6	Between Groups	1.075	2	.537	3.560	.031
	Within Groups	18.869	125	.151		
	Total	19.944	127			
y1	Between Groups	.106	2	.053	.335	.716
	Within Groups	19.752	125	.158		
	Total	19.858	127			
y2	Between Groups	.177	2	.088	.683	.507
	Within Groups	16.153	125	.129		
	Total	16.330	127			
y3	Between Groups	.662	2	.331	2.112	.125
	Within Groups	19.422	124	.157		
	Total	20.084	126			
y4	Between Groups	.011	2	.006	.036	.965
	Within Groups	19.923	125	.159		
	Total	19.934	127			
y5	Between Groups	.089	2	.044	.157	.855
	Within Groups	35.393	125	.283		
	Total	35.481	127			

Multiple Comparisons

LSD

Dependent Variable	(I)الاقدمية في المؤسسة	(J)الاقدمية في المؤسسة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
y6	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	-.22779-*	.08698	.010	-.3999-	-.0556-
		اكثر من10 سنوات	-.04861-	.07974	.543	-.2064-	.1092
	مابين 5 و10سنوات	أقل من 5 سنوات	.22779*	.08698	.010	.0556	.3999
		اكثر من10 سنوات	.17918	.09071	.050	-.0003-	.3587
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	.04861	.07974	.543	-.1092-	.2064
		مابين 5 و10سنوات	-.17918-	.09071	.050	-.3587-	.0003
y1	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	.03335	.08899	.709	-.1428-	.2095
		اكثر من10 سنوات	.06670	.08159	.415	-.0948-	.2282
	مابين 5 و10سنوات	أقل من 5 سنوات	-.03335-	.08899	.709	-.2095-	.1428
		اكثر من10 سنوات	.03335	.09281	.720	-.1503-	.2170
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.06670-	.08159	.415	-.2282-	.0948
		مابين 5 و10سنوات	-.03335-	.09281	.720	-.2170-	.1503
y2	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	-.08779-	.08048	.277	-.2471-	.0715
		اكثر من10 سنوات	-.00478-	.07378	.948	-.1508-	.1412
	مابين 5 و10سنوات	أقل من 5 سنوات	.08779	.08048	.277	-.0715-	.2471
		اكثر من10 سنوات	.08301	.08393	.325	-.0831-	.2491
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	.00478	.07378	.948	-.1412-	.1508
		مابين 5 و10سنوات	-.08301-	.08393	.325	-.2491-	.0831
y3	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	-.17676-*	.08860	.048	-.3521-	-.0014-
		اكثر من10 سنوات	-.02960-	.08176	.718	-.1914-	.1322
	مابين 5 و10سنوات	أقل من 5 سنوات	.17676*	.08860	.048	.0014	.3521
		اكثر من10 سنوات	.14716	.09287	.116	-.0367-	.3310
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	.02960	.08176	.718	-.1322-	.1914
		مابين 5 و10سنوات	-.14716-	.09287	.116	-.3310-	.0367
y4	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	-.00177-	.08938	.984	-.1787-	.1751

		اكثر من10 سنوات	.01931	.08194	.814	-.1429-	.1815
	مابين 5	أقل من 5 سنوات	.00177	.08938	.984	-.1751-	.1787
	و10سنوات	اكثر من10 سنوات	.02108	.09321	.821	-.1634-	.2055
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.01931-	.08194	.814	-.1815-	.1429
		مابين 5 و10سنوات	-.02108-	.09321	.821	-.2055-	.1634
	أقل من 5 سنوات	مابين 5 و10سنوات	.02621	.11912	.826	-.2096-	.2620
		اكثر من10 سنوات	.06109	.10921	.577	-.1551-	.2772
	مابين 5	أقل من 5 سنوات	-.02621-	.11912	.826	-.2620-	.2096
y5	و10سنوات	اكثر من10 سنوات	.03488	.12423	.779	-.2110-	.2807
	اكثر من10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.06109-	.10921	.577	-.2772-	.1551
		مابين 5 و10سنوات	-.03488-	.12423	.779	-.2807-	.2110

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

تحليل اتجاه التباين بالنسبة للشهادة المتحصل عليها

Descriptives

y1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	100	2.5778	.35490	.03549	2.5074	2.6482	1.44	3.00
شهادة مهنية	28	2.3452	.47943	.09060	2.1593	2.5311	1.22	3.00
Total	128	2.5269	.39543	.03495	2.4577	2.5961	1.22	3.00

Descriptives

y2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	100	2.5633	.34283	.03428	2.4953	2.6314	1.78	3.00
شهادة مهنية	28	2.4246	.39781	.07518	2.2703	2.5789	1.67	3.00
Total	128	2.5330	.35858	.03169	2.4703	2.5957	1.67	3.00

ANOVA

y2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.421	1	.421	3.334	.070
Within Groups	15.909	126	.126		
Total	16.330	127			

Descriptive

y3								
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	99	2.4579	.41187	.04139	2.3758	2.5401	1.33	3.00
شهادة مهنية	28	2.3770	.35050	.06624	2.2411	2.5129	1.56	3.00
Total	127	2.4401	.39925	.03543	2.3700	2.5102	1.33	3.00

ANOVA

y3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.143	1	.143	.896	.346
Within Groups	19.941	125	.160		
Total	20.084	126			

Descriptives

y4

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	100	2.5178	.38335	.03833	2.4417	2.5938	1.33	3.00
شهادة مهنية	28	2.3849	.43031	.08132	2.2181	2.5518	1.56	3.00
Total	128	2.4887	.39619	.03502	2.4194	2.5580	1.33	3.00

ANOVA

y4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.386	1	.386	2.489	.117
Within Groups	19.548	126	.155		
Total	19.934	127			

Descriptives

y5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	100	2.6422	.55084	.05508	2.5329	2.7515	1.44	6.33
شهادة مهنية	28	2.4960	.42925	.08112	2.3296	2.6625	1.67	3.00
Total	128	2.6102	.52857	.04672	2.5178	2.7027	1.44	6.33

ANOVA

y5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.468	1	.468	1.682	.197
Within Groups	35.014	126	.278		
Total	35.481	127			

Descriptives

y6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
شهادة علمية	100	2.5322	.37582	.03758	2.4577	2.6068	1.22	3.00
شهادة مهنية	28	2.4563	.46490	.08786	2.2761	2.6366	1.33	3.00
Total	128	2.5156	.39628	.03503	2.4463	2.5849	1.22	3.00

ANOVA

y6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.126	1	.126	.801	.373
Within Groups	19.818	126	.157		
Total	19.944	127			

تحليل التباين حسب الوظيفة

Descriptives

y1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي	3	2.6667	.29397	.16973	1.9364	3.3969	2.33	2.89
إطار محاسبي ومالي	123	2.5194	.39872	.03595	2.4483	2.5906	1.22	3.00
إطار جبائي	2	2.7778	.31427	.22222	-.0458-	5.6014	2.56	3.00
Total	128	2.5269	.39543	.03495	2.4577	2.5961	1.22	3.00

ANOVA

y1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.191	2	.096	.608	.546
Within Groups	19.667	125	.157		
Total	19.858	127			

Descriptives

y2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي	3	2.4444	.55556	.32075	1.0644	3.8245	1.89	3.00
إطار محاسبي ومالي	123	2.5348	.35746	.03223	2.4710	2.5986	1.67	3.00
إطار جبائي	2	2.5556	.31427	.22222	-.2680-	5.3792	2.33	2.78
Total	128	2.5330	.35858	.03169	2.4703	2.5957	1.67	3.00

ANOVA

y2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.025	2	.012	.096	.909
Within Groups	16.305	125	.130		
Total	16.330	127			

Descriptives

y3

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي	3	2.0000	.38490	.22222	1.0439	2.9561	1.56	2.22
إطار محاسبي ومالي	122	2.4490	.39701	.03594	2.3778	2.5202	1.33	3.00
إطار جبائي	2	2.5556	.31427	.22222	-.2680-	5.3792	2.33	2.78
Total	127	2.4401	.39925	.03543	2.3700	2.5102	1.33	3.00

ANOVA

y3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.617	2	.309	1.966	.144
Within Groups	19.467	124	.157		
Total	20.084	126			

Descriptives

y4

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي	3	2.5185	.65105	.37588	.9012	4.1358	1.78	3.00
إطار محاسبي ومالي	123	2.4860	.39461	.03558	2.4156	2.5564	1.33	3.00
إطار جبائي	2	2.6111	.23570	.16667	.4934	4.7288	2.44	2.78
Total	128	2.4887	.39619	.03502	2.4194	2.5580	1.33	3.00

ANOVA

y4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.034	2	.017	.105	.900
Within Groups	19.901	125	.159		
Total	19.934	127			

Descriptive

y5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي إطار	3	2.4815	.89810	.51852	.2505	4.7125	1.44	3.00
محاسبي ومالي	123	2.6116	.52587	.04742	2.5177	2.7054	1.44	6.33
إطار جبائي	2	2.7222	.23570	.16667	.6045	4.8399	2.56	2.89
Total	128	2.6102	.52857	.04672	2.5178	2.7027	1.44	6.33

ANOVA

y5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.075	2	.038	.132	.876
Within Groups	35.406	125	.283		
Total	35.481	127			

Descriptives

y6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
مراجع داخلي إطار	3	2.2963	.55925	.32288	.9070	3.6855	1.78	2.89
محاسبي ومالي	123	2.5194	.39617	.03572	2.4487	2.5901	1.22	3.00
إطار جبائي	2	2.6111	.07857	.05556	1.9052	3.3170	2.56	2.67
Total	128	2.5156	.39628	.03503	2.4463	2.5849	1.22	3.00

ANOVA

y6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.164	2	.082	.519	.596
Within Groups	19.780	125	.158		
Total	19.944	127			

تحليل التباين حسب الخبرة الأقدمية

Descriptives

y1

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.5577	.37331	.05128	2.4548	2.6605	1.44	3.00
مابين 5 و10سنوات	32	2.5243	.36278	.06413	2.3935	2.6551	1.67	3.00
اكثر من 10سنوات	43	2.4910	.44789	.06830	2.3531	2.6288	1.22	3.00
Total	128	2.5269	.39543	.03495	2.4577	2.5961	1.22	3.00

ANOVA

y1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.106	2	.053	.335	.716
Within Groups	19.752	125	.158		
Total	19.858	127			

Descriptives

y2

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.5094	.35569	.04886	2.4114	2.6075	1.67	3.00
مابين 5 و10سنوات	32	2.5972	.37943	.06707	2.4604	2.7340	1.67	3.00
اكثر من 10سنوات	43	2.5142	.34887	.05320	2.4068	2.6216	1.89	3.00
Total	128	2.5330	.35858	.03169	2.4703	2.5957	1.67	3.00

ANOVA

y2

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.177	2	.088	.683	.507
Within Groups	16.153	125	.129		
Total	16.330	127			

Descriptives

y3

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.3857	.39139	.05376	2.2779	2.4936	1.56	3.00
مابين 5 و10سنوات	32	2.5625	.37541	.06636	2.4272	2.6978	1.67	3.00
اكثر من 10سنوات	42	2.4153	.41578	.06416	2.2858	2.5449	1.33	3.00
Total	127	2.4401	.39925	.03543	2.3700	2.5102	1.33	3.00

ANOVA

y3

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.662	2	.331	2.112	.125
Within Groups	19.422	124	.157		
Total	20.084	126			

Descriptives

y4

	N	Mean	Std. Deviation	Std . Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.4948	.41090	.05644	2.3815	2.6080	1.44	3.00
مابين 5 و10سنوات	32	2.4965	.41954	.07416	2.3453	2.6478	1.33	3.00
اكثر من 10سنوات	43	2.4755	.36798	.05612	2.3622	2.5887	1.56	3.00
Total	128	2.4887	.39619	.03502	2.4194	2.5580	1.33	3.00

ANOVA

y4

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.011	2	.006	.036	.965
Within Groups	19.923	125	.159		
Total	19.934	127			

Descriptive

y5

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.6373	.70649	.09704	2.4426	2.8320	1.44	6.33
مابين 5 و10سنوات	32	2.6111	.37759	.06675	2.4750	2.7472	1.67	3.00
اكثر من 10سنوات	43	2.5762	.34568	.05272	2.4698	2.6826	1.67	3.00
Total	128	2.6102	.52857	.04672	2.5178	2.7027	1.44	6.33

ANOVA

y5

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.089	2	.044	.157	.855
Within Groups	35.393	125	.283		
Total	35.481	127			

Descriptives

y6

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
أقل من 5 سنوات	53	2.4423	.41027	.05636	2.3293	2.5554	1.22	3.00
مابين 5 و10سنوات	32	2.6701	.25941	.04586	2.5766	2.7637	2.11	3.00
اكثر من 10سنوات	43	2.4910	.43727	.06668	2.3564	2.6255	1.33	3.00
Total	128	2.5156	.39628	.03503	2.4463	2.5849	1.22	3.00

ANOVA

y6

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.075	2	.537	3.560	.031
Within Groups	18.869	125	.151		
Total	19.944	127			

الملاحق المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية كوسيدار

...SIDER CANALISATION
...apital Social : 4.000.000.000 DA
...ège Social : Route de la Base Aérienne
...araga ALGER

PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Tableaux d'amortissement

Éléments	Amortissement En Le début de l'année 2014	Augmentation	Diminution	Amortissement Accumulé En La fin de 2014
Bâtiments	2052903 768,24	41 200 000,00		2094103 768,24
AutreActif	726 772 862,17	32 614 000,00		759 386 862,17
InstallationsTechnique	450 324 580,00	3560 000,00	1568 000,00	452 316 580,00
ÉquipementTransport	786 621 102,32	4900 000,00	1780 000,00	789 741 102,32
Équipement Bureau	3150 981,20	1265 000,00		4415 981,20
Total	4019773 293,93	83 539 000,00	3348 000,00	4099964 293,93

Tableaux des Provisions

Éléments	Provisions En Le début de l'année 2014	Augmentation	Diminution	Provisions En La fin de 2014
Terrains	987 090 500,00	14 550 000,00	16 000 000,00	985 640 500,00
Prêts et autres actifs non courants	64 360 000,00	5640 000,00		70 000 000,00
Provisions RisqueEt les coûts	39 490 000,00	18 750 000,00	8760 000,00	49 480 000,00
Total	1090940 500,00	38 940 000,00	24 760 000,00	1105120 500,00

COSIDER CANALISATION
Capital Social : 4.000.000.000 DA
Siège Social : Route de la Base Aérienne
Cheraga - ALGER

PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Tableau des immobilisation

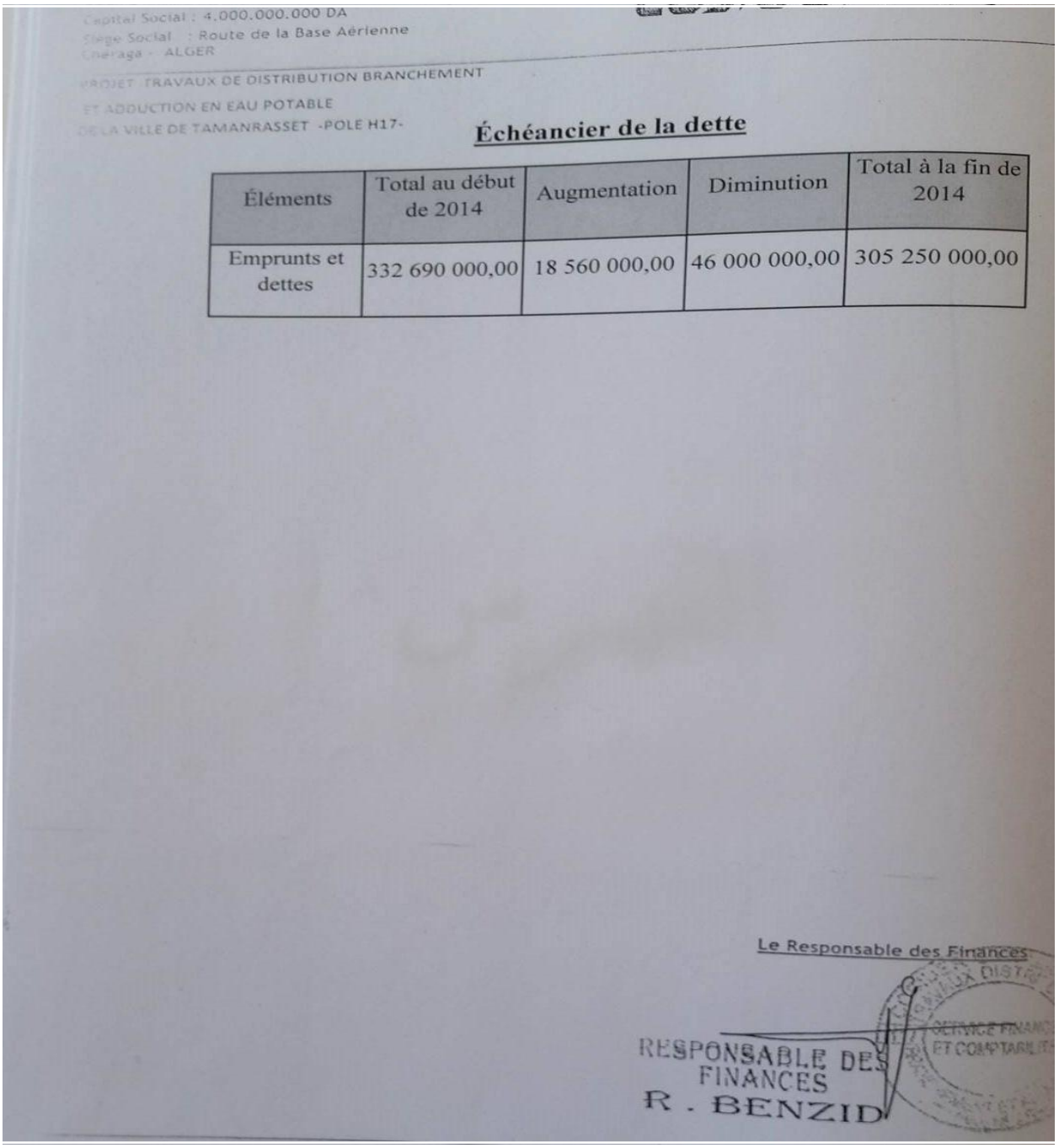
Éléments	Brut début de 2014	Augmentation	Diminution	Total à la fin de 2014
Terrains	3880000 000,00	700 000 000,00	80 000 000,00	4500000 000,00
Bâtiments	1752103 860,69	400 000 000,00		2152103 860,69
Actif Béton Autre	907 291 592,11	45 000 000,00		952 291 592,11
Installations Technique	370 678 187,00	97 800 000,00	12 056 000,00	456 422 187,00
Équipement Transport	835 240 789,23	10 000 000,00		845 240 789,23
Équipement Bureau	128 222 510,15		8000 000,00	120 222 510,15
Prêts et autres actifs non courants	65 485 000,00	6025 000,00		71 510 000,00
Total	7939021 939,18	1258825 000,00	100 056 000,00	9097790 939,18

Informations complémentaires relatives à la session 2014:

- Enterprise n'a pas soulevé capital en numéraire;
- Fondation distribue des bénéfices;
- Paiement de la dette a été estimé à 138.634.919,91 DA.

Le Responsable des Finances

RESPONSABLE DES FINANCES



Capital Social : 4.000.000.000 DA
Siège Social : Route de la Base Aérienne
Cheraga - ALGER

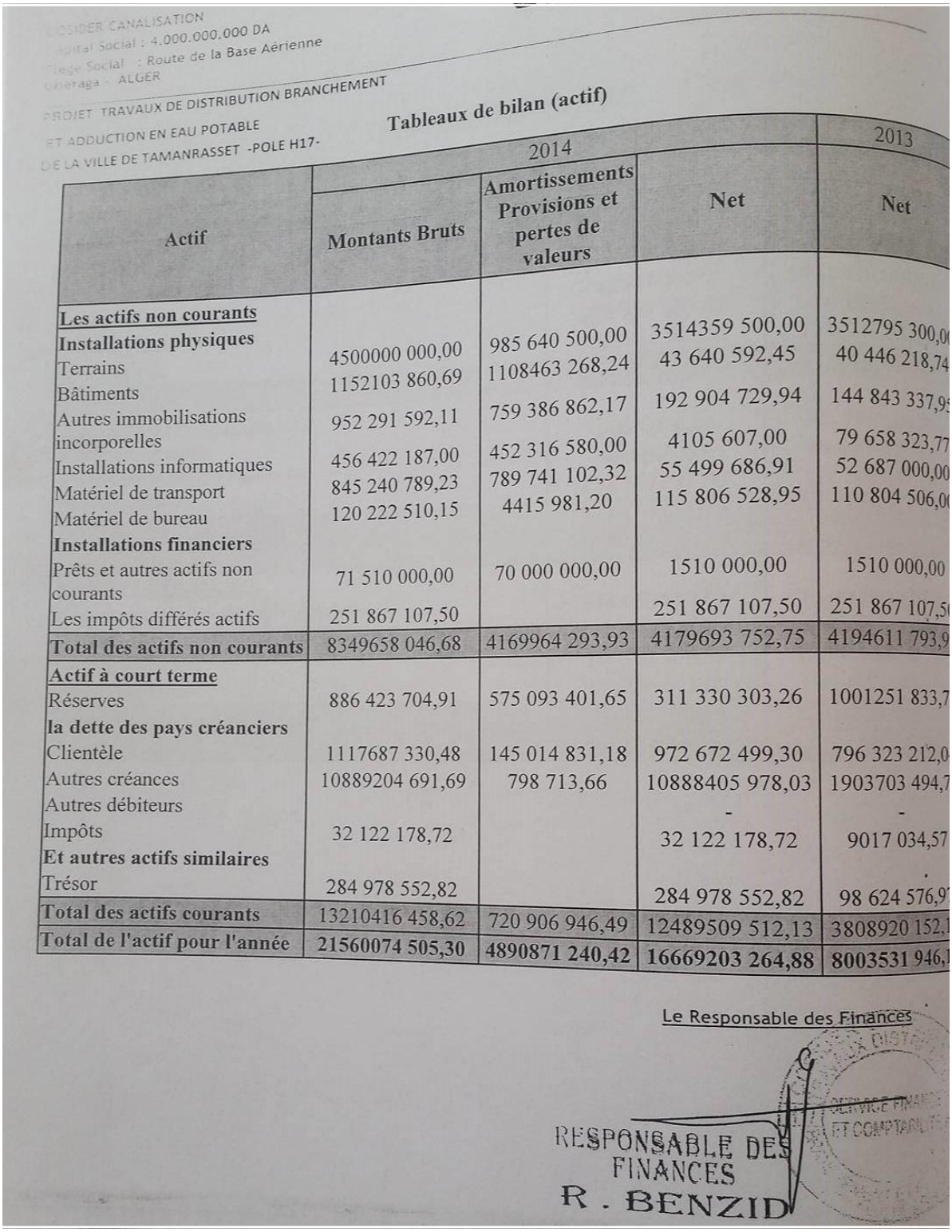
PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Échéancier de la dette

Éléments	Total au début de 2014	Augmentation	Diminution	Total à la fin de 2014
Emprunts et dettes	332 690 000,00	18 560 000,00	46 000 000,00	305 250 000,00

Le Responsable des Finances

RESPONSABLE DES FINANCES
R . BENZID



SIDER CANALISATION
Capital Social : 4.000.000.000 DA
Siège Social : Route de la Base Aérienne
Chéraga - ALGER

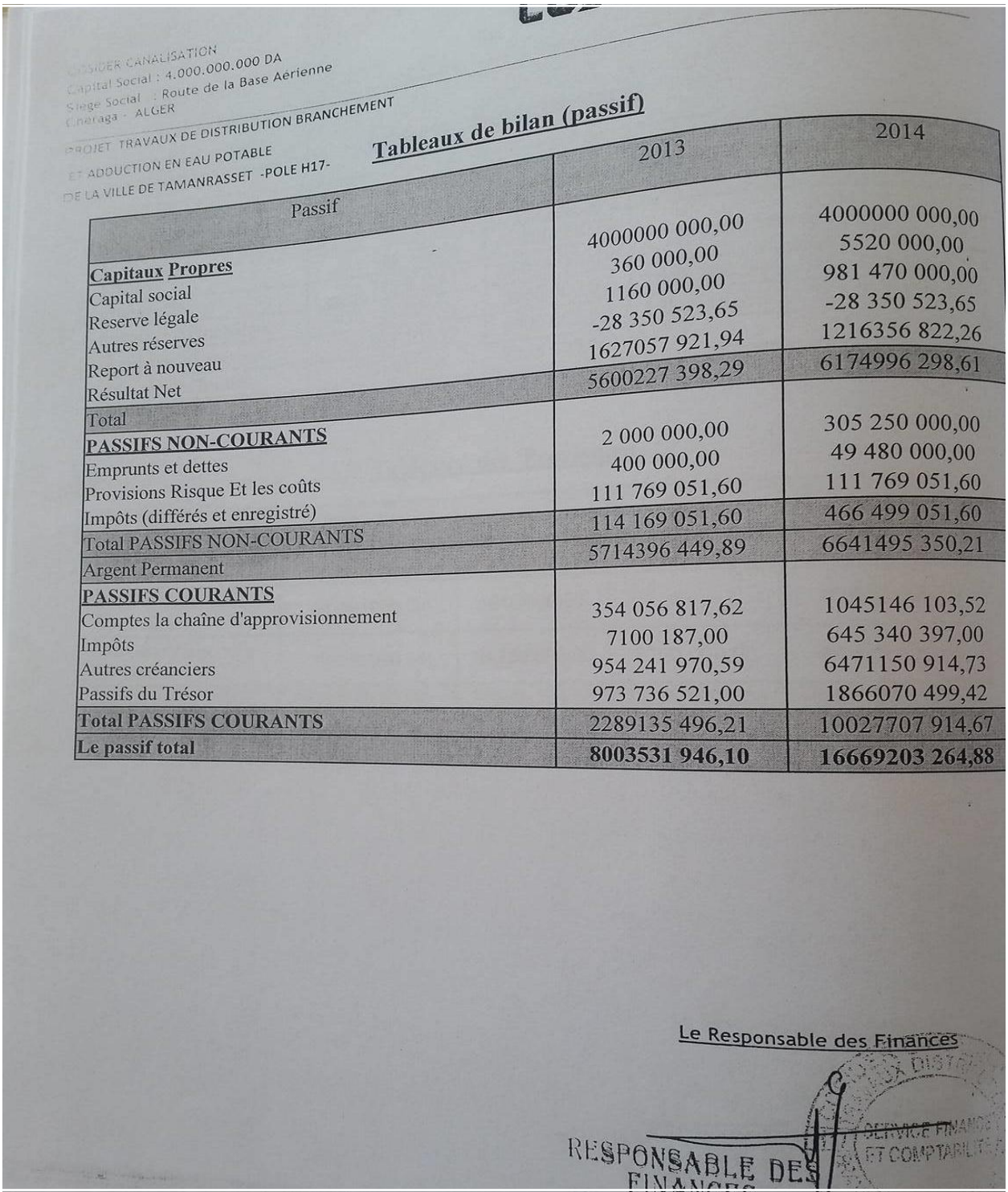
PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Tableaux de bilan (actif)

Actif	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Les actifs non courants				
Installations physiques				
Terrains	4500000 000,00	985 640 500,00	3514359 500,00	3512795 300,0
Bâtiments	1152103 860,69	1108463 268,24	43 640 592,45	40 446 218,74
Autres immobilisations incorporelles	952 291 592,11	759 386 862,17	192 904 729,94	144 843 337,9
Installations informatiques	456 422 187,00	452 316 580,00	4105 607,00	79 658 323,77
Matériel de transport	845 240 789,23	789 741 102,32	55 499 686,91	52 687 000,00
Matériel de bureau	120 222 510,15	4415 981,20	115 806 528,95	110 804 506,0
Installations financiers				
Prêts et autres actifs non courants	71 510 000,00	70 000 000,00	1510 000,00	1510 000,00
Les impôts différés actifs	251 867 107,50		251 867 107,50	251 867 107,5
Total des actifs non courants	8349658 046,68	4169964 293,93	4179693 752,75	4194611 793,9
Actif à court terme				
Réserves	886 423 704,91	575 093 401,65	311 330 303,26	1001251 833,7
la dette des pays créanciers				
Clientèle	1117687 330,48	145 014 831,18	972 672 499,30	796 323 212,0
Autres créances	10889204 691,69	798 713,66	10888405 978,03	1903703 494,7
Autres débiteurs			-	-
Impôts	32 122 178,72		32 122 178,72	9017 034,57
Et autres actifs similaires				
Trésor	284 978 552,82		284 978 552,82	98 624 576,9
Total des actifs courants	13210416 458,62	720 906 946,49	12489509 512,13	3808920 152,1
Total de l'actif pour l'année	**21560074 505,30**	**4890871 240,42**	**16669203 264,88**	**8003531 946,1**

Le Responsable des Finances

RESPONSABLE DES FINANCES
R . BENZID



COSIDER CANALISATION
Capital Social : 4.000.000.000 DA
Siège Social : Route de la Base Aérienne
Cheraga - ALGER

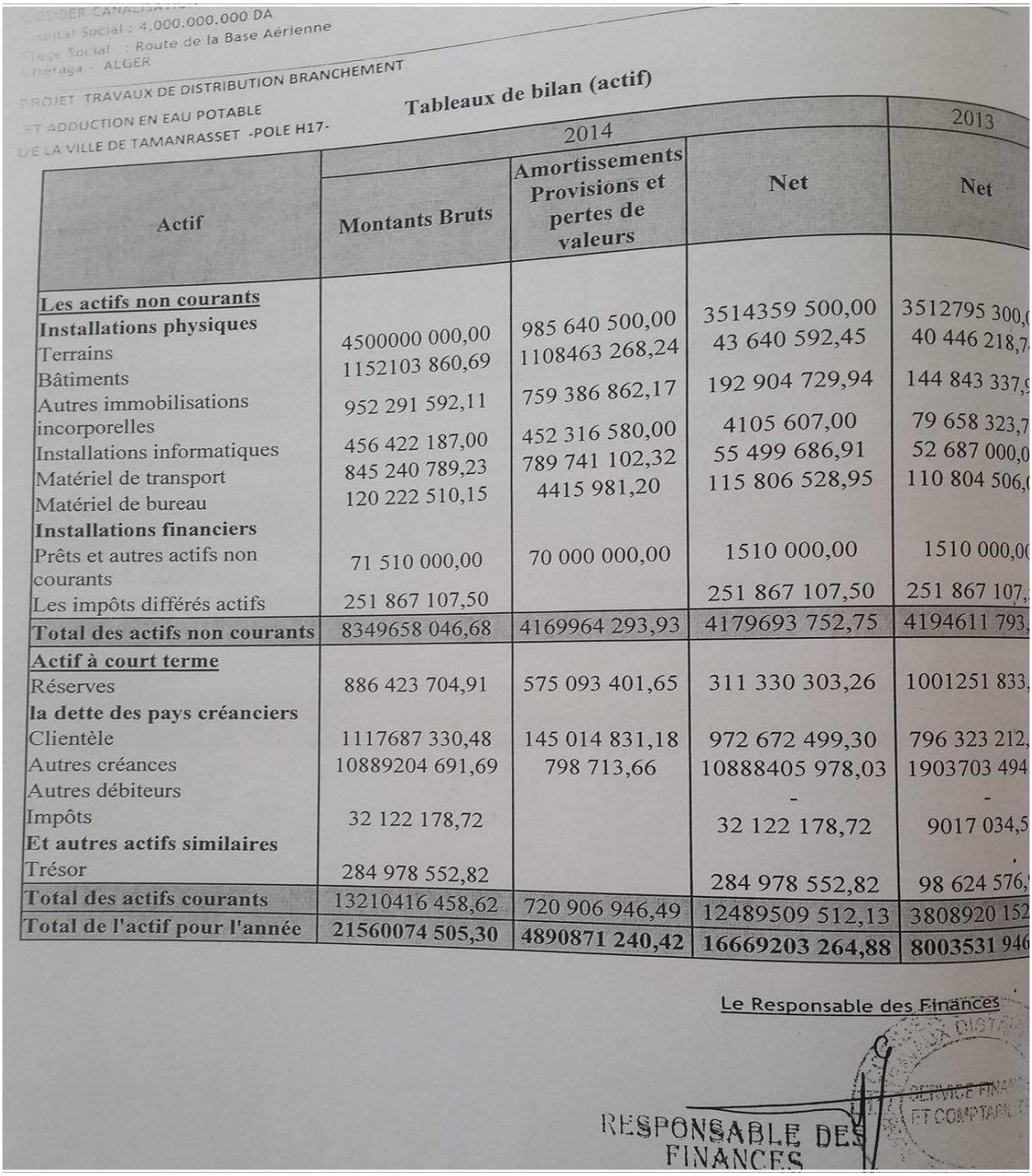
PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Tableaux de bilan (passif)

Passif	2013	2014
Capitaux Propres		
Capital social	4000000 000,00	4000000 000,00
Reserve légale	360 000,00	5520 000,00
Autres réserves	1160 000,00	981 470 000,00
Report à nouveau	-28 350 523,65	-28 350 523,65
Résultat Net	1627057 921,94	1216356 822,26
Total	5600227 398,29	6174996 298,61
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes	2 000 000,00	305 250 000,00
Provisions Risque Et les coûts	400 000,00	49 480 000,00
Impôts (différés et enregistré)	111 769 051,60	111 769 051,60
Total PASSIFS NON-COURANTS	114 169 051,60	466 499 051,60
Argent Permanent	5714396 449,89	6641495 350,21
PASSIFS COURANTS		
Comptes la chaîne d'approvisionnement	354 056 817,62	1045146 103,52
Impôts	7100 187,00	645 340 397,00
Autres créanciers	954 241 970,59	6471150 914,73
Passifs du Trésor	973 736 521,00	1866070 499,42
Total PASSIFS COURANTS	2289135 496,21	10027707 914,67
Le passif total	**8003531 946,10**	**16669203 264,88**

Le Responsable des Finances

RESPONSABLE DES FINANCES



Capital Social : 4.000.000.000 DA
Siège Social : Route de la Base Aérienne
Cheraga - ALGER

PROJET TRAVAUX DE DISTRIBUTION BRANCHEMENT
ET ADDUCTION EN EAU POTABLE
DE LA VILLE DE TAMANRASSET -POLE H17-

Tableaux de bilan (actif)

Actif	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
Les actifs non courants				
Installations physiques			3514359 500,00	3512795 300,0
Terrains	4500000 000,00	985 640 500,00	43 640 592,45	40 446 218,7
Bâtiments	1152103 860,69	1108463 268,24	192 904 729,94	144 843 337,9
Autres immobilisations incorporelles	952 291 592,11	759 386 862,17	4105 607,00	79 658 323,7
Installations informatiques	456 422 187,00	452 316 580,00	55 499 686,91	52 687 000,0
Matériel de transport	845 240 789,23	789 741 102,32	115 806 528,95	110 804 506,0
Matériel de bureau	120 222 510,15	4415 981,20		
Installations financiers				
Prêts et autres actifs non courants	71 510 000,00	70 000 000,00	1510 000,00	1510 000,00
Les impôts différés actifs	251 867 107,50		251 867 107,50	251 867 107,
Total des actifs non courants	8349658 046,68	4169964 293,93	4179693 752,75	4194611 793,
Actif à court terme				
Réserves	886 423 704,91	575 093 401,65	311 330 303,26	1001251 833,
la dette des pays créanciers				
Clientèle	1117687 330,48	145 014 831,18	972 672 499,30	796 323 212,
Autres créances	10889204 691,69	798 713,66	10888405 978,03	1903703 494
Autres débiteurs			-	-
Impôts	32 122 178,72		32 122 178,72	9017 034,5
Et autres actifs similaires				
Trésor	284 978 552,82		284 978 552,82	98 624 576,
Total des actifs courants	13210416 458,62	720 906 946,49	12489509 512,13	3808920 152
Total de l'actif pour l'année	**21560074 505,30**	**4890871 240,42**	**16669203 264,88**	**8003531 946**

Le Responsable des Finances

RESPONSABLE DES FINANCES

قائمة المحكمين للاستبيان

الرقم	اللقب والاسم	الصفة	الجامعة
01	طارق عبد العال	أ.د محاضر	جامعة عين شمس القاهرة
02	ظاهر طاهر القشي	أ.د محاضر	جامعة جدارة الأردن
03	هوام جمعة	أ.د محاضر	جامعة عنابة
04	فرحي محمد	أ.د محاضر	جامعة الاغواط
05	عزاوي عمر	أ.د محاضر	جامعة ورقلة
06	محمد زرقون	أ.محاضر	جامعة ورقلة
07	عبد الرزاق مولاي لخضر	أ.محاضر	جامعة ورقلة
08	عزة الأزهر	أ.محاضر	جامعة واد سوف
09	عجيلة محمد	أ.محاضر	جامعة غرداية
10	معاش قويدر	استاذ مساعد	جامعة الجلفة